الفين وهيدي توفلر

ترجمة: حافظ الجمالي



إنشاء حضارة جديدة
سياسة الموجة الثالثة

* دراســـــة *

الفين وهيدي توفلر

ترجمة: حافظ الجمالي

إنشاء حضارة جديدة
سياسة الموجة الثالثة

*دراســـــة *

من منشورات اتحاد الكتاب العرب

١٩٩٨

عنوان الكتاب في الأصل:

Créer une nouvelle civilisation
La politique de la troisième vague
Alvin et / Heidi/ Tofflér
ED. Fayard
Paris 1995

تمهيد بقلم NEWT GINGRICT

ترجم عن اللغة الإنجليزية (انجليزية الولايات المتحدة)
بأقلام دوزات P. - E - Dauzat، وم. دوتش M. Deutsch
دآ. – شـــاربانييه Charpentier A و ج شيشـــبو ريتـــش
. J.Chicheportich

من منشورات دار فايار FAYARD

□□□

مقدمة

تجابه الولايات المتحدة مجموعة من الأزمات، لا مثيل لها، منذ أصولها، فالنظام العائلي في أزمة، وكذلك هي الحال في النظام الصحي، وأنظمتها المدنية، ومنظومة قيمها، و فوق ذلك كله أزمة نظامها السياسي، الذي فقد عملياً ثقة الشعب. تُرى ما الذي جعل كلّ هذه الأزمات- وغيرها كثير- تحدُث في نفس اللحظة تقريباً من تاريخنا؟! وهل يمكن أن تكون هذه علامة على تفسخ بلادنا؟! و هل نحن "في نهاية التاريخ"؟!

أما التاريخ الذي ترويه هذه الصفحات، فهو مختلف تماماً. ذلك أنّ أزمات بلادنا لاتنشأ عن إخفاقها، بل عن نجاحاتها السابقة- وبدلاً من القول: إننا في نهاية التاريخ، نقول: إننا في نهاية ماقبل التاريخ.

ومنذ عام ١٩٧٠ ، وعندما أدخلنا في كتابنا "صدمة المستقبل"، "مفهوم الأزمة العامة للنظام الصناعي". كانت مصانع ذلك العهد، قد سرّحت مجموعات كبيرة من العمال اليدويين، وكنا قد توقعنا ذلك في كتابنا ذاك. وقل مثل ذلك في بنيتنا العائلية، إذ أنها تهشمت، وأدوات إعلامنا تجزأت، كما أن صور حياتنا وقيمنا قد تنوعت. لقد تغيرّت أمريكا، تغيراً كلياً.

وهذا مايفسّر السبب في أنّ كلّ صور التحليل السياسي القديمة قد بَطلت، فمصطلحاتنا " في اليمين" أو "اليسار" أو "الليبرالي" أو "المحافظ" قد فقدت معناها التقليدي. ففي روسيا مثلاً، ينظر في الوقت الحاضر، إلى الشيوعيين وكأنهم هم "المحافظون" وإلى الإصلاحيين، وكأنهم "الراديكاليون". أما في الولايات المتحدة فإن أنصار الليبرالية،

الاقتصادية، يمكن أن يَعَدُّوا، اجتماعياً، محافظين. وبالعكس، فرالف نادر Ralph NADER 3 "رجل اليسار" يضم قواه إلى قوى بات بوشانان Pat Buchanan "رجل اليمين" لكي يعارضا الـ Alena.[1]

والأدعى إلى الاضطراب، والأكثر دلالة هو، مع ذلك، الانتقال المتزايد للسلطة السياسية، أي البنى السياسية الرسمية – كالكونغرس، والبيت الأبيض، والإدارات العامة، والأحزاب السياسية– إلى جماعات القواعد المتصلة فيما بينها اعلامياً، وإلى وسائل الإعلام.

ومن العسير أن نشرح بالمصطلحات السياسية وحدها، هذه التغيرات الضخمة التي تتمّ في الحياة السياسية الأمريكية وغيرها. إذ أنها موصولة بتعيرّات لها نفسُ العمق في الحياة العائلية، ولعالم الأعمال والتكنولوجيا والثقافة والقيم، فإذا شئنا الحكم في هذا العهد القائم على التعيرات المفرطة السرعة، وعلى الصراع الاجتماعي، الشبيه بصراع الأخوة، فإنه يجب علينا أن نتسلح بمقاربة متناسقة ومنسجمة، للقرن الواحد والعشرين، ويقدّم هذا الكتاب إطاراً جديداً للتغيّر يتمثل بقوةٍ كبيرة، ومتى فهمنا هذا الإطار جيداً، فإنه يكون في وسعنا أن نتخذ تدابير فعلية، لكي نهب شكلاً ما، لتغيرات، أكثر تناسقاً ومنطقاً أيضاً، ماتزال تنتظرنا، وذلك لتوجيهها، لا لكي تكون ضحية لها.

وعندما يقومُ بعضُ المؤلفين، بعرض فصُول من كتبهم السابقة، فكثيراً ما ينشأ عن ذلك مجموعة من الأفكار المتباينة، ولكن هذا ليس حال هذا الكتاب.

أما الفصل الأول والتاسع من كتابنا هذا، فقد ظهرا في كتابنا: الموجة الثالثة. أما الفصول ٢، و ٤، فإنهما استُمدّا من كتابنا الأخير: الحرب وماهو ضد الحرب، المنشور عام ١٩٩٣. وأما الفصول ٦،٥،٣ فإنها أخذت من كتابنا السلطات الجديدة (Powershift) الذي ظهر عام ١٩٩٠،[2] ولكن النصوص التي قدّمت هنا، صُغرت بالنسبة إلى النصوص الأصلية: وبتعبير آخر نحن لم نضف إليها إلا تغييرات صغيرة

---

[1] " أي الاتفاق على حرية التبادل الثلاثي بين بلاد أمريكا الشمالية (أي المكسيك، والولايات المتحدة وكندا)

[2] نشر هذا الكتاب، سابقاً في مطبوعات اتحاد الكتاب العرب، وهو من ترجمة حافظ الجمالي وأسعد صقر.

للحفاظ على التواصل المنطقي، وبالمقابل فإن الفصلين ٧ و ٨ يقدمان مواد لم تُقل سابقاً، ولم تنشر قط.

ويبقى أنه إذا كانت الفصول الموجودة هنا، مستمدّة من الكتب السابقة، فهذا لا يعني أننا أمام موجز لها، بل إلى جملةٍ لم تنشر سابقاً- وصارت ممكنة بحكم السمة النموذجية لكتبنا، القائمة كلها على نماذج مقررة من التسارع والتغيير السياسي والاجتماعي. ونحن نعتقد أننا بهذا الشكل الجديد، نقدم ألفبائية أو مفتاحاً لمشروعنا.

إن جيفري إيزناش JEFFREY A EISNACH، رئيس مؤسسة التقدّم والحرية في واشنطن، هو الذي كان أول من فكرّ، بإصدار مثل هذا الكتاب. ولما كان إيزناش هذا يرى أن الأمريكيين والقادة السياسيين ميالون إلى النظر إلى كل عنوان، وكلّ ضوء إعلامي، وكلّ نقاش في الكونغرس، وكلّ تقدم تكنولوجي، كما لو أنه حادثٌ مفردٌ ومستقل، فإن إيرناش يعترف بالأهمية السياسية للتأليف بين الأحداث المتباينة. وأكثر من ذلك أنه يقدر أن عهد ردود الفعل الآلية، قد انقضى. وبهذا المنظار نفسه، اقترح علينا، أن نصدر هذا الكتاب.

ونحن نعترف له بالجميل، ونشكر أيضاً ذلك العون الثمين جداً، الذي قدّمه لنا الدكتور ألبرت س، هانسر Albert S. Hanser، رئيس مؤسسّة التقدم والحرّية، والذي كان قد استعرض وقرأ النصوص المنشورة سابقاً، التي أخذنا كتابنا هذا جزئياً، منها، واختار هو بعضها، أو لخص منها بعض أجزائها: وكذلك ندين بالشكر للسيد ايريك ميشيل ERIC MICHAEL، الملحق بدائرة البحوث، على أنه تابع معنا هذا المشروع.

ونحن نأمل أن يساعد كتابنا هذا، قرّاءهُ على القيام بإعادة تقييم كلّي، لأفكارهم التي تقتضيها الحضارة الناشئة، حضارة الغد.

ألفين وهيدي توفلر.

Alvin et Heidi Toffler

آب ١٩٩٤.

□□□

مقدّمة

دليل القرن الواحد والعشرين

لاستخدامه من قبل المواطنين.

إنّ التسعينات من قرننا هذا، بدايةٌ، لموجة من التغيرات السياسية، والحكومية، ذات أبعاد تاريخية: فانهيار الاتحاد السوفييتي، والإطاحة بالنظام السياسي القائم في إيطاليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم مايشبه القضاء شبه الكلي على الحزب الذي كان يحكم كندا. حتى انتخابات ١٩٩٣ (إذ أن عدد نوابه هبط من ١٥٣- إلى ٢)، ثم إلى انهيار الحزب الديمقراطي الليبرالي الياباني، بعد أربعين سنة، مما يشبه التفرّد بالسلطة (وإلى ظهور حركة تطوير جديدة)، من غير أن ننسّى صعود Ross . PERROTوحركة: "النبق مُوَحدّين" "United we stand". وما لا يمكن عدُّهُ من التغيرات المذهلة التي تتم في الحياة السياسية.

فرجال السياسة، وكتّاب الافتتاحيات، والجامعيون، كلُّ هؤلاء يبدون حائرين أمام ضخامة التغيرات التي تحدث "هنا وهناك". ولابدَّ لنا من التركيز على عناد أولئك الذين كانوا هم المسيطرون، وعلى حيرة العظماء، في الأيام أو في العهود السابقة. إن احتضار الماضي يمحو وعودَ المستقبل، وهذا شيء قديم نسبياً. وكان ج. هويزنغا J. Huizinga قد لاحظ في كتابه الرائع " خريف القرون الوسطى" مثل هذه الملاحظة لدى حديثه عن عهد النهضة. وهذا الذي لا يبدو لنا، مع الرجعة إلى الماضي، كعهد من التجديد الرائع والمثير، كان المعاصرون يشهدونه ويرون فيه انهياراً مريعاً للنظام القائم.

وكذلك، رأى الناس في انهيار الصين الكونفوشيوسية بدءاً من خمسينات القرن الماضي، نوعاً من الانحطاط المخيف للنظام والاستقرار، بدلاً من أن يروا فيه العلامات المبشرّة بمستقبلٍ أعظم إنتاجاً، وأكثر انفتاحاً.

وهكذا فإنّ ألفين وهيدي توفلر، قدّما لنا المفتاح الذي يتيح لنا أن ننظر إلى الاضطراب الحالي، في الإطار الإيجابي لمستقبلٍ ديناميكي، ومتير، وها قد مضى ربع قرن، وهما يتحدثان عن المستقبل في تعاليمهم ومحاضراتهم وكتاباتهم. أما كتابُهما عن صدمة المستقبل الذي أقبل الناس على شرائه أكثر من أي كتاب آخر (عام ١٩٧٠)، فإنه أصبح تعبيراً كافياً، للدلالة على ضخامة التغيير الذي نشهده. (وقد أشتري هذا الكتاب في اليابان، أكثر مما أشتري في الولايات المتحدة.) وكان المؤلفان يثيران الانتباه إلى تسارع التغيّر، الذي كان يُهدّد بالقضاء على شعوب العالم كافة، وكثيراً ماكان يدعُ الأشخاص العاديين، وأصحاب المشاريع الكبيرة، والجماعات، والحكومات، في حيرة كبيرة.

ولو أن كتاب، صدمة المستقبل، كان الكتاب الوحيد الذي أصدره التوفلريان، إذن لظلّ هذان من أهم المعلقين البارزين الذين يتحدثون عن "الشرط الإنساني". ثم جاء بعد ذلك كتابهما الضخم "الموجة الثالثة" فكان مساهمة أكبر أهمية في فهم زماننا هذا.

وحقاً فإن التوفلريين. في "الموجة الثالثة"، انتقلا من مجرّد الملاحظة إلى إنضاج إطار تنبّيء... ذلك أنهما أعادا وضع الثورة المعلوماتية، في منظور تاريخي، بعد أن قارناها، بالتحوّلين الكبيرين اللذين يمثلاّن الثورة الزراعية،والثورة الصناعية. فإذا نحن صدّقناهما في ذلك، فإننا نشعر بضخامة الموجة الثالثة من التغير، وعندئذٍ نكون، بحكم ذلك، في سبيلنا إلى إنشاء حضارةٍ جديدة.

ولقد أحسنّ التوفلريان الرؤيةَ، عندما لاحظا أن نمو الإعلام وتوزيعه، قد أصبحا مصدرَ الإنتاجية والطاقة، بالدرجة الأولى، للنوع الإنساني. فمن الأسواق العالمية، إلىالتوزيع العالمي للأخبار، الذي يدوم أربعاً وعشرين ساعة من أربع وعشرين ساعة فعلية، كل يوم، عن طريق المحطة CNN، مروراً بوثباتِ الثورة البيولوجية، وتأثيرها الضخم في الصحة والإنتاج الزراعي، إلى كل الجبهات الأخرى، تقريباً"، نلاحظ أن ثورة الإعلام، تغيّرُ حياتنا ونسقها ومادتها.

ولقد أثرَّ كتابُ. "الموجة الثالثة" أكبر التأثير، في استراتيجيات رؤساء الشركات والمسؤولين السياسيين خارج الولايات المتحدة، من الصين إلى اليابان، مروراً بسنغافورة وبمناطق أخرى، في أكمل صُور تقدّمها، أي من الدول التي أصبحت تعلي، منذ الآن، شأن النمو عن طريق التقانات العالية المستوى بفضل شدّة الإعلام وعنفه، وذلك لأن كتاب "الموجة الثالثة" كشف عن معنى هذا التحوّل. وحتى في الولايات المتحدة، نجد الكثيرين من رؤساء الشركات قد تأثروا بهذا الكتاب وحَثّوا به على إعادة النظر في بنية مؤسساتهم، لمجابهة القرن الواحد والعشرين.

ولنتذكر أن واحداً من التطبيقات الأكثر أهمية، والأوفر حظاً، في نموذج الموجة الثالثة، يتعلق بالحرب. ففي بداية الثمانينات، أُطلع الجنرال Donn Starry سيّد TRADOC (Training and Doctrine Comand) من قيادة التدريب وعقيدة الجيش البري)، على هذا الكتاب وخلص منه إلى أن للتوفلريين كل الحق في تحليلاتهما للمستقبل، ولهذا فقد دعاهما إلى حصن مونرو Fort Monroe مقر القيادة العامة لا Tradoc، حيث نوقش نموذج الموجة الثالثة من قِبَل المسؤولين عن عقيدة الجيش البرّي، وقد عرض "التوفلر" صورةً لهذا النموذج في كتابهما: الحرب وضد الحرب. وإني لفي الموقع المناسب لمعرفة ما أحدثه مفهوم ثورة الإعلام في الموجة الثالثة، في إنضاج العقيدة العسكرية مابين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢. وبصفتي عضواً شاباً في الكونغرس، قضيتُ وقتاً طويلاً مع الجنرال Starry والجنرال موريللي Morelli (الذي فقدناه بعدئذ) من أجل إنضاج عقيدة الحرب البرية الجوّية.

ولقد انتهى الأمر، بهذه العقيدة المتصلة بالجيش البرّي، إلى إقامة نظام غنّي الإعلام / مرنٍ أو شديد المرونة، عظيم السرعة، موزّع على مراكز مختلفة، يسمح بتقييم ساحة المعركة، وتكثيف القوى، واستخدام ضباط رؤساء، جيّدي التدريب، مثقفين ثقافة جيدة، ويملكون حرية كبيرة في العمل، لضمان الانتصار على خصم، تعودُ أسلحته إلى العهد الصناعي[٣]

[٣] المقصود هنا هو حرب بين أمريكا والجيش العراقي، والقوى متكافئة جداً جداً بطبيعة الحال!!

وفي عام ١٩٩١، شهد العالمُ أولِ حرب، تتجابه فيها نظم عسكرية جوية من الموجة الثالثة مع نظم كلها من نظام الموجة الثانية. وبدا بسرعةٍ أنه لم يكن لهذه الأخيرة أية فائدة، لا في تعريف الأهداف ولا في اللوجيستيك-، وهكذا قضي على القوى العراقية التي لم ترق إلى مستوى الموجة الثالثة. وفجأة، شهد الناس معركة حاسمة، مثل هزيمة قوى الموجة الأولى التابعة لمهدي أم درمان، عام ١٨٩٨، على يد قوات انجليزية - مصرية، من الموجة الثانية.

وعلى الرغم من أن كلَّ شيء يشيرُ إلى أن شيئاً ما، جديداً تماماً. يطوّر الحياة السياسية، والاقتصاد، والمجتمع، وفن القتال، فإنهم قلائل جداً، أولئك الذين أدركوا بُعدَ المدى الكامن في حدس التوفلر. إذ أن مقتضيات الموجة الثالثة، غابت- في الولايات المتحدة- عن عقول الأكثرية من الساسة و الصحفيين، وكتاب الافتتاحيات. فما من أحدٍ حاول أنْ يترجم فكرة الموجة الثالثة من التغيرات الحضارية، في أحكام سياسية أو في القرارات الحكومية.

ولأننا لم نحسن تطبيقَ نموذج المرحلةِ الثالثة الذي أنضجه التوفلر، فإن حياتنا السياسية أصيبت بالغبن والسلبية، والاستخفاف واليأس.

وهذا الفرق بين التغيرات الموضوعية التي تَتمُ في العالم كلّه، من جهة، وبين جمود الحياة السياسية والحكومة، من جهة أخرى، في طريقه إلى لغم أو تمزيق نسيج المنظومة السياسية الأمريكية. فإذا استغنينا عن مفهوم الموجة الثالثة، فإنه ما من نظام تحليلي ، جدير بهذا الاسم ، يمكنه أن يفهم معنى حالةِ الغبن والفوضى، التي تتسم بها السياسة والحكومة في القسم الأكبر من العالم الصناعي: إنه ما من لغةٍ لدينا لإفهام المشكلات التي نجابهُ بها، وما من رؤيةٍ لرسم صورة المستقبل الذي ينبغي أن نُركز عليه جهودنا، بل ولا من منهج مقرّر لتسريع الانتقال المطلوب وتيسيره.

وليس هذا بالمشكلة الجديدة، ذلك أنني بدأتُ عامَ ١٩٧٠ بالعمل مع "التوفلرِ" في إيضاح مفهوم "الديمقراطية المتوقعة". وحينما كنتُ معلماً مساعداً، شاباً، في كلية مقاطعة غرب جيورجيا، كنت كذلك أُغرَى كلَّ الإغرَاء، بمعنى التقاطع بين الماضي والمستقبل الذي هو جوهر الأمر السياسي وفن الحكم، بالمعنى الأرقى الممكن.

ومنذ عشرين سنة، مازلنا نعمل معاً في محاولةٍ لإنضاج سياسةٍ، شديدة العناية بالمستقبل، وحريصه على إفهام أو توعية جماهير الشعب، مما يساعد على الانتقال بالولايات المتحدة من حضارة الموجة الثانية المريضة بشكل واضح، إلى حضارة الموجة الثالثة، التي ترتسم أمامنا، وتطل علينا برأسها، والتي يجب علينا أن نتجه إليها، حتى ولو بقيت، من نواحٍ مختلفة، غير مُعرَّفةٍ بوضوح، وغير مُفهومة.

ولكن السيرورة التي كنت أتَوَقعْها، بدت أدعى إلى الغبن، كما بدا التقدم أبطأ مما كنتُ أتوقع، منذ عشرين سنة، ولكنه يبقى، رغم كل صور الغبن، أن إنشاء نظام سياسي وحكومي، من طراز الموجة الثالثة، هو من الأهمية بالنسبة إلى الحرية وإلى الولايات المتحدة، بحيث لا يبقى لنا أيّ خيار.

وعلى الرغم من أنني رئيس الجمهوريين في الكونغرس، فإني لا أعتقد أن للجمهوريين، أو حتى للكونغرس، الحق في التفرّد بالتوجيه، منذ اللحظة التي يكون فيها علينا أن نَحُلُ المشكلات، وأن نساعد أمريكا على إتمام التغيرات الضرورية من أجل الدخول في الثورة الإعلامية للموجة الثالثة، وهناك محافظون (رؤساء بلديات وديمقراطيون مثل نوركيست Norquist في Milkwaukee أو رانديل Randel في فيلادلفيا، يقومون بوثبات مناسبة، على المستوى البلدي أو المدني، ولقد مضى Gore (آل غور) إلى الاتجاه السليم (على الرغم من أن خطاه خجلى، لا تنجح في القيام بوثبات حاسمة).

أما الواقع، فهو أن التغيرات المطلوبة تتتابع يومياً في القطاع الخاص، على مستوى أصحاب المشاريع، ومستوى المواطنين الذين يتخيلون أشياء جديدة، ويتصورون حلولاً جديدة، بحكم أن البيروقراطية لم تنجح في إيقافهم.

وهذا الكتاب جهدٌ أساسي، لكي يهبَ المواطنين الذين هـم أنتـم، تلـك الطاقة الضرورية للقفز، وللبدء بخلـق حضـارة الموجـة الثالثـة. فـاقرؤوا إذن مسـاهمة التوفلر المتميزة، فـي إحـداث هـذا التحـوُّل، وأكـدوا علـى الأجزاء التي تبدو لكم، مفيدة، وابحثوا حولكم عـن عقـول حسـنة التفـاهم معكم، وابدؤوا بإنضاج بعض المشـاريع المتواضعـة: ومـن الآن، أجدنـي مقتنعاً، أنكم بعد بضع سنوات، ستندهشون مما أنجزتم وعملتم.

نيوت جينكريش. Newt Gincrich

□□□

الفصل الأول

المعركة الأسمى - SUPER- BATMCO

إننا نشهد ولادة واحدة من الحضارات. وهنالك في كل مكان، عُميٌ يبذلون أقصى الجهد لخنقها في مهدها، وهي حضارة تحمل معها نماذج جديدة للبنية العائلية، وتغير صور عملنا وحبنا، وحياتنا، وننشئ نظاماً اقتصادياً جديداً، وتثير صراعات سياسية جديدة، وتنشر أيضاً، وبصورة خاصة، نوعاً جديداً من الوعي .conscience

إن الإنسانية تتهيأ للقيام بقفزة كوانتية إلى الأمام، وهي تُواجه الانقلاب الاجتماعي، وسيرورة إعادة التبنية الخلاقة، الأكثر حدّة، من أيّ زمان آخر، ومن غير أن نعي أمرها تمام الوعي، نجد أنفسنا في وضع من يبني، بدءاً من الصفر، حضارة لا مثيل لها من قبل، وذلك هو معنى الموجة الثالثة.

ومنذ بدء الخليقة حتى الآن، عرفت الإنسانية موجتين كبيرتين من التغيير، كلٌّ منهما ألغت، إلى حدٍّ كبير، ثقافات ومدنيات سابقة، وأحلّتْ محلها صُوَرَ حياةٍ لم تكن تُدركُها الأجيالُ القديمة. أما الموجة الأولى- أي الثورة الزراعية- فقد امتدّت آلافاً من السنين. وأما الموجة الثانية- وأعني بذلك انطلاق الحضارة الصناعية فقد اقتضت نحواً من ثلاث مئة سنة، وكانت كافية.

أما اليوم، فأن تسارعَ خطوات التاريخ، أكثر بروزاً .ومن المرجَّح أن تقوم الموجة الثالثة، وتصبح واقعاً مقرّراً، خلال عدة عشرات من السنين، وعلى ذلك، فإن الذين سيسكنون هذا الكوكب في مثل هذه اللحظة الحرجة سيعيشون ويشهدون صدمة الحضارة الثالثة.

وستحمل الموجة الثالثة معها، صورة حياة تتجدّد بأصالة وتستند إلى موارد متنوعة من الطاقة، قابلة للتجدد، وطرق إنتاج تستبدل بأكثر سلاسل التصنيع

المعهودة في المصانع الحالية؛ نموذجاً جديداً للصناعة وصورة من الحياة العائلية، تتميز بعلاقات أكثر رحاوة (أو حرية): وبمؤسسة لم يرَها أحد من قبل، يمكن أن نسميها باسم "البيت الإلكتروني"، وصورة من التربية طريفة جذرياً، ومصانع وشركات الغد. إن الحضارة الناشئة تقيم صيغة جديدة للسلوك، تدفعنا بعيداً عن طريق الإنتاج الموحّد، ونوعاً من التزامن والمركزية (أو التمركز) يتخطى بدرجة كبيرة مانسميه تكثيف الطاقة والمال والسلطة.

وتملك هذه الحضارة الجديدة، مفاهيمها الخاصة، في الزمان والمكان، والمنطق، والسببية، وكذلك تملك مبادئها الخاصة فيما يتصل بسياسة الغد.

الطليعة الثورية

هنالك صورتان للمستقبل، متعارضتان في الظاهر، تساوران الخيال الشعبي اليوم، فأكثرية الناس -بمقدار ما يكون المستقبل من اهتماماتها- تضع، كمبدأ لها، أن العالم الذي نعرفه سيستمر إلى مالا نهاية له. ومن الصعب عليهم أن يتصوروا طريقة حياة مختلفة فعلياً بالنسبة إليهم. كما يصعب عليهم بطبيعة الحال (أو بالأحرى) أن يتصوّروا حضارة جديدة تماماً. وصحيح أنهم يقبلون أن الاشياء تتحرك، ولكنهم يحسبون، حسباناً جدّياً، أن تحولات حاضرنا، ستمرُّ بجانبهم، وأنه لاشيء يهزُّ الإطار الاقتصادي، ولا البنى السياسية المألوفة لديهم. وهم ينتظرون بكامل الثقة أن المستقبل سيكون على شاكلة الحاضر.

ولكن الأحداث الجديدة، قد زعزعت هذه الصورة المطمئنة للمستقبل. وبمقدار ما تتصدرُ الأزماتُ الكثيرة، الصفحة الأولى من الجرائد، وتتفجر إيران، وتنتزع من ماو صورة الإله، ويتصاعد[٤] ثمن النفط بقوة، ويصبح التضخم متيراً للغضب، "ويتنامى الإرهاب، وتعرب السلطات العامة عن عجزها تجاهه، كانت رؤيةٌ أخرى، أشد سواداً، تفرضُ نفسَها أكثر فأكثر، وانتهى ذلك إلى أن كثيراً من الناس- المشبعين بالأخبار السيئة، والأفلام الكارثية، وبقصص رؤيوية توراتية تصوّر نهاية العالم، وبسيناريوهات تصيب الإنسان بالكوابيس، تنشئها مكنات للتفكير، تحمل سمات السحر والاستغراب- يصلون ظاهرياً إلى النتيجة القائلة، إنه لا يسعنا تمديد مجتمع اليوم، وإضفاؤه على المستقبل، بحكم أنه لن يوجد مستقبل. وفي مثل هذا المنظور، يتراءى للجميع، أننا على بعد عدة دقائق من المصيبة الكبرى، وأن الأرض تحني رأسها باتجاه الكارثة النهائية.

---

[٤] والحقيقة هي أنه ينهار ولا يتصاعد بانتظار وصول الموجة الثالثة .

ويقوم هذا الكتاب على ما أسمّيه بالطليعة الثورية. وهو يؤكد أنــه، حتـى إذا كان علي بعض عشرات السـنين المقبلـة، وهـذا هـو الأرجـح- أن تكـون خصبـةً بالاضطرابات، والتشنجات بل وحتى باندلاع العنف، فإننا لن يُقضى علينا تمامـاً، وهو يأخذ بالرأي القائل: إن الهزات العنيفة التي نتحمّلُ اليوم وزرها ليست بثمرة لمحرَّد المصادفة، ولكنها تؤلّف، على العكس، صـورةً مبسطة لأشكال التطـور الواضحة والسهلة التمييز. وهو يؤكد أن هذه التغيرات، تراكميـة السمات، وأنهـا تـؤدّي بتجمعّهـا، إلـى تحـوّل غـير مـألوف، لصـور حياتنـا وعملنـا، وتسـلياتنا، وتفكيرنا. وهو يؤكد أخيراً أن مستقبلاً سليماً، ومرغوباً بـه يظـل شيئاً ممكنـاً. إذ أنّ كل مايحدث أمام أعيننا، ليس بشيء أقل من ثورة عالمية، أو قفزة كمومية في التاريخ. وبتعبير آخر، إن نقطة البداية في هذا الكتاب يمكن أن تلخص كما يلــي: إننـا آخـر جيـل مـن حضـارة قديمـة وأول جيـل مـن حضـارة جديـدة، ويجـب أن نضيف إلى هذا، أن جزءاً كبيراً مما نُعانيه من الاضطراب، والقلـق، والضيـاع، يصدرُ مباشرة عن الصراع الذي يُمزقنا، ويداخل أيضاً مؤسساتنا السياسية، وهذا الصـراع هـو الـذي يقـوم بيـن حضـارة الموجـة الثانيــة، التــي تدخـل فــي دور الاحتضار، وبين الحضارة الفتية، حضـارة الموجـة الثالثـة، التـي تتهيـأ للهجـوم، لافتلاع ماسبقها.

وعندما نكون قد فهمنا هذا، نجد أن جملةً من الأحداث غير المفهومـة، فـي الظاهر، تتضح فجأة. ذلك أن المحاور الكبيرة، للتغيير بـدأت فـي البـروز بشـكل واضح، غير أن العمل من أجل الاحتفاظ بالبقاء، يصبح ممكنـاً ومقبـولاً. وبكلمـة واحدة، مثلها مثل مئة كلمة، نقول إن الطلائع (أو المقدمات) الثورية تحرّر عقلنـا وإرادتنا.

قمة الموجة

هنالك طريقة بحث، متميّزة وناجعة في البحث، يمكن تسميتها باسم "التحليل الاجتمـاعي، لسلسـلة الموجـات. ويمكننـا مـن خـلال هـذا المنظـور، أن نتصـوّر التاريخ كتابع لموجات التغيّر، وأن نتساءل إلى أين تقودُنا قمّةُ كل منهـا. وعندئـذ نركزُ على استمراريات التاريخ، مهما تكن ضخمة، بأقل مما نركز على تقطعاتـه – كالتجديدات ونقاط القطيعة ثم نتعرَّف، فيما بعد، صيغ التغير الحسّاسة، بمقـدار ماتبرز أو تثبت وجودها. ومنذئذ، نصبح قادرين على توجيهها.

وهنا نبدأ بهذه الملاحظة البسيطة جداً، ونقول إن دخول الزراعة، كـان أوّل

انعطاف في مسار التطور الاجتماعي للإنسانية وكانت الثورة الصناعية كانت الخطوة الكبيرة الثانية. وهذان الحادثان، إذا نظر إليهما بالصورة التي أشرنا إليها، لا يظهران كمرحلتين دقيقتين، ومستقلتين، بل كموجة تغيير تنتقل بسرعة معينة.

وكان الناس قبل الموجة الأولى، يعيشون، في أكثريتهم متجمعين في مجموعات صغيرة، كثيراً ما تكون بدوية، ولا تحصل على قوتها إلا بجمع أو قطف مايمكن أن يؤكل، ثم جاءت مرحلة الصيد وتربية الحيوانات.

ولكن حدث بعد ما يقربُ من عشرة آلاف سنة، أن الزراعة بدأت في الظهور، وأشاعت بالتدريج مانسمّيه بالثورةً الزراعية، على سطح الأرض، وحينئذ بدأت تظهر قرى هنا وهناك، ومساحات سكنية، ومناطق تصلح للزراعة، وانتهى ذلك كله إلى صيغة حياة جديدة.

ولم تكد الموجة الاولى تصلُ إلى نهاية مسارها، حتى قام في أواخر القرن السابع عشر مانسمّيه بالثورة الصناعية، وانتشرت في أوروبا، وأثارت الموجة الثانية العالمية. لكن هذه السيرورة – أي حركة التصنيع– انتشرت بسرعة أكبر بين الأمم والقارات. وهكذا فإن حادثين مختلفين ومتميزين، كانا يُدخلان تغييراتٍ هامة، في آن واحد، ولكن بسرعاتٍ متباينة.

أما الآن، فإن عهد الموجة الأولى قد انتهى عملياً. وليس هناك إلا بضعة شعوب قبلية في أمريكا اللاتينية أو في الـ Papouasie أي غينيا الجديدة– مثلاً، لم تمسَسْها الزراعة، ولكن دينامية هذه الحركة ،حركة الموجة الأولى، تبدو وكأنها استنفدت قوتها.

وأما الموجة الثانية– أي حركة التصنيع– فإنها بعد أن أحدثت انقلاباً حقيقياً في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وبعض مناطق أخرى من الكرة الأرضية، أثناء قلة من القرون، فإنها ماتزال تُشيع جَوَّها. وهنالك بلاد عديدة ماتزال في عهدها الزراعي، بدأت الآن تنشئُ بسرعةٍ محمومةٍ مصانع الصلب، والسيارات، ومعامل النسيج، وسكك الحديد، ومصانع زراعية تنتج المواد الغذائية، وهذا العزم الذي عرفناه للتصنيع مايزال محسوساً. وهكذا فإن دينامية الموجة الثانية لم تنفذ بعد.

ولكن حتى في الوقت الذي تتتابع فيه (أو ماتزال تتتابع) حركة التصنيع، نجد حركة أخرى، أعظم أهمية، قد بدأت بالبروز، وحقاً فإنه، بعد عشرات

السنين التي تبعت الحرب العالمية الثانية، وبعد أن بلغت حركة التصنيع أوجها، بدأنا نلاحظ موجة ثالثة، غامضة، يُساء فهمها، قد أخذت تهجم على الأرض محدثة التغيير في كل شيء.

وهكذا فإن عدداً كبيراً من البلدان مايزال تعاني في آن واحد، صدمة الموجتين، بل إن موجة صدمات ثلاث مختلفة تماماً، بدأت تنتقل بسرعات مختلفة، تحفزها قوى حية بدرجات مختلفة.

وفي وسعنا هنا القول إن عهد الموجة الأولى قد بدأ حوالي العام ٨٠٠٠ ق.م. وإنه لم يلقَ بعدُ من ندٍّ حتى اللحظة الواقعة بين ١٦٥٠-١٧٥٠، ب.م، ومنذئذٍ أخذ يفقد نشاطه، في الحين الذين كانت فيه الموجة الثانية بدأت تحل محلّها بالتدريج. وما الحرب العالمية الثانية، التي كانت حصيلة الموجة الثانية، إلا علامة على سيادة الحضارة الصناعية و بلوغها أوجها، غير أن منعطفاً آخر أخذ بعدئذ مَن يَبرُز للعيون اليقظة. وكان ذلك في الولايات المتحدة، مابين ١٩٥٥ و ١٩٦٥، وقد شهد الناس خلال هذه السنوات العشر، أن الياقات البيضاء والمقيمين على الخدمات، يتجاوزون في العدد أصحاب الياقات الزرقاء، وكذلك شهد الناسُ، خلال هذه الفترة الثالثة ظهورَ الحاسوب، ظهوراً يكاد يعمّ الناس، ثم ظهور الطائرة النفاثة، على الخطوط التجارية، وحبّةَ منع الحمل [٥]، وكثيراً من التجديدات الأخرى التي كان تأثيرها عظيماً. وأثناء هذه السنوات، تماماً، أخذت الموجةُ الثالثة، تزداد قوة، في الولايات المتحدة. ولقد ظهرت -في تواريخ مختلفة قليلاً- وبالقوة المتزايدة في أكثر الشعوب الصناعية، مثل بريطانيا، وفرنسا، والسويد وألمانيا، والاتحاد السوفييتي، واليابان. واليوم نجد كل هذه البلاد، ذات التكنولوجيا المتقدّمة، تترنح تحت تأثير صدمة الموجة الثالثة، التي تهز الشؤون الاقتصادية العتيقة والمتصلبة التي عرفتها الموجة الثانية.

أن فهم هذا الواقع، هو السرّ الذي يَسمحُ لنا، إلى حد كبير، بالكشف عن المعنى العميق للصراع السياسي والاجتماعي، الذي نراه يتنامى من حولنا.

موجات المستقبل

ولنلاحظ أنه عندما تكون هناك موجةٌ وحيدةٌ، من موجات التغيير، وتكون هي التي تبرز في مجتمع معيّن، فإن تمييزَ لحمةِ تطورها المقبل، أمر سهلٌ نسبياً. وفي أوروبا القرن التاسع عشر، مثلاً، كان الكثيرون من المفكرين

---

[٥] وكذلك حبات الفياغرا الآن.

والمثقفين، ورجال الأعمال، والسياسيين، والناس العاديين، يملكون فكرة واضحة، وصحيحة في جوهرها، عن الوجه الذي سيرتسم فيه المستقبل. كانوا يستشعرون أن التاريخ يمضي في اتجاه انتصار الصناعة على الزراعة السابقة للمكننة، ويتوقعون، بدرجة رائعة من الدقة، جملة من التحولات التي كان على الموجة الثانية أن تأتي بها: كالتقنيات الأكثر نجعاً والمدن الأكثر ضخامة، والتنقلات الأكثر سرعة، والتربية الجماهيرية الأوسع مجالاً... الخ.

وكان لهذا الاستشعار الواضح للمستقبل نتائج سياسية مباشرة: فالأحزاب والحركات السياسية كانت قادرة على تصوّر نفسها، داخل منظور المستقبل، وكانت المصالح الزراعية السابقة للصناعة، تستطيعُ تنظيمَ نفسها، بغيةَ القيام بمعركة المؤخرة، ضد تجاوزات النزعة الصناعية، وضد الـ big business (كبار رجال الأعمال)، وضدّ القادة النقابيين، وضدّ "المدن الملعونة". وكانت الطبقة العاملة، وأصحاب المعامل، يستطيعون التنازع فيما بينهم للاستيلاء على مقاليد السلطة في المجتمع الصناعي. وكانت الأقليات العرقية تحددُ حقوقها على أساس اتخاذ موقعٍ أفضل في العالم الجديد، وتطالبُ بالوصولُ إلى مختلف المراتب والوظائف ذات المسؤوليات الكبرى في المصانع، وتطمحُ إلى سكن أرقى، وإلى تعميم التعليم، الخ...

غير أنه كان للرؤية التصنيعية للمستقبل، انعكاسات ملحوظة على المستوى النفسي. وكان في وسع الناس، أن يختلفوا أو أن يتنازعوا بعنف، في مجابهاتٍ قد تكونُ أو ربّما كانت داميةً أحياناً. وكانت الأزمات وصور التقدم الاقتصادية، قادرةً على قلب حياتهم. وعلى كل حال، فإن صورة المستقبل الصناعي، التي كانت مشتركة بينهم تميل إلى تحديد الاختيارات، وكانت تجعل الأفراد يعون، لا ماكانوا فيه فقط، ولكن أيضاً ماكان يمكن أن تكون عليه حظوظهم في المستقبل، وحتى إذا كانوا في قلب التغيرات الاجتماعية الكبيرة، كانو يشعرون بأن هذه التطورات ستجلبُ لهم بعض الاستقرار، ومعنىً ما، لهوياتهم.

وبالمقابل، فإنه عندما تكون موجتان ضخمتان من موجات التغيير (أو أكثر من موجتين) تهبطان على مجتمع ما، من غير أن تكون إحداهما أقوى من الأخرى، فإن صورة المستقبل عندهما، تبدو وكأنها تعودَ إلينا من مرآة محطمة. وعندئذٍ يكون من الصعب أن نتبيّن معنى التغيرات والصراعات التي تحدث. غير أن اصطدام الجبهات، يثير عاصفةً عنيفةً وتيارات متناقضة، ودوامات من تلاطم الأمواج التاريخية أكثر عمقاً وأكبر أهمية.

وفي أيامنا هذه، وفي الولايات المتحدة، كما هي الحال في عدد غير قليل من البلدان، ينشئ الاصطدام بين الموجتين الثانية والثالثة، توترات اجتماعية عنيفة، وصراعات خطيرة، ومجابهات سياسية غريبة، غير معهودة، لا تحسب حساب خطوط الفصل المألوفة، تبعاً للطبقات، والعروق، والجنس، أو الأحزاب. كما أنها تقصي على المصطلحات السياسية الكلاسيكية، ويصبح من الصعب أن نفصل "التقدميين" عن "الرجعيين" والأصدقاء من الأعداء، وهكذا تتفجر الاستقطابات القديمة والتحالفات العتيقة.

ويعكس تفتت الشخصية مانراهُ من فقدان الانسجام في الحياة السياسية. إن الأطباء النفسانيين والشيوخ الروحيين يجنون ذهباً كثيراً، والناس يتنقلون من صورة علاج إلى أخرى، ومن "الصراخ الأساسي" إلى "الطب الذي لايدرك بالحسّ medecine extrasensoriel ومن طائفة دينية ما، إلى طائفة أخرى، هذا إن لم يغرقوا في نرجسية مرضية، معتقدين أن الواقع غير معقول، أو منحرف، أو مجرّد من أي معنى. أما أن تكون الحياة غير معقولة، في اتجاه أوسع، أو كوني، فإن هذا ممكن، ولكن ذلك لا يبرهن أبداً على أنّ الأحداث التي تنسج لحمة الحياة في أيامنا"، مجردة من أية دلالة، أو أي معنى. والحقيقة أن هناك نظاماً خفياً، يمكن تعرفه بدءاً من اللحظة التي نكون فيها قادرين على تمييز التغيرات المرتبطة بالموجة الثالثة، من تلك التي تخصُّ الثانية، والتي تتباطأ سرعتها شيئاً فشيئاً.

وتنعكس العواصف الناشئة عن أمواج التغيير هذه، على حياتنا المهنية والعائلية، وعلى صور سلوكنا الجنسية وأخلاقنا الشخصية. إنها تعبّر عن نفسها في أسلوب حياتنا، وفي عاداتنا في التصويت (في الانتخابات) غير أننا إن وعينا مايحدثُ في حياتنا اليومية الخاصة وفي أعمالنا السياسية أو لم نعِه نجدُ أكثرية الناس من سكان البلاد الغنية. سواء، أكانوا رجالاً أم نساءً من عالم الموجة الثانية، وحريصين على إنقاذ نظام مريض، أم كانوا رجالاً ونساءً من جماعة الموجة الثالثة، تحرّص على إقامة مستقبل مختلف جذرياً، مالم نكن من المتوسطين بين الفئتين، ضلّوا الطريق إلى ماتريدُ الوصول إليه. ذلك أن هؤلاء يعتقدون أن النظامين، يُعدّل أحدهما الآخر.

وهذا الصراع القائم بين جماعات الموجة الثانية، وجماعات الموجة الثالثة، يؤلف –في الواقع– ذلك الانفصام السياسي الرئيسي للمجتمع المعاصر. ومهما تقل لنا الأحزاب والمرشحون، اليوم، فإن خصوماتهم ليست بأكثر من معركة، موضوعها

كله تحديدُ من سيحصل على أكثر الفوائد، مما يبقى من النظام الصناعي، الماضي إلى حتفه، وهذا الصراع هو "المعركة العظمى، من أجل الغد".

وهذه المجابهة بين المصالح القائمة في ظل الموجة الثانية "وبين جماعة أو أنصار الموجة الثالثة، تنتشر على مثال التيار الكهربائي الذي يجتاز الحياة السياسية لكل الشعوب.. وحتى في البلاد اللامصنّعة، نجد مراكز النفوذ القديمة، قد أرغمت على تغيير موقعها بحكم بروز الموجة الثالثة. وهذا التضاد القديم قدم الدهر، الذي يقوم بين المصالح الزراعية، التي كثيراً ماتكون إقطاعية وبين النخب المصنعة، سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية، يكتسب بعداً جديداً، على ضوء التقادم الذي يُهدد تيار التصنيع. تُرى هل يقتضي التصنيع المتزايد مع تنامي الموجة الثالثة، "موت الاستعمار الجديد" أم يقتضي، في الواقع، تخليداً للعبودية؟!

وليس في وسعنا أن نبدأ بفهم معنى العناوين الكبيرة، واستخلاص الأولويات،وإنضاج استراتيجيات ذكية، بغية السيطرة على التغيرات الحديثة، التي تؤثر في وجودنا، إلا بالعودة إلى أرضية الأفكار الأساسية التي أشرنا إليها في سياق هذا الحديث.

وعندما نعي وجودَ أو قيام معركة عنيفة، بين أولئك الذين يحاولون إنقاذ النظام القديم، وأولئك الذين يحاولون الانتهاء منه، نجد لدينا مفتاحاً ناجعاً للكشف عن حقيقة العالم. والشيء الاكثر أهمية أيضاً- سواء أتعلق الأمر بتعريف الخيارات السياسية لشعب ما، أم بإنضاج استراتيجية لمشروع ما، أم لتعيين أو تحديد هدفٍ ما للحياة الشخصية - هو أننا نملك أداة جديدة لتغيير هذا العالم.

ولكي تكون هذه الأداة قابلة للاستخدام، يجب علينا، إما أن نكون قادرين على إيضاح التغيرات التي تطيل عمر الحضارة الصناعية القديمة، من جهة أولى أو أن نقوم بانضاج ايضاح التغيرات الأخرى التي تُيَسّرُ قيام الحضارة الجديدة، من جهة أخرى. وبكلمة واحدة، نقول إن المهمّ هو فهم الطرفين، أي القديمة والجديدة، للنظام الصناعي الذي نعرفه للموجة الثانية، التي ولد فيها الكثيرون منا، ونظام حضارة الموجة الثالثة التي ستكون عالم أبنائنا.

□□□

الفصل الثاني

صدمة الحضارة

لقد تأخر الناس بعض التأخر في فهم وصول الحضارة الصناعية إلى نهاية عمرها. أما الذي اتضح عندما كنا في صدمة المستقبل (١٩٧٠) نستعرض الأزمة العامة للعهد الصناعي، فإنه يَعدُنا لا بحروب أقل، بل بحروب أكثر، ولكن من نوع آخر.

ولما كانت التغيرات الاجتماعية لا تتم أبداً من غير صراع، فإننا نعتقد أن صورة (أو رمز) الموجات، موجات التغيير– إن شئنا الحديث عن التاريخ– أكثر دينامية و كشفاً من كل انتقال باتجاه مابعد الحداثة. فالموجات دينامية، وعندما تتصادم الموجات، فإنها تحرّر تيارات قوية في العمق. وعندما تصطدم الموجات التاريخية، بعضها ببعض، فإن ذلك يعني أن حضارات كاملة تتصادم، وهذا مايوضح كثيراً من جوانب العالم الحالي التي كان يمكن، في الظاهر، أن تبدو، لولا ذلك، سخيفة وعرضية.

وتبعاً **لنظرية الصراع القائم على مفهوم الموجات**، فإن الصراع الأساسي، لا يقوم بين الإسلام والغرب ولابين الغرب وبقية العالم،" على نحو ما أشار إليه أخيراً، Samuel Huntington. وخلافاً لما يؤكّده بول كينيدي، فإن أمريكا ليست في مرحلة الانحدار. وكذلك فإننا لا نصل إلى "نهاية التاريخ"، على مايدّعي Francis Fukuyama. بل يمكن القول: إن من بين كل التغيرات الاقتصادية والاستراتيجية، كان الأكثر عمقاً، هو "انقسام العالم" الذي يلوح في الأفق، بين ثلاث حضارات متميزة ومختلفة، وضمنياً متصارعة. ومن العسير علينا أن نرسم أطرُها، بالتعريفات التقليدية. أما حضارة الموجة الأولى، فإنها كانت وستظل مرتبطة بالأرض، لا محالة. ومهما تكن صورها المحلية، و لغات كلامها، وأديانها، أو منظوماتها العقائدية، فإنها كانت حصيلة الثورة الزراعية،

ومايزال يوجدُ، حتى اليوم، أعدادُ كبيرة من الناس، تعيشُ وتموتُ في مجتمعات زراعية سابقة للحداثة، حارثة أرضاً قليلة الخيرات، على نحو ما كان يفعله أجدادُنا، منذ قرون كثيرة.

وأما أصول حضارة الموجة الثانية، فإنها موضعُ جدل أكبر. ويرى بعض المؤرخين أنها تمتدّ بأصولها إلى عصر النهضة، بل وإلى ماهو أسبق من ذلك. ولكن جماعات كثيرة من الناس، لا ترى أن حياتها قد تغيّرت تغيراً أساسياً، منذ ثلاثة قرون تقريباً، في العهد الذي أصبح فيه العلم النيوتوني مكيناً، أو حيث بدأ الناس استغلال المحرك الانفجاري اقتصادياً، وحيث بدأت المعامل الأولى بالتكاثر في بريطانيا، وفرنسا وإيطاليا. عندئذ بدأ الفلاحون بالهجرة إلى المدن، وبدأت أفكارٌ جديدة وجريئة، تنتشر بين الناس، كفكرة التقدّم، والعقيدة الغريبة التي تؤمن بحقوق الفرد، ومفهوم روسو في العقد الاجتماعي، والعلمانية، والفصل بين الدين والدولة، من غير أن ننسى الفكرة الجديدة التي ترى أن القادة ينبغي أن يكونوا تعبيراً عن الإرادة الشعبية، لا عن الحق الإلهي.

وبدأت يومئذ تغيراتٌ كثيرةٌ، تتناول طريقة جديدة لإنشاء الثروات: بعد فكرة المعمل والمصنع. وبسرعة ما اجتمعت العناصر المتعددة في منظومة كلية systeme: تعني الإنتاج الكثيف، والاستهلاك الكبير، وتربية الجماهير، ونشوء الصحف. فهذه كلها حوادث موصولة بعضها ببعض، تقوم عليها مؤسسات متخصصة– كالمدارس والمصانع، والأحزاب السياسية– ومامن شيء، حتى البنية العائلية (الأسرة) ظلّ على حاله: فمن الأسرة الكبيرة ذات النموذج الزراعي، حيث كانت تعيش أجيال كثيرة تحت سقف واحد، مضى الناس إلى الأسرة الصغيرة، أو الأسرة النووية، التي رُدت إلى أبسط تعابيرها، كنموذج للمجتمعات الصناعية.

ولابدّ أن الحياة بدت للناس الذين عاشوا هذه التغيرات المشخّصة، كحياة فوضوية. ومع ذلك فإن كل هذه التغيرات كانت مترابطة فيما بينها، ترابطاً وثيقاً، ولم تكن إلا خطوات بسيطة، إلى الأمام، باتجاه الازدهار الذي سميناه باسم الحداثة، فالمجتمع الصناعي كان يُعبّر عن الموجة الثانية.

وقد تبدو كلمة "الحضارة" مفرطة الادّعاء. وخاصة بالنسبة إلى الآذان الأمريكية، ولكننا لا نجد كلمة أخرى فيها من الاتساع مايكفي للدلالة على أشياء يختلف بعضُها عن بعض، كالتكنولوجيا والحياة العائلية، والديانة، والثقافة، والسياسة، والأعمال، والتراتب، والسلطة والقيم، والحياة الجنسية،

والابيستمولوجيا (المعارفية). وكانت هنالك تغيرات سريعة وجذرية تنشط لعملها في كلّ هذه الأبعاد الاجتماعية. فإذا أنت غيرت هذا القدر من العناصر الاجتماعية والتقنية، والثقافية، معاً، فإنك لن تحصل على مجرّد انتقال، ولكن تحصل على تحوّل، ولا على مجتمعٍ حديد، بل على الأقّل، على بداية حضارة جديدة.

ولقد دخلت هذه الحضارةُ بضجيج كبير في أوروبا الغربية، واصطدمت، في كل مرحلة، بمعارضة عنيفة.

الصراع الرئيسي

وقد انفجرت في كل البلاد الماضية في طريق التصنيع صراعات ضخمة، كثيراً ماكانت دموية، بين الجماعات الصناعية، والتجارية، المنتسبة إلى الموجة الثانية، وبين ملاكي الأراضي من المنتسبين إلى الموجة الأولى، والمتحالفين فيما بينهم. وكان ذلك حال الكنيسة (التي كانت تملك ملكيات واسعة). إذ لقد طردت جماعات من الفلاحين من أراضيهم، لكي يصبحوا عمالاً في "المعامل الشيطانية" أو في المشاريع التي كانت تتكاثر في أرجاء البلاد..

وعلى حين أن الحرب انفجرت بين مصالح فئة الموجة الأولى، وفئات الموجة الثانية، وكان صراعها هو الأكبر.كان التوتر الرئيسي الذي تنشأ عنه الصراعات الأخرى- كالإضرابات والتمردات، وثورات المدن، والخلافات على الحدود، والانتفاضات القومية - يمضي متضاعفاً.

وقد تكرر هذا النموذج (هذا المثال) في كل البلاد الماضية في طريق التصنيع، تقريباً، وأرغم هذا التوتر جملة المصالح التجارية والصناعية الشمالية، على الدخول في حرب مدنية مخيفة، من أجل التغلب على المصالح الزراعية في الجنوب. وبعد عدة سنوات فقط، انفجرت ثورة الميجي Meiji في اليابان، ومرة أخرى أيضاً كان النصر للمحدثين من جماعة الموجة الثانية، على التقليديين. جماعة الموجة الأولى.

وقد أدّى انطلاقُ حضارة المرحلة الثانية، بما كان لها من طرق غريبة في خلق الثروات، إلى إشاعة الاضطراب في العلاقات بين البلدان، فأدّى هذا لا إلى فراغات هنا وهناك، فقط، بل أيضاً إلى انتقال السلطة. ولما كان هذا حصيلة الموجة الثانية من التغير، فإن آثاره استقرت على الشواطئ الشمالية لحوض الأطلسي، بالدرجة الأولى، لأن حضارة هذه الموجة انتشرت عليها، بسرعة أكبر

من تلك البعيدة عنها، واحتاجت الدول الأطلسية، تبعاً لدرجة تصنيعها، إلى أسواق ومواد أولية، رخيصة الثمن، في البلاد البعيدة. وهكذا، فإن دول الموجة الثانية، المتقدمة، قامت بحروب، وغزو استعماري، وانتهت إلى إرساء سلطانها على الدول التي بقيت في طور الموجة الأولى، وعلى الوحدات القبلية في آسيا وافريقيا كليهما.

ولقد قام الصراع الكبير- هو نفسه -بين الدول الصناعية، بنات الموجة الثانية، وبين الدول الزراعية، بنات الموجة الأولى، ولكن على مستوى الكرة الأرضية كلها، هذه المرة، لا على مستوى داخل البلاد. وهذا الصراع هو الذي حدّد، آخر الأمر، صورة العالم، حتى عهد قريب. بل إنه هو نفسه الذي رسم الإطار الذي جرت فيه أكثر الحروب.

لكن الحروب القبلية، والحروب حول الأراضي، بين مختلف الجماعات البدائية والزراعية، تتابعت، على ماكانت عليه الحال منذ آلاف السنوات السابقة. ولكن هذه ظلت ثانوية، وأهميتها محدودة، ولم يكن لها من أثرٍ غير إضعاف الأطراف المتنازعة، وجعلها جميعاً فريسة سهلة بالنسبة إلى القوى الاستعمارية الناشئة عن الحضارة الصناعية. وهذا ماحدث، على سبيل المثال، في افريقيا الجنوبية، عندما انتزع Cecil Rhodes (سيسيل ردُوس) وعملاؤه مساحات واسعة من الجماعات القبلية، التي كانت مشغولة بحربها بالأدوات البدائية. وقد قامت حروب كثيرة، ما من صلة ظاهرة لها بعضها بالبعض الآخر، في أماكن أخرى- وكانت بالجملة تعبيراً عن الصراع العالمي الكبير (أو الأكبر) الذي كان يحتم المواجهة، لا بين الدول، بل بين الحضارات.

وكانت أكبر الحروب، وأكثرها قتلاً، في العهد الصناعي، حروباً بين الدول الصناعية نفسها (مثل بريطانيا وألمانيا) أي بين بلاد كلها من الموجة الثانية. وكانت كلّ واحدة تحارب طمعاً في السيطرة على العالم، على إبقائها وضع شعوب الموجة الأولى، في مواقع ثانوية.

ونشأ عن ذلك تقسيم واضح جداً. ذلك أن العهد الصناعي، قسم العالم إلى قسمين: أي بين حضارة من الموجة الثانية، مسيطرة ومهيمنة من جهة، وبين مجموعة كبيرة من المستعمرات التي بقيت في طور الموجة الأولى، وكانت جماعاتها متحفظة، ولكنها خاضعة، وكثيرون منا عاشوا وكبروا في هذا العالم، المقسّم بين بلاد من الموجة الثانية، وأخرى من الموجة الأولى، ولم يكن هنالك من شك، فيمن يملك السلطة.

أما اليوم فإن شكل الحضارات العالمية قد تغيّر. ذلك أننا نتقدم باتجاه بنى للسلطة، مختلفة تماماً، ستخلق عالماً منقسماً، لابين حضارتين، بل بين ثلاث، متضادة ، أما الأولى فتظل موسومة بسمتها الريفية والثانية تمثل بسلاسل التركيب chainc dc montagc وأخيراً. تميز الثالثة بأنها معلوماتية . [1].

وفي هذا العالم المنقسم إلى ثلاثة عوالم، أي عالم الموجة الأولى الذي يقدم الموارد الزراعية والمعدنية، وعالم الموجة الثانية الذي يقدّم يداً عاملة رخيصة على حين أن قسماً من الموجة الثالثة، مسرعاً في الانتشار، يقيم سلطانه على صُورٍ جديدة من خلق المعرفة واستغلالها.

وتبيع شعوبُ الموجة الثالثة، إعلاماً، وتجديداً، وإدارة، وثقافة عالية، وثقافة شعبية، وتقنية متقدمة وحواسيب وتربية، وتنشئة، وعناية طبية، وخدمات مالية وغيرها. ويمكن لواحدٍ منها أن يكون في آخر المطاف، محمية عسكرية قائمة على امتلاك قوى عظمى من طراز الموجة الثالثة. (وهذا ماتصنعه الشعوب العالية التقدم، للكويت والعربية السعودية وأمثالها من الدول البدائية، أو ما صنعته فعلاً في حرب الخليج، في المرة الأولى عام ١٩٨٠، والمرة الثانية عام ١٩٩٨.

الشركات المحجّمة:

إن الموجة الثالثة أنشأت شركات كبيرة على صورة الإنتاج الكثيف الذي كان ضرورياً لها أما في اقتصاديات الموجة الثالثة، التي تقوم على الذكاء، فإن الإنتاج الكثيف الذي يمكن عدُّه بمثابة العلامة المميزة للمجتمع الصناعي- قد أصبح شكلاً أكل الدهر عليه وشرب. لكن الإنتاج المحجّم - أي المشكل من منتجات مشخّصة بدرجة عالية، في مجموعات صغيرة- هو أداة الانطلاق للصناعة الحديثة. وهكذا يمحّي التسويق أمامَ تجزؤ السوق "أو التسويق المصغر"، على صورة التغيرات التي تحلّ في الإنتاج. ونرى الرجال الضخام الذين عرفوا في العهد الصناعي، ينهارون تحت ثقلهم نفسه. وهم مهدّدون بالقضاء عليهم. وكذلك فإن النقابات العائدة لقطاع الصناعة الكبرى تنكمش وتنحسر. وفي الوقت نفسه يتحجم الإعلام بصورة موازية للإنتاج، و تتقوقع شبكات التلفزة، أمام تكاثر الشبكات الجديدة. وحتى الأسرة نفسها فإنها تتحجّم

---

[1] سلاسل التركيب، مجموعة المكنات التي تنشئ قطع المنتج(كالسيارة مثلاً) وتضمها بعضها إلى بعض لتصبح المنتج في شكله الأخير.

هي أيضاً، إذ أن الأسرة النووية التي كانت فيما مضى، الشكل العصري للأسرة، تصبح شكلاً خاصاً بالأقلية، على حين أن الأسرة الوحيدة القرابات، والأزواج المرواجين[٧]. تتكاثر وتكوّن الأسرة التي لا تعرف الأطفال، وجماعة العزاب، هي التي تحل محلها.

وهذا يعني أن البنيية الاجتماعية كلها تتغير وبدلاً من التجانس المميّز لمجتمع الموجة الثانية، سيتم اللاتجانس لحضارة الموجة الثالثة. وهكذا يتم انتصار التحجيم على ماكان موجوداً من التضخيم.

ثم إن تعقيد النظام الجديد يقتضي بدوره مبادلات في الإعلام، تزداد كماً، بين مختلف وحداته: أي الشركات والإدارات العامة، والمشافي والمؤسسات الأخرى، والأفراد، وهذا يقتضي نشوء حاجة كبيرة للحواسيب وللاتصالات البرقية بالأصابع، ولشبكات اتصال، ووسائل إعلام جديدة.

وفي الوقت نفسه، نجد أن نسق التغيير التقني، والمعاملات التجارية، والحياة اليومية، يتسارع. والواقع إن اقتصاديات الموجة الثالثة تمضي بسرعةٍ، يجد المموّلون عناءاً في متابعتها. وأكثر منذ ذلك، أنه على حين أن الأعلام يَحِلُّ مَحَلَّ المواد الأولية، أكثر فأكثر، ومحل اليد العاملة، ومحل الموارد الأخرى، فإن بلاد الموجة الثالثة ستكون أقل تبعية من أمثالها التي عاشت أيام الموجة الأولى والثانية، وهي تتعامل. بعضها مع بعض، أكثر فأكثر: وفي آخر الحساب، سيلاحظ أن تكنولوجيتها الرأسمالية العالية، والقائمة على المعرفة، ستؤدّي المهمات التي تقوم بها اليوم بلاد اليد العاملة الرخيصة، وستؤديها بصورة أفضل، وبسرعة أكبر، وبثمن أرخص.

وبتعبير آخر، نقول إن هذه التغيرات تهدّد بقطع عدد من العلاقات الاقتصادية الحالية القائمة بين الاقتصادات الغنية والفقيرة.

أما الفصل الكامل، فإنه مستبعد. ذلك أن من المستحيل منع التلوث، والمرض، والهجرة من دخول بلاد الموجة الثالثة. وكذلك فإن البلاد الغنية لا يمكنها أن تبقى إذا قامت البلاد الفقيرة، بحرب بيئية ضدها، أي إذا هي سلكت تجاه بيئتها سلوكاً ضاراً بالجميع. ولهذه الأسباب كلها، نجدُ أن التوترات تستمر في التصاعد بين حضارة الموجة الثالثة، وصورتي الحضارة الأقدم منها،

---

[٧] المزواج، الرجل الذي يكرر زواجه مرة بعد مرة، ووحدة القرابة هي أن يعرف الطفل أمه وحدها، دون أبيه، أو العكس.

وستضطر الحضارة الجديدة للحرب، لكي تضمن سيطرتها على الكرة الأرضية، على مثال جماعة الموجة الثانية، في مجابهتها للمجتمعات السابقة للحداثة، أي مجتمعات الموجة الأولى، أثناء العصور السابقة الماضية.

ومتى فهمنا جيداً فكرة صدمة الحضارات، وجدنا أنها تساعدنا على استخلاص معنى جملة من الحوادث الغريبة: مثل استفحال النزعة القومية. فالفكرة القومية هي إيديولوجية الدولة – الوطن، التي هي إحدى نتائج الثورة الصناعية. وهكذا فإن المجتمعات الزراعية، في الحين الذي تحاول فيه بدء أو إنهاء تصنيعها، نجدها بحاجة إلى سمات الأمة وأبهتها. وهكذا نرى الجمهوريات السوفييتية، مثل أوكرانيا، واستونيا، وجورجيا، تطالب بعنف باستقلالها الذاتي، وتحرص على علامات حداثة الأمس: كالأعلام الوطنية، والجيش، والعملة، والقطع النادر، التي كانت تُعرَّف بها –الدولة– الوطن، في فترة العهد الصناعي أو فترة الموجة الثانية. [٨]

وكثيرون في عالم التكنولوجيا المتقدمة، يجدون عناءاً في فهم دواعي هذه المبالغة في الشعور الوطني، ومشاعر الوطنيين. ومن الناس من يتهكم علىوطنيتهم، المترعة بالكبرياء. ويدعنا هذا نفكر بالفريدونيا Freedonia ، في حساء البط التي كتبها الأخوان Marx Bralhers والتي تهزأ بفكرة التفوق الفومي، في الحين الذي يكون فيه شعبان وهميان يمضيان إلى الحرب، الواحد ضد الآخر.

وعلى نقيض القوميين الذين لا يفهمون أن تدع بعض البلاد بلاداً أخرى، تنتهك استقلالها المزعوم أنه مقدّس يظل ويبقى صحيحاً أن "العولمة" عولمة الأعمال والقضايا المالية التي يقتضيها انطلاقُ اقتصادات الموجة الثالثة، قليلة المبالاة بالسيادة الوطنية، العزيزة جداً على القوميين الجدد.

وعلى حين أن الموجة الثالثة تغيّر عالم الاقتصاد، فإن الاقتصادات مرغمة على ترك جزء من هذه السيادة، وقبول التسللات الاقتصادية والثقافية المتزايدة من قبل زملائها. وهكذا، فإنه في الوقت الذي نجد فيه الشعراء والمثقفين في المناطق المتخلفة اقتصادياً، ينشدون أناشيد وطنية، فإن الشعراء والمثقفين في دول الموجة الثالثة، يتغنون "بفضائل عالم" لا حدود فيه. "لكن الاصطدامات التي تنشأ عن ذلك، تبعاً لصورة الحاجات المتباينة أصلاً، بين حضارتين مختلفتين اختلافاً أساسياً، يمكنها أن تثير في السنوات القادمة، واحداً من أسوأ حمامات الدم المعروفة.

---

[٨] من الملاحظ أن هذه الدول استقلت تماماً لا جزئياً.

ولئن كانت إعادة تقسيم العالم ذي القسمين إلى عالم ذي ثلاثة أقسام تبدو أقل وضوحاً في فترتنا هذه، فإن السبب في ذلك، بسيط: ذلك أن انتقال اقتصادات القوة الخام، النموذجية في عالم الموجة الثانية، إلى اقتصادات الموجة الثالثة، القائمة على القوة الدماغية، لم تكتمل في أي مكان.

وحتى في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، سنجد المعركة الداخلية من أجل السلطة، بين نخب عالم الموجة الثانية، والموجة الثالثة، لم تنته بعد. إذ يبقى أو مايزال يبقى قطاعات إنتاج هامة، ومؤسّسات من عالم الموجة الثانية، على حين أن اللوبيات السياسية لهذه الموجة نفسها، تظل تحرص كل الحرص على السلطة.

ولنشر إلى أن "اختلاط" عناصر الموجة الثانية والثالثة في كل البلدان "ذات التقنية العالية"، يضفي على كلّ منها، "تنشئته المتميزة. ومع ذلك فإن المسارات ليست أقل وضوحاً. وسيكسب السباق العالمي، المتزاحم، تلك البلاد التي تستكمل تحوّلات الموجة الثالثة، بأقل مايمكن من الاضطرابات الداخلية.

وبانتظار ذلك، فإن الانتقال التاريخي من عالم ذي قسمين إلى عالم منقسم ثلاثة أقسام، يمكنه أن يثير في الأرض صراعات هائلة، من أجل السلطة، من حيث أن كل بلد يحاول أن يُقيم وضعه في البنية الجديدة ذات الثلاثة أدوار التي تلوح أمامه. ومن وراء إعادة التوزيع الضخمة جداً للسلطة، يلوح في الأفق تغيّر في دور المعرفة، ومعناها وطبيعتها.

□□□

الفصل الثالث

البديل الأخير

إن كل شخص يقرأ هذه الصفحة، يملك قدرةً مدهشة جداً. إنه يعرف القراءة. ولقد اتّسع نطاق التعليم اتساعاً يحملنا على التذكر بأننا جميعاً، كان لنا أجداد أميون: لم يكونوا أغبياء، ولا جهلة، ولكنهم كانوا "غير متعلمين".

ولم يكن أجدادنا أميين فقط، بل كانوا أيضاً لا يعرفون من الحساب شيئاً، وكانوا عاجزين أيضاً عن القيام بأبسط العمليات الحسابية، وأولئك النادرون جداً، الذين يحسنونها، كان يُنظر إليهم "كأناس خطرين". ويُروى عن القديس أوغسطين، نصٌّ أو كلام مستغربٌ جداً، يؤكد بأن علىالمسيحيين أن يبتعدوا عن أولئك الذين يعرفون الجمع والطرح، هؤلاء بلا أدنى ريب، قد عقدوا حلفاً مع الشيطان" وكان يجب أن ننتظر ألف سنة لكي يظهر أوائل "معلّمي الحساب"، والذين يهيئون تلاميذهم، لمهن تجارية.

إن هذه الأمثلة، توضح أن أبسط القدرات، المفروض توفرّها تلقائياً، في الحياة الاقتصادية الحالية، كانت ثمرة قرون وآلاف السنين من النمو الثقافي المتراكم. وهذه المعرفة، التي وُرثت عن الصين، والهند، والعرب، وعن طريق التجار الفينيقيين، كما نقلت عن طريق الغربيين، جزء لا يتجزّأ، ولو أنه لا يُعترف به عادة، من التراث الذي يستخدمه اليوم أفراد وقادة للعالم كله، وفي كل جيل، كان بعض الناس يتعلمون هذه الطرائق، ويلائمون بينها وبين حاجات زمانهم، وينقلونها، وينشئون بالتدريج، بناءً شامخاً بالاعتماد على النتائج التي توصلوا إليها.

وتقوم الأنظمة الاقتصادية كلُّها على "قاعدة للمعرفة". ومامن مشروعٍ يمكن أن يوجدَ من غير هذا الوضع السابق في الوجود، الذي أنضجه المجتمع. وخلافاً

لرأس المال، والعمل، والأرض، لم يهتم علماء الاقتصاد، كما هي الحال مع مديري الأعمال، بهذا العنصر المعرفي، وخاصة عندما يحسبون "رأس المال" الضروري للإنتاج. بيد أن هذا العنصر – الذي اكتسب مقابل أجر بالنسبة لبعض الناس، ومجاناً بالنسبة لبعضهم الآخر– قد أصبح الآن، العنصر الأهم من كل عنصر آخر.

واليوم، انتهى بنا الأمر إلى نقطة من نقاط التعجب التي تَبرزُ من حين لآخرَ في التاريخ، أي في لحظةٍ من اللحظات التي تختفي فيها الحدود القديمة، وتهتز فيها مرة أخرى، بنيةُ المعرفة، فنحن لم نعد نكتفي بمراكمة إضافية "للوقائع" ، مهما تكن طبيعة هذه الوقائع، كما أننا نعيدُ النظر في بنية المشاريع، وفي اقتصاديات كاملة، ونحن الآن في الطريق إلى إعادة تنظيم إنتاج المعرفة، وتوزيعها، وتحويل الرموز التي تصلح لنشرها.

تُرى ما الذي يعنيه هذا كله؟! إنه يعني أننا ننشئ شبكات جديدة للمعرفة، ونصل المفاهيم بعضها ببعض، بعلاقاتٍ مدهشة، ونبني تراتب استنتاجات غريبة، وننضج نظريات جديدة، وفرضيات وصوراً نقيمها على موضوعات مجدّدة، وعلى لغات جديدة، ورواميز وأنظمة منطقية. فالمشاريع، والدول والأشخاص يحمعون ويحفظون اليوم من الوقائع الخام أكثر بكثير من أي جيل عرفه التاريخ.

وهناك شيءٌ آخر أكثرُ أهمية: فنحن ننشئُ بين المعطيات علاقاتٍ متبادلة، أكثر عدداً، ونضمُها في إطارٍ ما ونحولها إلى إعلام، ثم نجمع مختلف كتل الإعلامات هذه، لكي نبني نماذج أكثر فأكثر اتساعاً، وبنى هندسيه حقيقية للمعرفة.

لكن المعرفة الجديدة ليست دوماً من نظام الوقائع، ولا هي ظاهرة، بالمعنى الذي نستخدم فيه هذه الكلمة، بل إن النظام الذي نتحدث عنه، يظلُّ إلى حد كبيرٍ غير مقول: ويتعلق الأمر عندئذٍ بموضوعات تتراكم فوق موضوعات أخرى، ونماذج مجزأة ومشابهات غير ملحوظة؛ ولا يتضمن هذا المجموع معطيات إعلامية فقط، أو منطقية، من غير وزن عاطفي، في الظاهر، بل يتضمن أيضاً قيماً. وهذه إنما تنشأ عن الهوى والهيجان إذا لم نقل شيئاً عن الخيال والحدس.

إن هذا الانقلاب الضخم، انقلاب قاعدة المعرفة في مجتمعنا – ليس بأثر تخدير ناشئ عن الحواسيب، ولا بأثر تلاعبات مالية– بل هو تلك المعرفة التي تشرح تنامي اقتصادٍ عالي الرمزية، هو اقتصاد الموجة الثالثة.

كثيرةً -بين التغيرات التي تتدخل في منظومة المعرفة- هي تلك التي تترجم مباشرة في عمليات اقتصادية، ثم إن منظومة المعرفة أكثر حضوراً، عالمياً، في محيط كلِّ مشروع، من النظام المصرفي، والسياسي، أو نظام الطاقة، من حيث هي كذلك.

وبغض النظر عن أنه ليس هناك من مشروع يستطيع أن يفتح أبوابه في غياب اللغة والثقافة ومعطيات الإعلام، فإنه يجب -وبصورة أعمق- أن نفهم أن -بين كل العناصر الضرورية لخلق الثروة- لا يوجدُ ماهو أيسرُ للتلاؤم مع مختلف صور الاستخدام- من تلك التي أشرنا إليها (أعني اللغة والثقافة ومعطيات الإعلام). والحقيقة أن المعرفة التي كثيراً ما تردُ إلى إعلامنا أو إلى معطيات خام، يمكن أن تقوم مقام موارد أخرى كثيرة.

ولننظر إلى الانتاج الكثيف، إنتاج الموجة الثانية. ففي أكثر المعامل القديمة كان من المكلف جداً أن نغيِّر أي شيء ننتجه عادة، وكان يجب لذلك، صناعُ أدوات، ومنظمات، واختصاصيون من ذوي الأجور العالية؛ كانت العملية تقتضي تجميداً طويلاً للمعمل، تكون المكنات أثناءه في حالة الراحة، وتصبح بذلك عبئاً على رأس المال، وتكلفة دفع فوائد ونفقات عامة أخرى باهظة، وعلى ذلك، فإنه كلما كانت مجموعة المنتجات أكثر تماثلاً، كان سعر التكلفة أقل. وهذا ما نشأت منه نظرية "اقتصادات السُلم" أو المدرج. (Economie of echelle)

غير أن التكنولوجيا تقلب، قلباً كلياً، نظريات الموجة الثانية. وبدلاً من الانتاج الكثيف، صرنا نتجه نحو الانتاج القليل الذي يعبر عن نفسه بتفجر المنتجات أو الخدمات، في كل شيء، أو بصورة جزئية على القياس. وقد أصبح بالإمكان بفضل التقنيات الحديثة، التي يساعدها الحاسوب، أن ننتج أنواعاً كثيرة بأرخص كلفة.

والواقع أن التقنيات الحاسوبية تهدف إلى جعل كلفة الإنتاج المتنوع، ضئيلة جداً، وردّ دور اقتصاد السلّم[٩] الحيوي سابقاً إلى حدّه الأدنى.

ولنأخذ المواد (الأولية). فإذا نحن طلبناها من حاسوب logicel ذكي أمكنه أن يستخرج من كمية معينة من الصلب، عدداً من القطع المفردة، أكبر مما

[٩] يعني هذا المفهوم أنه كلما علا سلّم الإنتاج (أي كميته) يرخص سعره أو كلفته، وعندما نضع ألف دزينة من الكؤوس المتشابهة، يرخص سعر الكأس أو الدزينة الواحدة، والعكس بالعكس.

يستطيعه أكثر المختصين العاديين. ومن ناحية أخرى، نجد أنه كلّما كان التصغير ممكناً، استطاعت المعرفة أن تعطي منتجات أصغر حجماً وأخف وزناً، مما يخفف من أعباء الخزن والنقل، ويحقق عندئذٍ أصحاب العلاقة توفيرات أكبر، في عمليات النقل، وفي متابعتها على خطوط النقل، دقيقة فدقيقة. وهذا يعني تحسين الإعلام. وتتيح لنا المعرفة الجديدة، أن ننشئ مواد جديدة تماماً، كالأليات المتعددة العناصر، المعدّة لإنشاء الطائرات أو المنتجات البيولوجية؛ وهي تزيد إمكانية التعويض عن مادة بمادة أخرى. بل إن تقدّم المعرفة يسمحُ لنا بإنشاء تركيبات ذرّية (أو جزيئية) على القياس، ذات مميزات حرارية، أو كهربائية، أو ميكانيكية، سبق تحديدها..

والسبب الوحيد الذي يرغمنا على نقل كميات ضخمة أولية مثل البوكسيت، والنيكل أو النحاس، من مختلف مناطق الأرض، هو أننا لم نكتسب بعدُ تلك المعرفة الضرورية، لإنتاج بدائل قابلة للاستخدام من مواردنا المحلية.. وعندما يستطاع تخطي العقبات، فإنه سينشأ عنها توفيرات كبيرة في أجور النقل. وخلاصة القول: إن الحصول على هذه المعارف يقدّم لنا بديلاً للمواد الأولية، والسفن التي تنقلها.

ولا يختلف الأمر في هذا القسم الآخر الذي نسميه الطاقة. فلاشيء يوضح هذا أكثر من قدراتنا الجديدة على معرفة صور الاستبدال، يدلّ على ذلك تلك الاكتشافات التي تحققت حديثاً في مجال قابلية النقل العالمية، وهذه اكتشافات ستقدّم لنا، على الأقل، قدرةً على اختزال الطاقة اللازمة للنقل، بالنسبة إلى كل وحدة من المنتج.

ولا تقدّم المعرفة بدائل عن المادة الأولية ووسائل النقل، في مجال الطاقة فقط، بل إنها توفّر علينا الوقت. وحتى إذا كانت قيمة الوقت لا تظهر في أي جدول من جداول الحسابات، إلا أن ذلك لا يحول دون أن يكون هذا الوقت أحد المصادر الاقتصادية الأكثر أهمية. والحقيقة أنه يؤلف "مدخلاً" غير مرئي. وعندما تتسارع التغيرات– في وسائل الاتصال مثلاً– أو في إنتاج مادة جديدة، فإن الوقت يصبح عاملاً حاسماً بدرجة يعوّض فيها عن الخسارة، إذا كان لابدّ منها، ويُكسَبُ فيها ربح يُستقبل بكثير من الارتياح.

إن المعرفة الجديدة تُضاعف سرعةَ العمليات، وتقربنا من فعالية اقتصادية، في زمن فعلي، وشبه فوري، وكذلك فإنها تقدم بديلاً عن نفقات الزمن (إنفاق الوقت).

ثم إنها تقتصد المكان: وتسيطر عليه فقسم النقليات في شركة الجنرال الكتريك، تنشئ قاطرات. وعندما بدأت باستخدام تقنيات متقدمة للمعالجة المعلوماتية، والاتصالات في علاقاتها مع المموّنين، استطاعت أن تضمن دوراناً للبضائع المختزنة بسرعة توازي اثنتي عشرة مرة أكثر من ذي قبل، كما أنها وفرّت على نفسها إشغال نصف هكتار من سطوح التخزين.

وبغض النظر عن التصغير ومايتحقق من فراغ في الأمكنة، فإن هناك أرباحاً أو توفيرات أخرى ممكنة، إذ أن تقانات الإعلام المتقدمة، بما في ذلك القراءة الإلكترونية، تحملنا على الأمل على الأقل بشيء من الضغط Compression والشي الأكثر أهمية، هو أنّ الإمكانيات الجديدة من قطاع الاتصالات الهاتفية المستندة إلى الحواسيب، والتقدم العلمي الجديد (أو المستجدات العلمية) تسمح لنا، منذ الآن، بجعل الإنتاج في نجوة من التكاليف الباهظة للمراكز المدنية، وبالتالي، إقلال النفقات في الطاقة والنقل.

المعرفة في مواجهة رأس المال

كُتب الكثير حول التعويض عن الجهد الإنساني بالتجهيزات المعلوماتية بحيث أننا كثيراً ما نجهل التعويض المقابل عن رأس المال. بيد أن كل التطبيقات المشار إليها أعلاه، تترجم أيضاً، بتوفيرات في رأس المال.

وبمعنى ما، يمكن القول إن المعرفة تُمثِّل، على المدى الطويل بالنسبة للسلطة المالية، تهديداً أخطر بكثير من النقابات العمالية أو الأحزاب السياسية المعادية للرأسمالية. ويمكنُ القول نسبياً إن الثورة المعلوماتية (أو الإعلامية informatique) تؤدي إلى التقليل من الحاجة إلى رأس المال، إذا حُسِبَ ذلك على أساس الوحدة. وعندما يكون الاقتصاد رأسمالي النزوع، فإن آثاره تكون ذات أهمية أساسية.

ونذكرُ على سبيل المثال، إن فيتوريو ميرلوني VITTDRIO MERLONI (٦٤ سنه) يملك شركة تنتج ١٠٪ من جملة مكنات الغسيل، والثلاجات (البرادات)، والأجهزة المنزلية، التي تباع في أوروبا. أما منافسوه الكبار فإنهم يُسمون Elcclectrolu في السويد، وفيليبس في هولندا (أي شركات كبيرة جداً وعظيمة رأس المال)..

ويرى هذا الرجل أن صُوَرَ التقدم والاقتصاد الحديثة في البلاد يقودُنا إلى إلى صنع الأشياء نفسها، ولكن برأسمال أقل مما كان من قبل. وهذا يعني أن بلداً

فقيراً يستطيع تدّبر أموره، بنفس الموارد، بأحسن بكثير مما كان قبل خمس سنوات أو عشر.. (أي أنه ينتج الكثير برأسمال أقل مما كان يحتاج إليه من قبل، بسبب ذيوع المعلوماتية).

ويضيف الرجل قائلاً: إن السبب هو أن التقانات القائمة على أساس المعرفة نتيح الإقلال من رأس المال الذي كان ضرورياً من قبل، لإنتاج الغسالات أو الجلايات أو المكانس الكهربائية.

وفي المقام الأول، نقول إن الإعلام يَحُلُّ محَلَّ المخزون من البضائع ذات الكلفة العالية. فالإعلام السّريع والأفضل يختزل زمن القدرة على التصنيع طبقاً لحاجات السوق، ويسمحُ بالإنتاج على صورة مجموعات صغيرة، ويختصر كمية المحزون من المواد الضرورية للتصنيع الكامل، والتي كثيراً ما تنتظر من يستخدمها، إما في المستودعات، أو على خطوط المراتب. وقد قلّت نفقات التخزين بنسبة ٦٠٪ وهي نسبة مدهشة.

ولقد صار ميرلوني هذا مثالاً يحتذى في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا، حيث نستطيع كل الشركات، بفضل الأنظمة المعلوماتية informatiques أن تسلّم بضائعها في الوقت الذي يكون فيه الزبائن محتاجين إليها، متخففة عندئذ من مخزونها.

وبعض النظر عن أن هذه الطّريقة تقتضي مساحة أو مجالاً أقل، أو تُقلل من نفقات عقاراتها أو مخزوناتها المشار إليها أعلاه، فإن هذا التخفيف من المخزونات يسمحُ بتقليل الضرائب والتأمينات، والنفقات العامة.

ويشرحُ ميرلوني نظرتيهُ قائلاً: "وحتى إذا كانت الكلفة البدئية بالحواسيب، وLogiciels والإعلام، والاتصالات الهاتفية، مرتفعة، فإن الاقتصاد العام (في النفقات) الناشئ من ذلك، يتيح لشركته أن تقوم بالأعمال نفسها، برأسمال أدنى.

ويُعبّر ميخائيل ميلكين الذي يعرف هذه القضية بما لها من خير وشر، عن نفس الفكرة بثماني كلمات، إذ لقد قال: "إن رأس المال الإنساني حل محل رأس المال -بالدولارات".

وبحكم أنَّ هذه الطريقة تقلل الحاجة إلى المواد الأولية، والوقت، والعمل، والمجال، ورأس المال، فإن المعرفة تصبح البديل النهائي: أو المصدر الحاسم للاقتصاد المتقدم. وهكذا نجد قيمتها (قيمة المعرفة) ترتفع أكثر فأكثر.

□□□

الفصل الرابع

الطريقة التي تنشئ بها الثروة

في عام ١٩٥٦، عبّر الرجل القوي في الاتحاد السوفييتي نيكيتا خروتشيف، عن هذه الطريقة، بتبجّحه المشهور، قائلاً: "سوف نقبركم".. وكان يريد أن الشيوعية في السنوات القادمة، كانت ستسبق النظم الرأسمالية، اقتصادياً. ولكن هذا التبجح كان يحمل معه، ذلك التهديد بهزيمة عسكرية، ولقد انعكس ذلك في كل أرجاء المعمورة.

ويبقى مع ذلك أنه في ذلك الحين، كانوا قلائل أولئك الذين يظنون- حتى ولو ببعض الغموض- أن ثورة من نوع النظام الغربي، في طريقة إنشاء الثروة، كانت على وشك أن تحوّل التوازن العسكري في العالم- بل إنها كانت ستغير طبيعة الحرب نفسها.

هذا الذي كان خروتشيف (وأكثر الأمريكيين) لا يعرفونه، هو أن عام ١٩٥٦ كان العام الأول الذي لوحظ فيه أن القبات البيضاء ومستخدمي الخدمات، كانوا أكثر عدداً من القبات الزرقاء وعمال المعامل في الولايات المتحدة. كانت ذلك أول علامة على انحطاط الاقتصاد المصنعي للموجة الثانية، وبداية نشوء الموجة الثالثة.

ولكي نحسن فهم التغيرات العجيبة في فن الحرب، التي جاءت في ذلك الحين، ولكي نتنبأ بالتغيرات الأخرى الأبعث على الدهشة والتي كان المستقبل يحتفظ بها لنا، ينبغي علينا أن ندرس الميزات العشر، الحاسمة، في اقتصاد الموجة الثالثة، وإليكم الآن - على الرغم من أننا سنكرر أقوالنا أحياناً- مفاتيح العائد، الاقتصادي والتزاحم العالمي. وكذلك أيضاً، مفاتيح الاقتصاد السياسي للقرن الواحد والعشرين.

عوامل الإنتاج

وعلى حين أن الأرض، والعمل، والمواد الأولية، ورأس المال، كانت العوامل الأساسية في إنتاج اقتصاد الموجة الثانية، فإن المعرفة – التي يُفهم منها هنا، بالمعنى الواسع، كلُّ مايتصل بالمعطيات، والإعلام، والصور، والرموز، والثقافة، والايديولوجيا والقيم – هي المصدر الأساسي لاقتصاد الموجة الثالثة.

ولكن الفكرة القائلة بأن المعرفة تصبح البديل النهائي عن كل العوامل الأخرى للإنتاج تظل غير مفهومة كما ينبغي لها بل إن رجال الاقتصاد (علماءه)، والمحاسبين التقليديين مايزالون يجدون عناءاً في التلاؤم مع هذه الفكرة، لأنها صعبة أو عصيّة على الدخول إلى نطاق المقادير والكميات.

وهذا الذي يجعل اقتصاد الموجة الثالثة، ثورياً حقاً، هو أنه إذا كانت الأرض، والعمل، والمواد الأولية، وحتى رأس المال، يمكن أن تُعدَّ كموارد ذات مدى محدود Finis فإن المعرفة من حيث المبدأ، لا تنتهي، وخلافاً لفرن، أو لسلسة تركيب[١٠]، نجد شركتين، استخداماها في الوقت نفسه، بالاعتماد على نفس المعرفة، للوصول إلى معرفة أكثر أيضاً.

٢– قيم لا يمكن مسّها

وعلى حين أنهم كانوا يقيسون قيمة أي شركةٍ من طراز الموجة الثانية بمصطلحات الموجود الفعلي، مثل الأملاك العقارية والمكنات والمخزون وقوائم التقويم، فإن قيمة المشاريع التي هي من طراز الموجة الثالثة، والناجحة، تقوم أكثر فأكثر، على قدرتها على كسب المعرفة، وتوليدها، وتوزيعها وتطبيقها، بصور استراتيجية وعملياتية.

إن القيمة الحقيقية لمثل شركة كومباك Compaq وكوداك kodak وهيتاشي Hitachi أو Siemens تقومُ على أفكارُ وحدوس ومعلومات مخزّنة في رؤوس مستحدميهم، أو في بنوك المعطيات، أو الشهادات التي تحصل عليها هذه الشركات، أكثر مما نتعلق بالساحنات، وحطوط الإنتاج، والثروات المادية الأخرى، التي يمكن التصرف بها. ثم إن رأس المال نفسه يقوم بعد الآن، وأكثر

---

[١٠] المقصود بسلسلة التركيب(chaine du montage) معمل أو فرع من معمل يقدم لنا أداة ما، أو مكنة ما، أو منتجاً ما جاهزاً للعمل.

فأكثر، على ثروات لايستطاع لمسُها، أو لا يمكن أن تلمس.

٣- تجزئة الإنتاج:

إن الإنتاج الكثيف الذي يُعرّف به اقتصاد الموجة الثانية يعتبر أكثر فأكثر، شيئاً فات أوانه، على حين أن الشركات تزود نفسها بأنظمة تصنيع، غنية الإعلام، بل وكثيراً ماتكون قد روبطت Rcbotı Scz (أي كُلّف بها، وبتشغيلها إنسان الروبو Robot) لكي تكون قادرة على تغيير صورة إنتاجها، بأسعار رخيصة، وقد تكون أحياناً مهيأة لكل طلبٍ ذي نوعية خاصة به، والنتيجة الثورية لهذا النموّ هي، في الواقع، "العدول عن الإنتاج الكثيف إلى الإنتاج الخفيف".

ويُشجع التطوُّر باتجاه "التقنيات المرنة القادرة على التنويع وعلى تلبية اختيارات المستهلك، إلى الدرجة التي نرى معها أن متجر wal- Mart، يمكنه اليوم أن يقدّم للمشتري مايقرب من ١١٠,٠٠٠ منتجٍ من نماذج وحجوم وأشكال وألوان مختلفة.

ولكن وول- مارت يُسّوق بالجملة. غير أن سوق الجملة نفسه، يتجزأ ليكوّن أعشاشاً متمايزة، في الحين الذي تتنوّع فيه حاجات الزبائن ويرقى الإعلام بحيث يكون في وسع المصانع أن تنشئ أسواقاً صغيرة لتلبية الحاجات المتجددة. فالمتاجر و الحوانيت، والمساحات السطحية الكبرى المرخص بها، ونظام الطلب هاتفياً أو برقياً أو فاكسياً، والشراء عن طريق هاتف صغير، أو عن طريق الرسائل، بغية توزيع البضائع على الزبائن، في سوق يزداد تنويعها، ويُعدلُ فيها عن البضائع الموحدة التابعة للإنتاج الكثيف، وفي الوقت نفسه تُركّز على الدعاية، مقاطع من السوق أصغر فأصغر، يُحصل عليها بوسائل إعلامية تزداد صغراً.. وما أزمة السلاسل التلفزيونية الكبرى، القديمة مثل A B.C و CBC وNBC - على حين أن شركة Telc commiu- nication أي شركة Denver، تقدّم للمشاهدين مايقرب من ٥٠٠ محطة تلفزيونية تتبادل العمل- إلا تأكيد على زوال غير متوقع لما يُسمّى "بالجمهور العام" ويستطيع الباعة، بفضل هذه الأنظمة أن يصيبوا المشترين، بدقة تتزايد من يوم إلى يوم.

وهكذا فإن تخفيف الإنتاج المتواقت على مستوى الطلب، أو مستوى التوزيع، والتواصل، يثوّر الاقتصاد، بجعله يمر من تشابه مؤكد إلى اختلاف كبير.

٤- العمل.

ثم إن العمل نفسه قد تحوّل عما كان عليه، فالعمل القائم على القوة العضلية، واللامتخصّص، والمستند إلى حلول أي عامل محلّ الآخر، كان محرك الموجة الثانية. وكانت التربية الجماهيرية، على مثال المعمل، تهيئ العمال لعمل روتيني، ومتكرر، أما الموجة الثالثة، بالمقابل، فإنها تصحَبُ بعدم إمكانية التبادل المتزايد لليد العاملة، على حين أن حاجات اليد العاملة المختصة، ترتفع كما يرتفع السهم.

إن القوة العضلية هي في الأساس قابلة للتبديد والاستهلاك. وهكذا فإن عاملاً ما، غير متخصص، يترك العمل أو يَسرَح، ويعوض عنه بسهولة، وبأجر يصل إلى الحد الأدنى. وبالمقابل فإن العامل الذي يكتسب درجة من الكفاءة المتخصصة، لما يتطلبه اقتصاد الموجة الثالثة، يجعلُ من الصعب والمكلف تغييره، لصعوبة الحصول على مثله.

فإذا وجد حارس مسرّح من معمل كبير يعملُ لحساب الدفاع، تجاه مزاحمة كمية عنيفة من قبل عمال آخرين لا عمل لهم، يمكنه أن يجد عملاً كحارس في مدرسة مثلاً، أو في شركة لأعمال البرّ. وبالمقابل فإن المهندس الإلكتروني الذي أمضى سنين وسنين في بناء الأقمار الصناعية، لا يملكُ بالضرورة تلك المزايا المطلوبة للعمل في شركة متخصصة في تقنيات البيئة. والطبيب النسائيّ لا يملك ما يؤهله لجراحة الدماغ، وهكذا فإن الاختصاص الذي يزداد عمقاً والتجدّد السريع في أمر الكفاءات الضرورية، يقلّلان من إمكانية تبادل الاعمال أو اليد العاملة.

وبمقدار ما تنمو الاقتصاداتُ، يَبرزُ تغيّرٌ آخر على صورة "علاقة جديدة بين "العمل المباشر" والعمل غير المباشر. فالعمل المباشر، والإنتاج بالمصطلحات التقليدية (ولكن هذه تفقد معناها بسرعة) ثمرةٌ لجهد العمال الذين يُصنعون المنتج بصورة مشخصة في معاملهم. إنهم ينتجون القيمة المضافة، على حين أن كلّ المساهمات الأخرى. تعدُّ "غير منتجة" أو "غير مباشرة".

اما في أيامنا هذه، فإنّ هذه التمييزات يختلط أمرها، على حين أن العلاقة بين العمال وأصحاب الياقات البيضاء، من التقنيين أو الاختصاصيين، يهبط ليصبح على مستوى المعمل. ذلك أن العمل "اللامباشر"

ينتج "على الأقل، مثل، هذه القيمة، إن لم يكن أكثر مما يعادل" العمل المباشر[١١].

٥- التجديد:

اقتصاديات اليابان وأوروبا، بعد أن شُفَيت من الحرب العالمية الثانية، أخذت المصانع الأمريكية، تخضع، في لنار المزاحمة. وطمعاً في مجابهتها، يصبح التجديد أمراً لابدَّ منه. ولابدَّ من أفكار جديدة من المنتجات والتقانات والسيرورات والتسويق والتمويل. وهكذا فإن مايشبه ١٠٠٠ منتج جديد، تظهر في الأسواق الأمريكية، كلَّ شهر. وحتى قبل أن يحل الحاسوب ٤٨٦ محل الحاسوب ٣٨٦، كان الحاسوب ٥٨٦ في طريقه إلى النضج. وهكذا فإن المصانع الذكية تشجع مستخدميها على اتخاذ المبادرة، وطرح أفكار جديدة، وحتى - إذا لزم الأمر- الاستغناء عن قواعد اللعبة.

٦- السلّم (المدرج)

تضيق، في عهد الموجة الثالثة، وحداتُ العمل، وبدلاً من العمال الذين يُهرعون بالآلاف، إلى أبواب المصنع نفسه - وهذه صورة كلاسيكية للاقتصاد الصناعي- نجد أن سُلم العمليات يتصاعل، في نفس الوقت الذي تصغر فيه أيضاً سُلم منتجات كثيرة. وتلك الكثرة من العمال الدين يقومون - في أهم مايقومون- بنفس العمل العضلي، تخلي المكان لمجموعات صغيرة متمايزة ومتميزة. وتقوم الشركات الكبرى بانتزاع الشحوم (أي بالاستغناء عن العمال الفائضين عن الحاجة)، كما أن الشركات الصغيرة تتضاعف. وعلى سبيل المثال، نقول: إن شركة IBM التي كان عندها ٣٧٠٠٠٠ عامل، تفسح المجال لصناع أكثر تواضعاً، في العالم كله. وحرصاً على البقاء، نجدها تسرح من العمال ماتستطيع، وتتجزأ هي نفسها إلى (١٣) وحدة عمل أصغر منها.

أما في نظام الموجة الثالثة، فإن الشركات المعقدة كثيراً ما تغلّب اقتصاديات السُلّم (اقتصاد الشركات الكبيرة والانتاج الكثيف). وبتعبير آخر: إن الشركات الصغرى كثيراً ماتزيدُ في العدد على الشركات الكبرى. وكلما ازدادت الشراكة

---

[١١] يريد المؤلف أن يقول: إن كثافة العمال في المصانع القديمة، وعملهم غير المختص، كانا يعتبران أشياء هامة في الموجة الثانية، وكل شيء آخر يعتبر ثانوياً.
أما العمل اللامباشر والمختص فإنه يصل إلى الانتاج نفسه، ويحصل على نفس القيمة المضافة (أو أكثر منها) في مصانع الموجة الثالثة.

تعقيداً، تزداد الصعوبة على اليد اليسرى، أن تقوم بعمل اليد اليمنى (أي لا يكون العامل العادي قادراً على القيام بعمل العامل المتخصص).

وتظهر بعضُ الشروخ طبعاً، ولكن يكثر مايلوح في الأفق من محاولات للتغلب على مافي عمل الكثرة من فوائد مرتقبة. وأما تلك الفكرة القديمة التي تقول: إن قوة أية شركة متعلقة بكبرها، فإنها تصبح فكرة أكل الدهر عليها...

٧- التنظيم

وطمعاً بالتلاؤم مع التغيرات التي تتتابع بسرعة كبيرة، تقومُ الشركات بالركض، معطية قصب السبق لمن يمزق بأسرع مايمكن، تلك البنى البيروقراطية التي خلفتها الموجة الثانية. وكان لشركات العهد الصناعي، تنظيمات متشابهة، إذ كان لها جميعاً تنظيم هرمي، بيروقراطي، من نوع واحد. أما في أيامنا فإن الأسواق والنقابات، وحاجات المستهلكين تسرع في التقلب والتغيير. وتُخضع المصانع لضغوط متنوعة، يُصبح معها التجانس البيروقراطي مرغماً على التنازل، لحساب البحث عن صور تنظيم غير معهودة من قبل. فكلمة "إعادة الهندسة، مثلاً، التي أصبحت أولى الكلمات قيمة في موضوع الإدارة، تحاول هذه إعادة تبنية[١٢] المصنع أو الشركة، حول سيرورات؛ أكثر منها حول أسواق واختصاصات مجزّأة.

وهكذا فإن البنَى التي كانت مألوفةً وطبيعية، تمحّي لحساب تنظيمات أساسية matricic. ومجموعات مؤلفة من مشاريع ملائمة جداً للحاجات الانسانية (ol -hocratiquc)،[١٣] ومراكز ربح. وفي الوقت نفسه تزداد تنوعاً، في تحالفاتها الاستراتيجية، وقيام شركات جمعية وكونسوريوهات، كثيراً ما تنسى الحدود الوطنية. ولما كانت الأسواق لا تقف عن التغيير، فإن الوضع المركّز، أقل أهمية من مرونة هامش المناورة.

٨- اندماج الأنظمة:

يتطلب التعقيد الاقتصادي المتزايد صوراً من الدمج والإدارة، أكثر رهافة مما كان مألوفاً، وأغنى وجوهاً.، وعلى هذا، فإن حالة المتجر (نابيسكو) ليست شاذة: إنه يجب على هذه الشركة- التي تبيع المواد الغذائية، أن تلبي، كل يوم،

---

(١٢) تبنية، كلمة نعني بها تجديد البنية.

(١٣) هذه الكلمة من أصل لاتيني، وهي في البداية Ad hoc أي ملائمة، ومناسبة أو على القد.

٥٠٠ طلب، فيها عدة مئات من آلاف المنتجات، وعليها أن ترسلها من ٤٩ مصنعاً، و ١٣ مركز توزيع. وفي الوقت نفسه، يجب عليها أن تدير شؤون ٣٠,٠٠٠ عقد من المبيعات مع زبائنها

ويحتاج الإشراف الذي يبلغ مثل هذا التعقيد، إلى صور جديدة من الإدارة، ودرجة أعلى من الدمج الممنهج. ومن هنا نشأت ضرورة حقن كميات كبيرة من المعلومات في برامج التنظيم.

٩- البنية التحتية:

وضماناً لانسجام المجموعة، ومتابعة كل المواد والمنتجات، وحسن توقيت التسليم (تسليم البضائع لأصحابها)، وإعلام المهندسين ورجال التسويق كلٌ بمشاريعه، والاتصال بالمسؤولين في دائرة البحث والتنمية R. 8. D [١٤]، وتقديم صورة منسجمة عما يجري، إلى الإدارة، تخصّص الشركة مليارات الدولارات للشبكات الإعلامية التي تصل الحواسيب بعضها ببعض، كما تصل مراكز المعطيات والتقانات الإعلامية الأخرى فيما بينها.

وهذه البنية الإلكترونية الهائلة – التي كثيراً ماتقوم على استخدام الأقمار الصناعية– تصل مابين مصانع أو شركات كثيرة، مشركة إياها، في كثير من الأحيان، بالحواسيب وشبكات المموّنين، كما تصل بين الزبائن. وهنالك شبكات تصلُ بين شبكات أخرى، ولقد تعهدت اليابان بتحقيق هدف هام، تنفق عليه ٢٥٠ مليار دولار،خلال خمس وعشرين سنة، من أجل إقامة شبكات أفضل، وأكثر سرعة. ومنذ أن كان "آل غور"، في مجلس الشيوخ، كان البطل الأول في وضع مشروع قانون، يهدف إلى تخصيص مليار دولار للمساهمة في إنشاء "شبكة وطنية للبحث والتعليم"، يكون عليها أن تعين الإعلام كما تعين الأوتوستر ادات، السيارات. إن هذه المعابر الإلكترونية Senticrs clcctronioue، هي التي ستؤلف البنية التحتية الأساسية لاقتصاد الموجة الثالثة.

١٠- التسارع:

ولا تزيد كل هذه التغيرات شيئاً، غير تسريع نسق العمليات والمبادلات التجارية. ويُعوّض الزمن المكسوب عن الاقتصاديات التي تأخذ بمبدأ الإنتاج الكثيف. ولقد بلغت المزاحمة درجة من العنف، كما بلغت السرعات الضرورية

---

[١٤] تعني الشبكة الوطنية للبحث والتعليم. أما الحرف 8 فيدل على حرف الـ(&).

درجة من الارتفاع، صرنا معها نتذكر المبدأ القديم (المثل القديم) القائل: الوقت من ذهب.. ولكن هذا المثل يطرأ عليه التحديث من يوم إلى يوم، لحساب من يقول اليوم: "إن كل دقيقة تمرُّ تزيد قيمتُها عن الدقيقة التي سبقتها...".

وكما تشهد الوقائع، فإن تسليم البضائع المطلوبة في "وقت معين" كثر أو تكاثر إلى حد كبير. وكذلك زادت الضغوط التي تمارَس، للتقليل من الوقت اللازم لاتخاذ القرار، حتى لقد أصبح الزمن عاملاً متغيراً حرجاً Critique. وبدلاً من الهندسة /ENGINEERING البطيئة، المتتالية، والمتنامية، تنشأ تقنية التنظيم Organisation، المتواقت، وهكذا تدخل الشركات في صورة جديدة من التزاحم يسهل معها القول: إننا نتسابق مع الساعة". وقام Du Wayme Peterson، المسؤول الكبير في شركة Merril - lynch بشرح مايقع، بقوله:

إن المال يسير بسرعة أكبر من سرعة الضوء، فعلى الإعلام أن يمضي بسرعة أكبر". وعلى ذلك فإن الأعمال التجارية تصبح قريبة أكثر فأكثر من الزمن الحقيقي، بحكم التسارع، عندما نكون في عهود الموجة الثالثة.

فإذا نظرنا إلى هذه السمات العشر، في مجموعها، والمختارة بين سمات كثيرة أخرى، وجدنا أنها تكشف عن تغيرات عظيمة في طريقة إنشاء الثروات، وعلى الرغم من أن الموجة الثالثة لم تكتمل، فإن تبني الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية نظامها الجديد، يُمثِّل من بعيد، ذلك التغيرُ الأعظم والأكبر أهمية، الذي عرفه الاقتصاد العالمي، منذ قامت المعامل المتفرقة المتناثرة، بتدشين الثورة الصناعية.

ولكن هذا التحول التاريخي، الذي تسارع منذ النصف الأول للسبعينات، يبدو، وكأنه تقدّم تقدماً كبيراً في التسعينات، لكن الفكر الاقتصادي مع الأسف، مايزال متأخراً جداً في أمريكا.

□□□

الفصل الخامس

الإمعان في المادية[15]

أو الماتريالو ماشيسم Materialo- machicime

عندما كان رونالد ريغان مايزال يحتل البيت الأبيض، اجتمع فريق صغير ذات يوم حول طاولة غرفة الطعام العائلية" للنقاش حول المستقبل البعيد للولايات المتحدة. وكان بين هؤلاء ثمانية من علماء المستقبل (يعني المختصين بشؤون المستقبل). وانضم إليهم نائب الرئيس وثلاثة مستشارين كبار للرئيس، منهم دونالد ريغان، الذي كان قد عيّن منذ فترة قصيرة، كرئيس لمجموعة موظفي القصر الأبيض.

وكان الاجتماع قد نُظِّم من قبل (أو على يد) مؤلفي هذه السطور، بناءاً على طلب من البيت الأبيض: وانفتح الاجتماع على ملاحظة مشتركة هي أنه إذا كان علماء المستقبل يختلفون اختلافاً كبيراً حول عدد من المشكلات التقنية، والاجتماعية، والسياسية، فإنهم كانوا مؤتلفين جميعاً في التفكير بأن الاقتصاد الأمريكي على وشك أن يعاني تغيراً عميقاً.

وماكاد هذا الرأي يُعبر عنه، حتى انبرى رونالد ريغان، ليقول بعنف: "وإذن – وقال هذا متعجباً– أتظنون أننا سنعيش وبعضنا يقص للبعض الآخر شعره، أو سنعيش ونقطع الهمبورغر للآكلين؟! وأننا لن نكون أبداً دولة صناعية؟!

وكان الرئيس ونائب الرئيس ينظران إلى كل الجهات بانتظار جواب ما. ولكن الضيوف الذكور كانوا يظهرون وكأنهم مذهولون، في أكثريتهم، مما ظهر في هذا الهجوم من مفاجأة وعنف. وكانت هيدي توفلر هي التي ردّت على هذا التحدّي، وقالت: كلا أيها السيد ريغان، وتذرعت بالصبر. ثم أضافت القول. إن الولايات المتحدة ستبقى دولة عظمى. والفرق هو أن الأشخاص الذين سيعملون في المعامل، سيكونون – أقل بقليل من عددهم الآن..".

ثم أنها بعد أن شرحت مايفصل طرائق العمل التقليدية عن تلك التي تصلح

---

[15] عندما صدرت الطبعة العربية لكتاب توفلر: "تحول السلطة" كان عنوان مثل هذا الفصل يترجم بالإمعان في المادية.

لإنتاج الماسينتوش MACINTOSH [١٦] ذكرت أن الولايات المتحدة كانت، بلا أدنى ريب، واحدة من كبرى مصادر المنتجات الغذائية في العالم، على الرغم من أن الزراعة تشغلُ ما هو أقل من ٢٪ من الشعب العامل. والواقع أنه في القرن الماضي، كلما تضاءل عدد العاملين في الزراعة، كانت هذه تعزّز مواقفها، ولا تتراجع. فلماذا لا يكون الأمر كذلك في القطاع الصناعي؟!

والحقيقة أن مما يبعثُ على الدهشة، هو أن حجم الاستخدام الصناعي في الولايات المتحدة، بعد طلعات ونزلات، كان عام ١٩٨٨ مثله عام ١٩٦٨ تقريباً، أي أكثر بقليل من ١٩ مليون شخص.وكانت -الصناعة عام ١٩٨٨ تساهم في الدخل القومي، كما كانت تفعل قبل ثلاثين سنة: ولكنها كانت تفعل ذلك، بجزء أقل، من الشعب العامل.

ومن جهة أخرى، فإن ماحدث بعد ذلك شيء مكتوّبٌ، سهلٌ على الشرح. ذلك أن الشعب الأمريكي، من جهة أولى، وقسْمَهُ العامل من جهة ثانية، كان لهما أن يتابعها النمو كل المتابعة، ومن جهة أخرى فإن فريقاً كبيراً من الصناعيين أعادوا تنظيم صناعاتهم وأتمتوا طرق إنتاجهم في الثمانينات، وكان طبيعياً أن نهبط نسبة العاملين في الصناعة، بالنسبة إلى القطاعات الأخرى.

وتبعاً لبعض التقديرات، يكون على البلاد أن تنشئ في السنوات العشر اللاحقة مالا يقل عن عشرة آلاف فرصة عمل، في اليوم الواحد، إلا أن قسماً قليلاً جداً من هذه، يمضي إلى القطاع الصناعي- وربما لن يكون هناك أية فرصة ولا ينبغي أن يوجد أية فرصة. وقد حدث مثل هذا التطوّر في اقتصادات اليابان، وأوروبا، (الغربية طبعاً).

بيد أننا نسمع أحياناً، مايشبه كلمات رونالد ريغان من فم الناس الصناعيين، عندما تكون مؤسساتهم لا تُدار إدارة حسنة، أو من فم بعض النقابيين الذين يرون أعداد عمالهم تتناقص بقوة، أو على لسان بعض رجال الاقتصاد أو المؤرخين الذين يَدُقون الطبول لحساب العظمة الصناعية- تماماً كما لو أن أحداً ما، صرّح ذات يوم أنه يريد تخفيض الصناعة.

وهناك وراء أكثر مايقال ويكتب، شعور من نوع ما، بأن الاستخدام في الأعمال اليدوية، أساساً، إذ ينتقل بالدرجة الأولى، إلى قطاع الخدمات والمهن الفكرية، لابُدَّ بصورة أو بأخرى، وأن يضير الاقتصاد في مجموعه، وأن قطاعاً

---

[١٦] أردية للوقاية من المطر

صناعياً ضئيل الحجم (بمصطلحات عدد الوظائف أو فرص العمل) "يفرغ" البلاد من مادّتها أو جوهرها. وهذا مايذكرّ بتصورات الفيزيوقراطيين الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الذين كانوا لا يستطيعون تخيل قطاع الاقتصاد الصناعي ومستقبله بدون الزراعة لأنها هي النشاط المنتج الوحيد.

المعنى الجديد للبطالة (البهالة)

تقوم الشكوى من "انحطاط الصناعة إلى حدٍّ كبير، على مصالح شخصية، وتستند إلى مفاهيم باطلة عن الثروة، والانتاج، والبطالة.

فمنذ الستينات، أصبح الانتقال من العمل اليدوي أيام الموجة الثانية، إلى الخدمات. والفعاليات العالمية الرمزية Sujcrsymlcoliquc حادثة عامة، مدهشة، وغير قابلة للانعكاس (غير عكوس). ذلك أن هذا النوع من الفعاليات، يشغلُ اليوم أكثر من ثلاثة أرباع الشعب العامل. أما على المستوى العالمي، فإن هذا الانتقال الكبير يجد مايوضحه، بشكل رائع، في هذا الحادث المدهش، فالصادارت العالمية من الخدمات ومن الخبرات العقلية، تبدو اليوم معادلة لصادرات الإلكترونيات والسيارات، أو، أيضاً، لمايُصدّر من المواد الغذائية والمحروقات.

وكان المستقبليون قد تنبؤوا بهذا التطور، منذ الستينات. وبحكم أن المعنيين، تجاهلوا نُذرنا الأولى فإن هذا التطور قد تمّ بصورة أكثر فوضوية، مما كان ضرورياً. وبمقدار ماكانت الصناعات المتقادمة العهد التي تأخرت في تزويد إداراتها بالحواسيب والروبوتات، و بطء الأنظمة الإعلامية، في إعادة بناها، كانت ترى أنها سُبقت من قبل مزاحمين أكثر سرعة ومهارة. وصارَ تسريح العمال عظيماً. وكذلك كثرت الإفلاسات. وكثيرون أولئك الذين عَزَوا هذا الخطأ إلى عدوانية الأجنبي، وارتفاع الفوائد المسرف أو انخفاضها المسرف، وإلى الإفراط في القيود، وإلى ألف عامل آخر.

لاشك أن بعضاً من هذه الأسباب قد قامت بدورها، ولكن الخطأ لم يكن أقل من جانب الصناعات القديمة، مثل صناعة الصلب، والترسانات البحرية، وصناعات النسيج، وماكانت فيه من تصلب وعجرفة- وكانت هذه الشركات تهيمن منذ مدة طويلة على الاقتصاد، وانتهى قصر النظر، لدى إدارات هذه الصناعات، إلى معاقبة أولئك الذين كانوا بالتأكيد الأقل مسؤولية عن هذا الخطأ، والأقل قدرة على حماية أنفسهم- أي العمال.

ولئن كان عددُ عمالِ الصناعة، قد ظل حتى عام ١٩٨٨ على نفس المستوى الذي كان عليه عام ١٩٦٨. فهذا لا يعني أن العمال المسرحين قد عادوا فوجدوا أعمالهم القديمة، بل إن الذي حدثَ هو أنه قامت نقابات من الموجة الثالثة لتحل محل الثانية، وكانت الشركات آنئذ بحاجة إلى قوة عمل مختلفة حذرياً من سابقاتها.

وكانت مصانع الموجة الثانية تستخدم بالدرجة الأولى، عمالاً يمكن أن يحل أحدهم محل الآخر، وبالعكس، فإن عمليات الإنتاج المعاصرة للموجة الثالثة، كانت بحاجة إلى كفاءات متنوعة، ومتطورة باستمرار. وبتعبير آخر نقول إن العمال تنوعوا، ولم يعودوا قادرين على تبادل الأعمال، كسابقيهم، إلا بنسبة ضئيلة، وهذا مايعني أن مشكلة البطالة تطرح نفسها الآن، في أطر مختلفة جداً.

وكان يمكنُ في الشركات السابقة للموجة الثالثة، حفز الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة، بحقن جديد للتوظيفات، أو بزيادة القدرة الشرائية لدى المستهلكين. فلو أنه وجد مليون عاطل عن العمل، لكان من الممكن عندئذ تدفئة المكنة الاقتصادية، تدفئة كافية لاستيعاب هؤلاء العاطلين عن العمل. ذلك أن الاستخدامات كانت متماثلة، ولا تتطلب إلا القليل من الكفاءات، بحيث أن العامل كان يتعلم صورة عمله في أقل من ساعة، وهذا يعني أن من السهل على أي عامل أن يحل محل الآخر.

أما في الاقتصاد العالي الرمزية، فإن الأمر ليس بنفس السهولة، ولهذا فإنه ليس بوسع نصائح كينيزي التقليدية، ولا المعالجات النقدية، أن تقدّم نتائج جيدة. ولنذكر أن John Maynard Keynes (جون مينار كينزي) في محاولته التغلب على الأزمة الكبرى، أزمة الثلاثينات، دعا إلى زيادة الانفاقات العامة المموّلة على حساب عجز الموازنة، والمُعدة لملء جيوب المستهلكين. ومتى حصل هؤلاء على المال، فإنهم سيندفعون وراء المشتريات. وهذا مما يحفز رجال الصناعة على تكبير تجهيزاتهم، واستخدام أكبر للعاملين، وعندئذ نقول: وداعاً للبطالة. وكان رجالُ النقدِ يوصون بوسائل أخرى: مثل تغيير نسبة الفائدة، وزيادة أو تقليل الكتلة النقدية، وكانت هذه التدابير كافية لتنمية أو إضعاف القدرة الشرائية تبعاً للحاجات.

أمّا في الاقتصاد العالمي اليوم، فإن مجرّد ملء جيوب المستهلكين بالمال، قد يؤدي بكل بساطة إلى جعله يمضي إلى ماوراء البحار، من غير أن يستفيد منه الاقتصاد الوطني أية فائدة. فالأمريكي الذي يشتري تلفزيوناً جديداً أو بلاتينة

(للأسطوانات المضغوطة)[١٧]، لا يفعل شيئاً آخر غير نقل دولاراته إلى اليابان أو كوريا، أو ماليزيا، أو أي مكان آخر. وليس على المشتريات أن تزيد، بالضرورة، جملة الاستخدامات في الولايات المتحدة.

غير أن في الاستراتيجيات العتيقة ثغرة أخرى أيضاً، من حيث أنها تظلّ مركزة على تداول النقد، لا على تداول المعرفة. بيد أنه لم يعد ممكناً، أن نقلل من البطالة، بمجرد زيادة عدد الاستخدامات، ذلك أن المشكلة لم تعد كمية فقط، إن البطالة قد أصبحت قضية "كيفٍ" لا قضية كم.

وهؤلاء العاطلون عن العمل، بحاجة إلى المال، حاجة مُلحة، حفاظاً على بقائهم وبقاء أسرهم، وإنه لمن الضروري اجتماعياً، والمبرّر أخلاقياً، أن نقدّم لهم مساعدة من مستوى مقبول. غير أنّا في الاقتصاد العالي الرمزية، بحاجة إلى استراتيجية تقدّم بغية تخفيف حجم البطالة. ولا يمكن لهذه الاستراتيجية أن تكون ناجعة إلا بشرط الاستناد، لا إلى مساعدة مالية، بل إلى هبة معرفية

وأكثر من ذلك أن الاستخدامات الجديدة قلّما يكون لها حظ في التحوّل إلى معامل من النوع الذي مازلنا نتخيله. والشيء الذي يطلبونه (أي يطلبه العاطلون عن العمل)، ليس فقط هذا الاختصاص أو ذاك في الميكانيك، فقط، حتى ولا في الرياضيات، على مايدّعيه بعضُ الصناعيين – بل هو مساحةُ واسعة من الكفاءات الثقافية والقدرات أو الاستعدادات لتقبل العلاقات الاجتماعية. ويجب علينا أن نهيئ الناس، عن طريق النظام التعليمي و (التنظيمات المهنية) وبالتعليم المباشر.. لأعمال، من نوع صُوَر العناية التي يُمكن أن تقدم للشعب، شعب الموجة الثالثة (الذي يتنامى بسرعة) أو للأطفال أو لتعليم بعض المهن المتصلة بالخدمات الصحية، أو الأمان الشخصي، أو تعليم الآخرين، أو حسن قضاء أوقات الفراغ، أو زيادة التسليات، أو في قطاع السياحة وأشياء أخرى من هذا النوع.

ويجب علينا أيضاً أن نبدأ باحترام هذه الخدمات، المقصورة حتى الآن على العالم الصناعي، بدلاً من شبه الاحتقار لأناس هذا القطاع، موحّدين بينه وبين صناع الهمبورغر، كما لو أن السيد ماكدونالد، يمكنه أن يرمز إلى مجموعة من الفعاليات، تشتمل في الوقت نفسه على التعليم، كما تشتمل على العمل في الوكالات العائلية (ماتعلق منها بالزوجين، أو مايتعلق بالحقوق العائلية) أو في مركز التصوير الشعاعي في مستشفى ما.

---

[١٧] الاسطوانات المضغوطة هي نوع جديد من الاسطوانات التي اخترعت حديثاً.

وعدا ذلك، فإنه إذا كانت الأجور في قطاع الحدمات، هابطة جداً، فيما يقال، فإن الحلّ لا يكون في الأسى على الانحطاط النسبي للاستخدام في القطاع الصناعي، بل يكون في زيادة الإنتاجية في مختلف الخدمات، وابتكار صور مناسبة لتنظيم العمال، وللمفاوضات الجمعية. فالنقابات التي أسست في الأصل، إما من أجل العمال المتخصصين، وإما لعمال الإنتاج الكثيف. يجب أن تتحول تحولاً كليّاً، أو ترك المجال حراً لبنى عالية الرمزية. فإذا أرادت النقابات أن تبقى حيّة، فإن عليها أن تَكُفَّ عن معاملة العمال، كما لو أنهم جمهور لا تميّز فيه، وأن تبدأ في النظر إليهم، كأفراد -شخصيات، وذلك بتقديم العون، لا بالوقوف ضد بعض التدابير الحسنة كالعمل في البيت والساعات المرنة، وتقاسم الوظائف والمراكز في العمل على سبيل المثال، بل في قبول هذا وأمثاله

والحلاصة، فإن نمو الاقتصاد العالي الرمزية، يرغمنا على إعادة التفكير إعادة كلّية في مشكله البطالة. أما إعادة البحث في أقوال مهترئة، فإن ذلك يعني تحدّي أولئك الذين يستفيدون منها. وهكذا فإن نظام خلق الثروة، في الموجة الثالثة، يُهدد السلطات المسيطرة التي تشغل مراكز أُحسن الدفاع عنها في الشركات الكبرى، وفي النقابات والدول.

طيف العمل العقلي.

إن الاقتصاد العالي الرمزية لا يقضي على تصوراتنا المتآكلة القديمة العهد، في البطالة فقط، بل ويقضي أيضاً على طريقتنا في النظر إلى العمل نفسه. وعلينا، إذا أردنا فهم الواقع والصراعات من أجل السلطة، التي تنشأ عنه، أن نستنعين بمفردات جديدة.

وهكذا فإن تقسيم الاقتصاد، إلى قطاعات يسمّونها مثلاً باسم "القطاع الزراعي" و"الصناعي" و"الخدمات، يزيد الموضوع غموضاً، بدلاً من أن يُوضحهُ. ذلك أن سرعة التغيرات الحالية تقضي على هذه الصور من التمييز التي كانت، من قبل، شديدة الوضوح، وبدلاً من أن نتعلقَ بالتصنيفات القديمة، يكون من الأفضل أن ننظر إلى ماهو تحت الأسماء الشكلية، وأن نتساءل عما يحب أن يفعله المستخدمون في هذا المعمل أو ذاك، لكي يُنشئوا مايسمّى بالقيمة المضافة، ومتى طرحنا هذا السؤال، سرعان مانكتشف أن العمل في القطاعات الثلاثة، يقوم أكثر فأكثر على عمليات رمزية، في "عمل عقلي".

أما اليوم، فإن مربي الماشية يحسبون نسب الكسب gain بالاستعانة بالحواسيب، ويقوم عمال "صناعة الحديد" بمراقبة لوحات الكترونية؛ ويُشغّل رجال المصارف المختصون بالتوظيف، كلّ ميكروياتهم" السهلة الحمل، لكي يعملوا أو يتدخلوا في الأسواق المالية. وليس بالعظيم الأهمية إذا كان رجال الاقتصاد يفصلون الإشارة إلى هذه النشاطات، بقولهم: "زراعية"، أو "صناعية" أو "من قطاع الخدمات".

وهكذا فإن المقولات المهنية نفسها تتخلخل. وعندما نقول عن شخص ما بأنه سائق مكنات أو مندوب تجاري، فهذا يعني تخيّل أشياء أكثر من تلك التي يكشف عنها، ومن الأجدى والأنفع اليوم، أن نجمع العاملين تبعاً للعمليات الرمزية، أو العمل العقلي الذي يقومون به -من غير التوقف لمعرفة أي فئة يصنفون فيها وما إذا كانوا يعملون في متجر، أو في "نافلة" أو "معمل" أو "مستشفى" أو "ملعب". ونحن واجدون، فيما يمكن أن نسمّيه."العمل العقلي"، الباحث العلمي، والمحلل المالي، والمبرمج الإعلامي، كما نجد المستخدم الوثائقي العادي. وقد يتساءل بعضهم، لم نحشرُ في نفس المجموعة، العالم والمستخدم في تجميع الوثائق؟! والجواب هو، فيما إذا كانت وظائفهما مختلفة فعلاً، أو أنهما يعملان كلا الاثنين في مستويات مختلفة جداً من التجريد.أو أنهما هما الاثنين- ومعهما ملايين الناس- لا يفعلون شيئاً آخر غير نقل الإعلام وإنشاء المزيد منه. إن عملهما رمزي كله.

وحول وسط الطيف، سنجد مساحة كبيرة من"الاستخدامات،"المختلطة" منها أعمال تتطلب شيئاً من العمل المادي، وكذلك بعض التعامل مع الإعلام. فالسائق- الموزع في الـ Federal Express أو في الـ United Parcel service، يتعامل مع صناديق وحُزَم، ويسوق سيارة خدمة Service؛ أما اليوم، فإنه يستخدم حاسوباً ordinateur موضوعاً في غرفته في المصانع العالية التكنولوجيا- رجل إعلامي عالي المستوى. وقل مثل ذلك في المستقبل في الفندق، والممرضة، وكثيرين آخرين. وهؤلاء أفراد لهم علاقاتٌ وصلاتٌ مع الجمهور، ولكنهم يقضون قسماً كبيراً من وقتهم، أيضاً، في إنتاج الإعلام وتقديمه.

وإذا كنا في وكالات فورد، وجدنا أن الميكانيكين كانوا يظلون بلا ريب، ممتلىء الأيدي بالشحم؛ ولكنهم، عما قريب، سيستخدمون نظاماً إعلامياً informatique (أو معلوماتيا)، أنشأه Heulett Packard، سيساعدهم على ملاحظة الأعطال، ويقدم لهم باستمرار مئة خريطة تكنيكية، ومعطيات مختزنة في

الذاكرات الإلكترونية. ويطلب منهم هذا النظام معلومات تكميلية حول السيارة التي يصلحونها؛ ويساعدهم على البحث، حدسياً، عما ينبغي لهم أو ما يحتاجون إليه في كتل من الأدوات؛ وهو ينشئ لهم علاقات استنتاجية، ويقود الناس، خلال المراحل المتتالية للعمل. ترى أيكون هؤلاء عندما يتحادثون مع النظام، ميكانيكيين أم أناس يفكرون؟

وتلك المهام اليدوية، القائمة في الطرف السفلي من الطيف، هي التي تبدو في طريقها إلى الزوال. ولما كانت البروليتاريا هي الأقل عدداً، فإنها من الآن فصاعداً، أقلية. وأدق من ذلك أن نقول: إنه بمقدار ما ينكشف الاقتصاد العالي الرمرية، بكل ماله من قوة، فإن البروليتاريا، تصير كونيياتاريا، الفئة المعرفية..

واليوم، فإن القضايا الأساسية التي يجب أن تُطرح، حول عمل شخص ما، هي هذه: ماهي درجة أو نسبة مايشتمل عليه العمل من المعالجة المعلوماتية؟ وبأية درجة هو من التكرار أو القابلية للبرمجة، وأي مستوى من التجريد يقتضيها، وأي إمكانية يملكها العامل في الوصول إلى المصرف المركزي للمعلومات؛ وأي استقلال وأي درجة من المسؤولية يملكها؟

"ابتدائي" ضد "العالي"

لا مجال لتغيّرات من هذا المستوى أو الضخامة، أن تتمّ من غير أن تؤدي إلى جملة صراعات على السلطة أو على محاولة التنبؤ: من سيربح فيها ومن سيخسر. وقد يكون من المفيد أن ننظر إلى المعامل(أو الشركات مثلاً)، هي أيضاً، من زاوية مكانها في طيف العمل العقلي..

ويجب علينا عندئذٍ ألا نصنفها في إطار"الصناعة" أو إطار"الخدمات" بل أن نُصنفها تبعاً لنوع العمل الذي يؤديه العاملون فيها، فعلياً.

فشركة الـ CSX، مثلاً، تملك شبكات سكك حديدية في نصف الولايات المتحدة: وهي، في الوقت نفسه، واحدةٌ من أوائل الشركات العالمية للنقل البحري، ضمن الحاويات، ولكنها تعتبر نفسها أكثر فأكثر، كما لو أن الإعلام هو مهمتها الأولى.

ويرى Alex Mandl، أحد مديريها، أنّ الإعلام أحدُ العناصر الأعظم أهمية لخدمات شركته الناقلة. إنه لا يكفي أن نُسلِّم المنتجات. إذ أن الزبائن يريدون أن يكونوا مطلعين على مراحل تسليمها: فمتى تكون إرسالياتهم جاهزة، لكي يتم نقلها ثم ليتم استردادها؟ وأين هي في هذه اللحظة أو تلك؟ وكم ستكون الكلفة،

وأي مشكلة يمكن أن توجد مع الجمارك، وأسئلة كثيرة أخرى. أما في شركاتنا، فإن الإعلام هو الذي يقوم بالدور الحركي(أو المحرك). وبتعبير آخر، فإن نسبة المستخدمين في شركة CSX، الذين يقعون في المراتب المتوسطة أو العليا، للطيف، لا يفتأ بتزايد.

وهكذا نجد أننا مقودون إلى التفكير، أن الشركات يمكن، بالجملة، أن تَوزّع بين"ابتدائية" و"وسطى"، و "عالية. وكما هي الحال في طيف العمل العقلي، فإنها تحتل في هذا الطيف، موقعاً يقابل حجم العمليات العقلية التي تقوم بها، كما يقابل التعقيد الموجود فيها.

أما من الناحية(الابتدائية) فإن العمل العقلي يظل من حصّة بعض القادة، وملكاً لهم، فلا يترك لباقي المستخدمين إلا جهد عضلي، أو غير عقلي، على كل حال: ذلك أن هؤلاء العمال يكونون جهلة، أو أن ما يمكن أن يعرفوه، لا جدوى له في الإنتاج.

وحتى في القطاع"العالي"، فإنه يمكن أن نلاحظ أمثلة كثيرة على"نقص الكفاءة"، أي تبسيط العمل، الذي يُرَدُّ إلى أدنى عناصره(أو مركباته) و مراقبته خطوة فخطوة. ومن حسن الحظ أن محاولات تطبيق هذه الطرائق التي أتمها أو قام بها فريدريك تايلور. F TAYLOR، لاستخدامها في الإنتاج الصناعي، لبداية القرن العشرين، لم تعد الآن، إلا مجرد ظاهرة متخلفة من الماضي "الابتدائي" وليس تصوراً مسبقاً للمستقبل"الأعلى". ذلك أن كلّ مهمة بسيطة، يمكن تكرارها، دونما تفكير، ستدخل عما قريب في نظام"الروبتة Robotisation .

وبالمعنى المعاكس، نقول إنه كلما اتجه الاقتصاد إلى إنتاج، جدير بالموجة الثالثة: اضطرت المصانع إلى إعادة النظر في دور المعرفة. أما في القطاع (العالي)، فإن الأكثر تقدماً من المصانع والشركات هي التي تقوم بها، بأكبر سرعة. وهي في الوقت نفسه، تعيد تعريف العمل نفسه، وهذه تبدأ أو تعتمد على المبدأ القائل: متى ردّدنا العمل الجسدي إلى أدنى حدوده، وسلّمناه لآليات عالية التقنية، وتركنا العامل يعبر كل التعبير عن كفاياته الخاصة، رأينا أن الإنتاجية تعلو بوضوح، وتعلو معها الأرباح. إنها(أي المصانع العائدة للموجة الثالثة) تضع لنفسها هدفاً هو أن تستخدم عمالاً أو موظفين أقلّ عدداً،ولكنهم أكثر كفاءة، وأعلى راتباً.

وحتى النشاطات، التي هي من النموذج المتوسط، والتي تستمر في استخدام اليد العاملة العادية، سنجدها تعتمد أكثر فأكثر، على"المعرفة" وترقى على سلم الطيف، طيف العمل العقلي..

وليست الشركات"العليا" عادة، من المؤسسات الخيرية، على الرغم من أن العمل يمضي لديها إلى أن يكون أقلّ إرهاقاً جسدياً، مما هي حاله في الإنتاج"البدائي"، ويكون محيطه أكثر إسعاداً، بل إنها تتطلّب من العاملين لديها، درجة عمل أرقى. ذلك أن المستخدمين يكونون محفوزين لاستخدام طاقاتهم العقلية، وكذلك إلى أن يوظفوا في عملهم، عواطفهم، وملكاتهم الحدسية، وخيالهم. ولهذا كان أنصار MARCUSE يدينون هذه الممارسات كصورة استغلال للمستخدمين، أسوأ أيضاً من سابقاتها.

الأيديولوجيا"البدائية"

كانت الثورة، في الاقتصادات الصناعية"الأولية" تقاس،عادة، بامتلاك أموال كان إنتاجها يعتبر(أو يُعَدُّ) جوهر الحياة الاقتصادية، وعلى العكس، فإن النشاطات الرمزية، أو نشاطات الخدمات، على الرغم من أنها لا يُستغنى عنها، لسوء الحظ، كانت تجد نفسها"غير منتجة". فإنتاج خيرات مادية- كالسيارات، والتراكتورات والتلفزيونات- كان يبدو كشيء "يقوم به الرجال أو لما هو أكثر من الرجال؛ وكانوا يشركون هذا بصفات أخرى مثل"العملي" و"الواقعي" أو"الإيجابي". وبالعكس فإن إنتاج المعرفة، بتبادل المعلومات، كان بالجملة" يرهق بأسوأ الأوصاف، ويُعَد"مجرد ورقيات".

وكانت هذه المواقف تؤدي إلى فيضان من النتائج المترتبة عليها. مثال ذلك. القول:

"إن الإنتاج يقوم على الجمع والتأليف بين موارد مالية، ومكنات، وقوة عمل يدوية. فالأولى " الأكثر أهمية في مصنع ما، تكون مواد ملموسة أو أملاكاً محسوسة. ذلك أن الثروة القومية تنشأ من فائض الميزان التجاري. أما تبادل الخدمات فليس لها من الأهمية، إلا بقدر ما تيسّر تجارة البضائع؛ أما "التنشئة"(أي تكوين العامل، وما يثقف به، وما يعرفه أو يحسنه من أعمال أخرى) فإنها لا تُمثّل إلا بتبذير (للمال الحلال) ما لم يكن مهنياً وثيق الصلة بالعمل؛ أما البحث، فكان نوعاً من الهواية اللا واقعية؛ إذ ليس للفن(وفن البحث خاصة) من علاقة بعالم الأعمال. والأسوأ من هذا، أنه ضارّ. وبالجملة فإن الشيء المهم في كلّ مادة، كان هو المادة.

ومن جهة أخرى، فإن هذا النوع من الأفكار لم يكن وقفاً على رعاة الرأسمالية: بل إننا نجد ما يماثلها، في العالم الشيوعي. ذلك أنّ الرأسماليين الماركسيين شعروا -وهذا أقل ما يمكن أن يقال بحقهم- بصعوبة أكبر في دمج

العمل"العالي" في هياكل [١٨] العمل عندهم. أما في المجال الفني، فإن الواقعية الاشتراكية، رسمت آلافاً من العمال السعداء، كانوا يبرزون نوعاً من العضلات على طريقة الـ SCHWARZENEGGER فوق بساط من آلات متراكبة، أو مداخن مصنع، أو قاطرة على البخار. والواقع أن تمجيد البروليتاريا- المنظور إليها، نظرياً، كما لو أنها طليعة التقدم، كان يعكس موضوعات اقتصاد"بدائي"..

وكانت النتيجة الكلية أكثر بكثير من تجميع لا شكل له من الآراء، والموضوعات والمواقف المعزولة. وكان الأمر أمرَ إيديولوجية قادرة على تبرير نفسها، وتعزيز قوتها، بالاعتماد على عزمها الخاص- وهي إيديولوجيا تقوم على ماتريالو- ما شيسم materialo- machisme (نظرية مادية- ماكينية) وهذه تؤلف فّي الواقع إيديولوجية الصناعة الكثيفة الإنتاج، صناعة الموجة الثانية.

وحدث يوماً ما أن الماتيريالو- ماشيسم(مادية المكنات) كانت تعني شيئاً ما. أما اليوم، أي في الحين الذي نجد فيه أن أكثرية المنتجات، تدين بقيمتها الحقيقية إلى المعرفة التي تتجسد فيها، فإن من الحمق والرجعية أن نأخذ بها. وكل بلد يختار الاعتماد على سياسة قائمة على هذه الإيديولوجيا، تحكم على نفسها بنفسها، في أن تكون بنغلاديش القرن الواحد والعشرين.

الأيديولوجيا (العالية)

إن المصانع والمؤسسات، والأشخاص المعنيين أكثر من كل الآخرين، بقدوم اقتصاد الموجة الثالثة، لم يُنضجوا بعد عقيدة منسجمة يقفون بها ضد المادية- الآلية؛ غير أن بعض الأفكار الأساسية بدأت تتجمع، لتكوين مثل هذه العقيدة.

وتبدو أولى المواد الجزئية، للاقتصاد الجديد، في أعمال مجهولة لمؤلفين مثل أوجين لوبيل Eugen Loebl . الذي مات حديثاً، والذي قضى إحد عشر عاماً في السجن، في تشيكو سلوفاكيا. وكان أثناءها يعيد التفكير في الموضوعات الأساسية للاقتصاد الماركسي، وكذلك في موضوعات[١٩] الاقتصاد الغربي) ومثل Henry K. Hwoo من هونغ كونغ، الذي حلّل "الأبعاد اللا ملحوظة للثروة: ومثل Genevois orio Giarini ، الذي يطبق مفاهيم المغامرة واللا تعيين على تحليل مستقبل نشاط الخدمات sevices ومثل الامريكي WALTER WEISSKOPF الذي يبحث في دور شروط اللا توازن في نمو الاقتصاد.

---

(١٨) -تشيما CHEMAS المخطط الفكري الأساسي لنظرية أو لنقل هيكلها.

(١٩) الموضوعة: افتراض يقبله الانسان بدون برهان جدّي ، حاسم، ولو كان له مايبرره.

أما الباحثون العلميون اليوم، فإنهم يتساءلون: كيف أن الأنظمة تتكيف في حالة الاضطراب، وكيف أن نظاماً ما، ينتهي بأن يتحرر من الأوضاع الفوضوية، وكيف أن نظماً في حالة التطور، تقفز إلى درجات عالية من النمو؟ وحقاً فإن كلّ هذه المسائل ذات أهمية كبيرة في فهم النشاط الاقتصادي. وهناك كتب في علم الإدارة تؤكد أنه يمكن "النجاح بفضل الفوضى". وهناك علماء اقتصاد يعيدون اكتشاف أعمال جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter الذي كان يرى أن"التهدم الخلاق" ضروري للتقدم. فمن(خلال) عاصفة لعروض الشراء OPA[٢٠] وإعادة بيع، وإعادة تنظيم، وإفلاسات ومشاركه في الرأسمال الخطر أو المخاطرة به capital - risque..يعود الاقتصاد فيدخل في طريقه إلى إعادة بنيته التي تفوز بسنوات ضوئية في التقدم على الاقتصاد المصنعي القديم، بفضل تنوعه، وسرعة تطوره، وتعقده.

وتقتضي "القفزة" التي تلقي بنا إلى درجة عالية من، السرعة والتنوع والتعقيد، أن تتم قفزة أخرى، باتجاه أشكال من الاندماج، أكثر ارتفاعاً، وأعظم تأنقاً. ولا يميل هذا التحول، بدوره، إلى الاكتمال، إلا برفع معالجة الإعلام إلى مستويات عليا.

وكانت ثقافة العهد الصناعي المستلهمة من أعمال ديكارت العائدة إلى القرن السابع عشر، تفضل أولئك الذين يظهرون قدرة أكبر على رد المشكلات والسيرورات، إلى أصغر عناصرها. وعندما طبقت هذه الطريقة القائمة على الفصل المتتابع، والتحليل المكتمل Exhaustve، للإقتصاد على فهم الإنتاج، على صورة تتابع لمراحل معزولة.

ان نموذج الإنتاج الجديد الذي يثيره الاقتصاد العالي الرمزية، الموجود حالياً يعارض سلفه معارضة مشهودة، أي يعارض النموذج السابق. ولما كان الجديد، يقوم على منظور منهجي، أو دمجي، فإنه يتصور الإنتاج، كسيرورة متزايدة التركيب والتواقت، حيث نجد المجموع البسيط للأجزاء لا يؤلف الكل، وحيث ما من واحد منها يستطيع بصورة مطلقة أن يظل بلا علاقات مع الأجزاء الأخرى.

والواقع هو أننا في الطريق إلى اكتشاف أن الإنتاج لا يبدأ ولا ينتهي، داخل المصنع. وهكذا فإن أحدث نماذج الإنتاج التي أنشئت من وجهة النظر الاقتصادية. تمدد دراسة السيرورة إلى ما فوقها، وما تحتها، وإلى ما تحتها خاصة، أي باتجاه

---

(٢٠) الـ OPA هي عروض الشراء العامة لشركة أو أخرى.أي أن تقوم شركة بشراء شركة أخرى، بسعر ما، تتفق فيه على الشركة البائدة.

المستقبل، على صورة خدمات بعد البيع، أو دعم للمنتج الذي تمّ بيعه، على نحو ما يُرى في حالة ضمان إصلاح السيارات أو العون الموعود للمشتري من قبل بائع الحواسيب، ولن يمضي إلا وقت قصير حتى يمتد مفهوم الإنتاج إلى أبعد من هذا أيضاً، فيشمل الفترة اللاحقة لاستهلاك المنتج أي حتى قبره، في شروط بيئية مقبولة. وعندئذٍ تكون المصانع مرغمة على وضع خطة مناسبة للقبر أو الدفن. وهذا ما يرغمها على إعادة النظر في خصائص مشاريعها، وحساباتها للكلفة، وصور إنتاجها. وأشياء أخرى أيضاً. فإذا هي أنجزت ذلك، فإنها تقدم مزيداً من الخدمات بالنسبة أو بالإضافة إلى وظيفة الإنتاج. وفي هذه اللحظة، سينظر إلى "الإنتاج" كما لو أنه جملة هذه الوظائف معاً.

ويمكن أن يرقى التفكير، إلى ما هو أعلى من ذلك، لكي يشمل تنشئة المواطنين أو العاملين، والبيئة المجاورة، وخدمات أخرى. وإذا وصلنا إلى الحدّ الأخير، وجدنا وسائل لتحويل العامل"اليدوي" المستاء من سوء حظه، إلى"شخصية منتجة". وعندما تكون النشاطات(الفعاليات) عالية الرمزية، فإن العمال السعداء يرفعون مستوى إنتاجهم. وينشأ عن ذلك، أن عوامل الإنتاجية تعود إلى ما قبل البداية الرسمية ليوم العمل. وبطبيعة الحال فإن الأوفياء للأيام القديمة السعيدة، ينظرون إلى إعادة التعريف الموسّعة هذه، للإنتاج، كما لو أنها غامضة تماماً وغير معقولة، بأية حال. أما بالنسبة للجيل الجديد من قادة الاقتصاد العالي الرمزية، المنشئين والمعوّدين على التفكير في صيغة نظامية، أكثر من تعوّدهم وظائف معزولة، فإن هذا المفهوم ينشأ مباشرة عن الينبوع.

والخلاصة، أن مفهوم الإنتاج، يعاد تكوينه حالياً، في إطار أكثر اتساعاً، وهو يشتمل على جوانبَ، ما كان لجيل الاقتصاديين ومؤدلجي التفكير"البدائي" أن يدخلوها في حساباتهم. ومنذ الآن، فإن ما يجسّد القيمة وينشئها، في كل لحظة، هو المعرفة، لا اليد العاملة، الرخيصة، والرموز، وليس المادة الأولية.

ولنضف إلى ما سبق، أن إعادة الفحص العميقة لمصادر القيمة المضافة، تؤدي إلى نتائج ضخمة: إنها تقضي على المواضيع المشتركة بين أنصار الليبرالية– المتطرفة، والماركسيين، بفضائها على المادية– الماشيسمية، التي تستلهم أفكارهم منها أولئك وهؤلاء. وهكذا فإن التصورين المتقابلين اللذين يريدان أن تنشأ القيمة من عمل العامل المضني وحده. أو من عمل الرأسمالي صاحب المشاريع– ينكشفان خاطئين معاً، وخطيرين خادعين على الأرضية السياسية، كما هي الحال في المجال الاقتصادي.

أما في الاقتصاد الجديد، فإن الآنسة المكلفة بشؤون الاستقبال ، شأنها شأن صاحب المصرف الممول، والميكانوغراف(مصور الآلات)، (أو واضع مشاريعها)، ومثل البائعة، كل هؤلاء بالإضافة إلى منشيء المنظومات الإعلامية، والمختص بالاتصالات، يشاركون جميعاً بخلق القيمة المضافة . والحادث الأكثر دلالة أيضاً، هو أن الزبون نفسه يقوم بمثل هذا هو أيضاً. ذلك أن القيمة تنشأ عن الجهد الجمعي، لا عن مرحلة معزولة في هذا المكان من السيرورة أو ذاك.

ومهما يَعلُ نعيق الغربان، في الحسرة على النتائج المحزنة"لموت" القاعدة الاقتصادية المادية،أو على المحاولات الهادفة إلى السخرية من مفهوم"اقتصاد الإعلام"، فإن الأهمية المتزايدة للعمل العقلي، تستمر في تأكيد وجودها. وسيكون الأمر كذلك فيما يتعلق بتصور خلق الثروة.

وهذا الذي نشهده، هو التقاء للتحولات التي تُلاحظ، في الآن نفسه في الإنتاج، وفي بنية رأس المال، وحتى في طبيعة العملة. ثم إنّ مجموع هذه التغيرات في طريقها إلى إقامة نظام ثوري يخلق الثروة، على مستوى الكرة الأرضية كلها.

وكان ماركس هو نفسه، الذي قدّم التعريف الكلاسيكي للوضع الثوري. إنه ينشأ، تبعاً له، عندما تكون علاقات الإنتاج (أي طبيعة ملكيته ومراقبته أو التحكم فيه) عاملاً يَحدّ من نموّ وسائل الإنتاج (أي التكنولوجيا، بالعربي الفصيح.).

وهذه الصيغة هي التي تجعلنا نفهم أزمة"العالم الاشتراكي". وكما أنّ هذه العلاقات عندما كانت إقطاعية، كانت تعرقل النموّ الصناعي، فإن علاقات النموذج الاشتراكي، قد حالت بين البلاد الاشتراكية وبين الاستفادة من النظام الجديد لخلق الثروة.

□□□

الفصل السادس

اصطدام الاشتراكية بالمستقبل.

إن انتهاء اشتراكية الشرق أو زوالها، الذي تم على أرضية مؤلمة من إراقة الدم في بوخارست، وباكو، وبيكين، ليست مجرد نتيجة للمصادفة. إذ لقد دخلت الاشتراكية، في مرحلة الاصطدام بالمستقبل. ولم تسقط الأنظمة الاشتراكية بفعل المؤامرات التي حاكتها الـCIA ، أو بسبب محاصرة رأسمالية، ولابسبب عن اختناق اقتصادي أعِدَّ من الخارج. ثم إن حكومات أوروبا الشيوعية في الشرق، تخلّت عن مبادئ نظرية الأقنعة domınos، منذ أن أعلنت موسكو أنها لن ترسل بعد الآن كتائب عسكرية لحمايتها من شعوبها. غير أن أزمة الاشتراكية، في الاتحاد السوفييتي، والصين، وأماكن أخرى، تقول أن هذه الأزمة قضت على الاشتراكية، من حيث هي نظام، بفعل عوامل أكثر عمقاً.

وكما أن اختراع طريقة الطباعة بحروفٍ متحركةٍ تخيّلها رجلٌ اسمه عوتنبرغ Gutenberg، في منتصف القرن الخامس عشر، قد أدى إلى الإصلاح البروتستانتي، فإن ظهور الأنفورماتيك infonmatiquc، في منتصف القرن العشرين وظهور وسائل الاتصال الجديدة،قد حطم هيمنة موسكو على الفكر في البلاد التي كان يحكمها أو يوجهها أو يبقيها في قبضته.

أما أن يكون الاقتصاديون الماركسيون(وكثيرون آخرون، أكثر كلاسيكية) قد استطاعوا وصف العمال العقليين بكونهم "غير منتجين، فذلك من سخرية التاريخ نفسها، وذلك أن هؤلاء العمال "غير المنتجين" هم الذين عملوا أكثر من عيرهم، لدفع عجلة الاقتصادات الغربية، بدءاً من منتصف الخمسينيات. واليوم،

حتى مع كل ما يقال عن "تناقضات" غير محلولة، فإن البلاد الرأسمالية ذات التقانة العالية أو المتقدمة، قد سبقت بقية العالم- سبقاً كبيراً،على المستوى الاقتصادي، إلى الدرجة التي يصبح معها حلم خروتشيف مشجياً. إنها رأسمالية تقوم على الأنفورماتيك(علم المعلوميات؟) وليست الاشتراكية المصنعية التي أنجزت ما يسميه الماركسيون"بالقفزة النوعية". وأمام انتشار الثورة في البلاد ذات التقانة المتقدمة، لم يكن للبلاد الاشتراكية من رد آخر، غير التحول إلى كتلة رجعية مفرطة، يقودها شيوخ كبار مشبعون بإيديولوجية القرن التاسع عشر، وكان ميخائيل غورباتشيف أول قائد سوفييتي، يعترف بهذا الواقع التاريخي.

ففي خطاب له ألقي عام ١٩٨٩، أي بعد ثلاثين سنة من ظهور النظام الجديد لخلق الثروة في الولايات المتحدة، كان يقول: "نكاد أن نكون آخر من فهم أنه" في عهد علم المعلوماتية" ليس هنالك من سيد قوي إلا المعرفة .

وكان ماركس قد قدم التعريف الكلاسيكي للوضع الثوري. وهو يرى أن هذا الوضع يبرز، عندما تكون"علاقات الإنتاج" (أي طبيعة ملكيتها، والتحكم بها) تحد من تزايد نمو"وسائل الإنتاج" (أي التكنولوجيا بالقلم العريض)..

إن هذه الصيغة تقدم لنا شرحاً لأزمة العالم الاشتراكي.. فكما أن"العلاقات الإقطاعية" حالت دون التنمية الصناعية، فكذلك الحال في"علاقات الإنتاج" الاشتراكية، عندما منعت البلاد الاشتراكية من الاستفادة من النظام الجديد لخلق الثروة، القائم على " المعلوماتية linformatique"[٢١].وسرعة الاتصالات. ويقوم الخطأ الأساسي الملازم لتجربة الشعب الكبير الاشتراكي، على أفكارٍ تقادم العهدُ عليها، وظلّ هو يعمل بها، في نطاق جدوى المعرفة..

المكننة السابقة لعلم التوجيه.

وبغض النظر عن بعض الإستثناءات القليلة، يمكن القول: إن الاشتراكية لم تؤد إلى غزارة الإنتاج، ولا إلى المساواة، ولا إلى الحرية. ولكنها أدت إلى نظام الحزب الواحد، والبيروقراطية الكثيفة،و شرطة سرّية عوجاء، ومراقبة حكومية عنيفة لوسائل الإعلام، والاحتفاظ بسر أو أسرار الحكم، وقمع الحرية الفكرية والفنية.

---

[٢١] يطلق رجال"المعلوماتية" على كلمة linformatique اسم"علم المعلوماتية. وأظن أن هذا الإصطلاح غير موفق.

وإذا تركنا جانباً أنهار الدم التي أُريقت من أجل إقامة هذا النظام، ودعمه وضمان استقراره، فإن نظرة سريعة إليه تكشف عن أن كل عنصر من هذه العناصر، ليس مجرد طريقة لتنظيم حياة الأفراد، بل- وبصورة أكثر عمقاً، بل هو صورة لتنظيم المعرفة، وتقنينها، والرقابة عليها.

إن وظيفة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد، هو مراقبة الاتصالات السياسية، ولما لم يكن هنالك من حزب آخر، فإنه(أي النظام) يضيّق من تنوّع الإعلام السياسي الذي يتداول في المجتمع، ويكون حائلاً دون الأثر الإرتجاعي retroaction، ومعمياً أولئك الذين يحتلون مراكز السلطة.. عن تعقيد المشاكل. ومنذئذٍ يصبح من الصعب جداً على النظام أن يلاحظ الأخطاء أو أن يُصَحّحها بمقدار ما يصعد فيه الإعلام- المتطابق بين مختلف عناصره- من القاعدة إلى القمة، بالطرق الوحيدة المرخّص بها، وبمقدار ما تنزل الأوامر، بنفس الطرق.

وكانت الرقابة، من فوق إلى تحت- المعمول بها في البلاد الاشتراكية، تقوم على الكذب، وتشويه الإعلام، أو منعه. وذلك لأنه كان من أعسر الأشياء وأخطرها، نقل أخبار سيئة، فإذا نحن اخترنا أن نُحكم تبعاً لنظام الحزب الواحد، فهذا يعني في الواقع، أن نتخذ كل القرارات في شأن المعرفة. ثم إن البيروقراطية الساحقة التي أقامتها الاشتراكية في كل حلقة من حلقات الحياة. كانت وسيلة للتضييق على المعرفة.

وكانت هذه البيروقراطية، تحبسها في جيوب معينة سلفاً، وتضيق الخناق على الاتصالات، بحيث تقصرها على "طرق رسمية" جاعلة كل اتصال، وكل تنظيم إعلامي، شيئاً غير مشروع.

فالشرطة السرّية، ووضع يد الدولة على وسائل الإعلام، وإرهاب المفكرين، وقمع الحريات الفنية، كانت من بعض المحاولات الكثيرة للحد من الإعلام، وفرض الرقابة عليه ويستند كل واحد من هذه العناصر إلى موضوعةٍ وحيدة مهترئة ومتجاوَزة- حول المعرفة. وهي موضوعة توحي بالرأي المتعجرف الذي يرى أن أولئك الذين يملكون السلطة- من حقهم أن يعرفوا ما يجب على الآخرين أن يعرفوه.

وكانت هذه الخصائص المشتركة بين كل البلاد الاشتراكية، تنشأ عن مفهوم

المكنة السابقة للتوجيه[٢٢]، على نحو ما كان مطبقاً على المجتمع، والحياة معاً، وكانت تضمن، في الاقتصاد، غباءاً ظاهراً. وكانت مكنات الموجة الثانية،، تماماً كتلك التي كانت جزءاً من عالم ماركس في القرن التاسع عشر- تعمل، في أغلبيتها من دون أي مفعول رجعي. وكأنما يقال للعمال: حركوها؛ أشعلوا المحرك، وتبدأ هي، عندئذٍ، عملها دون أيّ حساب لما يجري في محيطها الخارجي.

وبالمقابل، فإن مكنات الموجة الثالثة، ذكية. فهي مجهزة بلواقط تعترض الإعلام من المحيط، وتلاحظ التغيرات الحاصلة، وتتلاءم معها بالنتيجة. إنها تنظم نفسها بنفسها. وهكذا يكون الفارق بينها وبين سابقاتها، فارقاً ثورياً..

وكان المنظّرون الماركسيون، تماماً كما تكشف عن ذلك مصطلحاتهم، يظلون متعثرين. بماضي الموجة الثانية، غائصين فيها. وهكذا فإن الصراع الطبقي كان يُمثل بالنسبة للاشتراكيين الماركسيين "قاطرة التاريخ". كانت إحدى المهام الأساسية لديهم أن يضعوا اليد على"مكنة الدولة"، وحتى على المجتمع نفسه، كأنه مكنة تماماً، يمكن أن تُمتح لتفيض رخاءاً وحرية على الناس. وعندما تولى لينين عام ١٩١٧ زمام السلطة صار الميكانيكي الأعلى. وكان يفهم، كمثقف لامع، أهمية الأفكار، ولكنه كان يحسب أن الإنتاج الرمزي –أي العقل نفسه– يمكنه هو أيضاً أن يبرمج. وهناك حيث كان ماركس يتحدث عن الحرية، كان لينين، بعد استيلائه على السلطة، يحمّل نفسه مسؤولية المعرفة. وهكذا، فإنه ألحّ دوماً على أن يكون الفن، والثقافة، والعلم، والصحافة، وأي نشاط آخر، في خدمة استراتيجية كلية، وفي الوقت المراد، كانت فروع التربية المختلفة، بانتظار تنظيمها، في إدارات معيّنة، تمنح درجات بيروقراطية محدّدة، على أن تخضع هذه وغيرُها لسلطة الحزب والدولة. عندئذٍ سيستخدم "العمال المثقفون" في مؤسسات تراقبها، وتتحكم فيها وزارة للثقافة. وكذلك فإن النشر والإذاعة وأمثالها، تكون تحت إشراف الدولة، كما أن المعرفة تصبح هي نفسها دولاباً من دواليب الدولة.

وهذه المقاربة الناقصة للمعرفة، والمتعارضة كل التعارض مع المبادئ الأساسية لكل تقدم اقتصادي في عصر "علم المعلومانية" هي التي حالت دون كل تقدم في المصانع ذات المستوى الهابط.

---

[٢٢] المكنة السابقة للتوجيه الذاتي: أي التي تصمم على أساس أن نوجه نفسها بنفسها.

معضلة الملكية

ويؤلف الانتشار الحالي لنظام خلق الثروة، في عهد الموجة الثالثة، تحدياً لأعمدة العقيدة الاشتراكية. ولنأخذ على سبيل المثال، موضوع الملكية.

ومنذ زمن طويل، كان الاشتراكيون يتهمّون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بأنها السبب في القهر، والوهن، والبطالة، ومصائب العهد الصناعي الأخرى. ولكنْ لكل هذه القضايا حَل هو: ردّ المصانع إلى العمال، سواء أكان ذلك عن طريق الدولة، أم على يد المصانع الجماعية.

وعندما تمت هذه المرحلة أو عندما تتم، فإن الأمور تتغير: فما من تبديد ينشأ عن التزاحم، بالإضافة إلى تخطيط عقلاني جداً، وإنتاج يُوَجَّه لمنفعة الناس، لا لربح بعض الناس، وتوظيف ذكي، مهمته أن يعمل على تقدم الاقتصاد. وبالجملة، فإن حلم الرخاء، لأول مرة في التاريخ، سيتحقق للجميع..

وفي القرن التاسع عشر، كانت هذه الأفكار تبدو وكأنها تعكس المعرفة العلمية الأكثر تقدماً. وحقاً، فإن الماركسيين كانوا يدّعون أنهم مضوا إلى ما بعد المثل العليا الطوباوية. وكانوا قد وصلوا إلى"اشتراكية علمية" حقيقية. وكان في وسع الطوباويين أن يحلموا بإنشاء مجموعات مستقلة داخلياً. وكان الاشتراكيون العلميون يعرفون أن مثل هذه التصورات، في مجتمع صناعي، في طور النموّ، لن تكون قابلة للتطبيق. ولئن كان بعض الطوباويين مثل شارل فورييه، يلتفتون إلى الماضي الزراعي، فإن الاشتراكيين العلميين، كانوا يلتفتون إلى ما كان يسمى عندئذٍ باسم المستقبل الصناعي.

وهكذا، فإنه لما جاءت النظم الاشتراكية، بعد ذلك، لتجرب التعاونيات، والإدارة العمالية، والتأميم، وحلولاً أخرى مشابهة، كان التدويل (أو التأميم [٢٣] الشكل المهيمن للملكية، في العالم الشيوعي كله. وحيثما كان، كانت الدولة -لا العمال- هي التي تصبح المستفيد الأول من الثورة الاشتراكية.

وهكذا فإن الاشتراكية لم يتحقق لها الوفاء بوعودها، أي أنها لم تحقق تحسين شروط الحياة، تحسيناً جذرياً، للناس، وعندما هبط مستوى الحياة في

---

[٢٣] التأميم يعني ردّ الملكية إلى الأمة، ظاهرياً أما الواقع فإن هذا التأميم يُسَمى تدويلاً، أي ردّ كل الملكيات إلى الدولة، والأصح أنه ردّ إلى رجال الدولة، لاإلى الدولة بالمعنى الجدي.

الاتحاد السوفيتي، بعد الثورة، عُزي ذلك لا من غير بعض الحق، إلى آثار الحرب العالمية الأولى، وآثار الثورة المضادة. ثم بعد ذلك، جُعل الحصار الرأسمالي مسؤولاً عن صور العجز.ثم وثم كانت الحرب العالمية الثانية هي المجرم الأكبر المسؤول عن ذلك. ولكن لمّ كانت البضائع الأساسية، كالقهوة والبرتقال ناقصة أيضاً في موسكو، بعد ثلاثين سنة؟

وبصورة غريبة، وعلى الرغم من أن الاشتراكيين الأورثوذكس كانوا يتناقصون عدداً، فإنهم استمروا في الإيمان بضرورة تأميم الصناعة، والمالية. ففي البرازيل وبيرو، وجنوب أفريقيا، وحتى في البلاد الغربية المصنّعة، ما يزال يوجد أشياء لا تردد فيها، ولا شرط عليها، على الرغم من البراهين العكسية التي قدّمها التاريخ، إذ لا يزال بين الاشتراكيين من يرى أن "الإدارة العامة" للبلاد و(أي التأميم) شيء تقدمي، ويرفض العدول عن التأميم وعن تخصيص الاقتصاد.

وصحيح أن الاقتصاد العالمي، المتزايد التحرّر، أكثر فأكثر، والمتشادبه ، بصورة عمياء من قبل الشركات المتعددة الجنسية، يظل قلقاً. ومن المؤسف أيضاً، أن اللبرلة لا تعود بخير على الفقراء، دوماً، إلا تبعاً للنموذج المعروف: نقطة فنقطة. و مع ذلك فإن لدينا عدداً كبيراً من الشهادات التي لا مراء فيها بأن الشركات المدولة تسيئ إلى عمالها، وتلوث الجو، وتؤذي أو تسيء التعامل مع الجمهور العام، بقدر ما تفعله الشركات الخاصة، على الأقل. والكثير منها أصبح شياطين في اللانجع ، والفساد والنهم. وكثيراً ما تشجع سوقاً سوداء كبيرة، تنسف مشروعية الدولة.

ومن سخرية القدر، أن الشركات المؤممة، بدلاً من أن تكون طليعة التقدم التقني، كما هو موعود، أصبحت كلها، دون استثناء، رجعية -بل قل هي الشركات الأكثر بيروقراطية، والأبطأ في إعادة التنظيم.والأقل استعداداً للتلاؤم مع الحاجات المتغيرة للزبائن، والأكثر هلعاً من إشاعة الإعلام في المواطنين، وآخر من يتبنى التقانات الجديدة.

وخلال أكثر من قرن، كان الاشتراكيون وأنصار الرأسمالية يتجابهون بعنف حول مشكلة الملكية الخاصة والملكية العامة. وكان مئات من الرجال والنساء يهبون حياتهم لمثل هذه المعركة. ولكن ما لم يتصوره أولئك وهؤلاء، هو أن نظاماً جديداً لخلق الثروة يجعل حججهم كلها باطلة تقريباً.

ومع ذلك فإن هذا هو الذي حدث. ذلك أن شكل الملكية الأكثر أهمية، هو الذي لا تجد له أثراً بين يديك إنه عالي الرمزية. ويسمى"معرفة. ثم إن المعرفة نفسها يمكن أن يستخدمها أشخاص كثيرون، كي يخلقوا الثروة ويزيدوا إنتاج المعرفة. وعلى عكس المصانع والحقول، فإن المعرفة لا تقبل النضوب.

التخطيط (أوكم من برغي تسلّل على اليسار)

وكان التخطيط المركزي هو العمود الثاني في كاتدرائية النظرية الاشتراكية. وبدلاً من أن يدع الفوضى تجتاح السوق، وتفسد الاقتصاد، يأتي التخطيط الذكي، من فوق إلى تحت، ليركز الموارد على قطاعات أساسية، ويزيد في النمو التكنولوجي.

وعلى كل حال، فإن هذا التخطيط كان يتعلق بالمعرفة. ومنذ العشرينات من القرن العشرين كان الاقتصادي النمسوي، Luolwig von miscs.يصف النقطة الضعيفة في هذا التخطيط. "بكونها، كعب أخيل[٢٤]، الاشتراكي.

ترى كم يجب على مصنع في أيركوتسك IRWKOUTSK أن ينتج من الأحذية؟ ومن أي نوع من مقابيس الأرجل؟ وكم من برغي سيُلولبُ إلى اليسار، ومن أي نوع من الورق؟ وأي نوع من النسب نضعها بين المحرق carlIuRa-tcur والخيال، وكم روبل، أو زلوطي أوينّ يجب أن توظف في كلّ من العشرة آلاف من القطاعات الإنتاجية؟.

إن أجيالاً من المخططين الاشتراكيين السليمي الوجدان، كانوا يتمزقون أمام مثل هذه الصعوبة. إنهم كانوا دوماً، يتطلبون المزيد من المعطيات، ويحصلون على مزيد من الأكاذيب. كانوا يعززون البيروقراطية. ولما لم يكونوا قادرين على الاعتماد على مؤشرات العرض والطلب الناشئة عن سوق تغمره المزاحمة. فقد حاولوا أن يقيسوا الاقتصاد بمصطلح الساعات، أو بالنظر إلى الأشياء تبعاً لما هي فيه، أكثر مما كانت تمثله بمصطلحات القيمة. ثم إنهم حاولوا، فيما بعد أن يقيسوه بالنموذج الإيكونومتري والتحليل(الدخولات، والخروجات)

وما من شيء كان ينتظم أو ينجح. وكلما ازداد عليهم الإعلام، كان الاقتصاد يصبح أكثر تعقيداً وفوضى. وبعد أن مضى على الثورة الروسية ٦٥

---

[٢٤] كعب أخيل أو أشيل- وهذا بطل يوناني خرافي إلى حد كبير، وكان معروفاً أنه لا يموت إلا بإصابة.

سنة، كان شعار الاتحاد الروسي الأذناب الطويلة الواقفة أمام المخازن، وليس المطرقة والمنجل.

واليوم، في العالم الاشتراكي كله، أو الاشتراكي سابقاً، يتزاحم الناس، بغية إدخال اقتصاد السوق - إما كلياً كبولونيا؛ أو ببعض الخجل داخل النظام المخطط، كما هي الحال في الاتحاد السوفييتي.

وعندئذ نجد المجدّدين الاشتراكيين يجمعون على الاعتراف بأن قضية ترك العرض والطلب، يتحكم في الأسعار- في بعض المجالات على الأقل- يقدم لهم مالم يكن التخطيط المركزي يؤمنه لهم،- أي علاقات تشير إلى ما يتطلبه الاقتصاد وما هو بحاجة إليه.

بيد أن الاقتصاديين، عندما يتناقشون حول فهم هذه العلامات signaux، يهملون النظر إلى التغيير الأساسي الذي يقتضيه هذا المبدأ، وإلى الانتقالات الهائلة في السلطة، التي تنشأ عنه. وعلى هذا كان الفرق الأساسي بين اقتصاد مخطط مركزياً، وبين اقتصاد يساعده السوق، إنما يقوم على واقع أن الإعلام يمضي عمودياً، في الاقتصاد المركزي، على حين أن الكثير من الإعلام، في الاقتصاد الثاني(الحر) يمضي إما أفقياً وإما قطرياً، داخل النظام، فالمشترون والباعة يتبادلون المعلومات على كل المستويات، وفي كل الاتجاهات.

ولا يهدّد هذا التغير، جملة كبار الموظفين في مجال التخطيط، أو القادة أنفسهم، بل يهدد ملايين من صغار البيروقراطيين، يقوم مصدر سلطتهم على مراقبة الإعلام المقدم على طول الطريق الرسمية.

إن الطرائق الجديدة في خلق الثروة، تتطلب، الكثير الكثير من المعرفة، والكثير الكثير من الإعلام، ووسائل الاتصال، مما لايمكن أن تحظى به الاقتصادات المخططة. وهكذا فإن انطلاق الاقتصاد العالي الرمزية، قد مزق القاعدة الثانية للأرثوذكسية الاشتراكية...

قمامة التاريخ.

إن التركيز القوي الذي قامت به الاشتراكية، على التجهيزات الميكانيكية، وطريقتها في التركيز على الصناعة المعملية، وعدم اهتمامها بالزراعة وبالعمل الفكري، كل هذا يؤلف العمود الثالث، الذي انهار وتهدم.

ففي الأعوام التي تبعت ثورة عام ١٩١٧، وعندما كان المال ضئيلاً لا يقوم بعبء بناء معامل الصلب، والسدود، ومصانع السيارات، التي كان الروس بحاجة إليها، تبنىّ القادة السوفييت نظرية التراكم الاشتراكي البدائي، الذي وضع خطوطه الاقتصادي E A PREOBRAJENSKL ! ويرى هذا الرجل، أنه يمكن أن نأخذ من الفلاحين، ذلك الرأسمال الضروري، عن طريق تخفيض مستوى حياتهم بالقوة إلى الحد الأدنى. وهكذا نحصل على الفوائض التي ستستخدم في تغذية الصناعة الثقيلة، ودفع أجور العمال..

وكنتيجة لهذا الانحياز إلى الصناعة، على نحو ما يُقال في الصين، صارت الزراعة وما تزال، قطاعاً منكوباً، في كل الاقتصادات الاشتراكية تقريباً. وبتعبير آخر نقول: إن البلاد الاشتراكية تابعت العمل ضمن استراتيجية الموجة الثانية، على حساب أفراد من الموجة الأولى.

وريادة على ذلك، فإن الاشتراكيين لم يحرموا أنفسهم من احتقار الخدمات وأصحاب الياقة البيضاء. ووضع العمل الجسدي(الفيزيائي) في منصة الشرف، لأن الهدف الأول للاشتراكية كان"التصنيع" بالقوة. وكان هذا الموقف الكثير الشيوع يتوازى مع الانتباه المركز على الإنتاج، لا على الاستهلاك.

وكان الماركسيون الأنقياء، والقساة، يؤكدون الفكرة القائلة بأن الإعلام، والفن، والثقافة، والقانون، وكل إنتاج آخر للفكر ولا يصنع باليد"... كل هذه تنشأ" كبنية علوية فوقية"معلقة، إذا صح هذا التعبير، فوق"القاعدة الاقتصادية للمجتمع، على حين أنّ الرأي العام يرى أنه لابد من نوع من التفاعل بين الشيئين، يجد فيه كل واحد منهما ينعكس على الآخر. كانوا يرون أن البنية التحتية هي التي تحدد نوعية البنية الفوقية، وليس العكس. وأولئك الذين كانوا يؤمنون بالرأي المعاكس، كان ينظر إليهم"كمثاليين". وهذه صفة كانت في ذلك العهد لا يمكن أن يوصف الإنسان بما هو أسوأ منها.

وكان الماركسيون يعتقدون أن للعمل الشاق أو العضلي من الأهمية أكثر مما للعمل العقلي. ولكن الثورة المعلوماتية برهنت على أن العكس هو الصحيح. ومع ذلك فإن المجتمعات ليست مجرد مكنات، ولا مجرد حواسيب، ولا يمكن أن تردّ إلى العمل اليدوي وحده، ولا إلى العمل العقلي وحده، ولا إلى القاعدة من تحت، والبنية العلوية من فوق. فإذا وضعت لهذا كله، صيغة أكثر دقة من هذا، قلت: إن المجتمعات تتألف من عدد كبير من العناصر. وإن هذه تتواصل فيما بينها، وفيما يشبه الفعل ورد الفعل، ولكن بتعقيد كبير في بنية هذا التأثر، وإن

هذا كله يظل، كمجموعة حلقات ينعطف تآثرها بعضه على بعض. وبمقدار ما يزداد التعقيد ويتنامى يصبح أكثر حيوية لاقتصادها واستمرار بقائها البيئي.

والخلاصة، إن هذا الاقتصاد الجديد، ذا المادة الأولية أو المواد الأولية التي لا تلمس ولا تحس، قد أحسن الانطلاق كمقابلٍ لاشتراكية عالمية، لم تكن مهيأة له. إن صدمة الاشتراكية بالمستقبل كانت شؤماً عليها.

□□□

الفصل السابع

تجابه الموكّلين

إن قائمة المشكلات التي تجابه مجتمعنا، لا نهاية لها، ونحن نعاني من التفسخ الأخلاقي لحضارة صناعية، شبه ميتة، نرى فيها المؤسسات تنهار واحدة بعد أخرى، بسبب قلة النجع والفساد المتشابكين تشابكاً عنيفاً. وهكذا فإن الجو العام يميل إلى الجفاف والمطالبة بتغييرات سياسية. وكان لدينا ردّاً على كل هذا البؤس، آلاف من الاقتراحات التي تحسب كلها أنها"أساسية"، بل وثورية أيضاً. ولكن يبقى أولاً وأخيراً أن القواعد، والقوانين، والتنظيمات الجديدة، والخطط والممارسات المقدر أنها ستحل مشاكلنا –تحمل في طياتها، باستمرار، آثار ردود الفعل المتبادلة، ولا تؤدّي إلا إلى زيادة خطورة الأوضاع، فضلاً عن أنها تعدي الشعور بالعجز، وتقدم الانطباع بأنه ما من شيء سليم في حياتنا. وما لم نبرهن على أن لدينا الشجاعة والخيال الكافيين، فإننا نغامر بأن نقبل بدورنا، أن نوضع في قمامة التاريخ.

وتقدم وسائل إعلامنا الحياة السياسية الأمريكية، كما لو أنها معركة دائمة بين سَيّافي[25] حزبين سياسيين، غير أن الأمريكيين يصبحون أكثر فأكثر انزعاجاً، يعضّهم الإرهاق بأنيابه، ويتضايقون من الصحافة والساسة معاً. أما السياسة المنحازة، فإنها تبدو لأكثرية الناس مسرح ظلال غير نزيه، ومكلفاً، ومفعما بالفساد. بل إن هؤلاء الأمريكيين يتساءلون أكثر فأكثر: أحقاً يملك اسم الظافر أهميةً ما، مهما تكن قليلة؟.[*]

والجواب عندنا هو: بلى، ولكن لا للأسباب التي تقال لنا، ففي عام ١٩٨٠، كنا نكتب في الموجة الثالثة، ما يلي:

"إن الحادث السياسي الأكبر في زمننا، هو دخول جيشين كبيرين في

---

[25] السياف: هو الذي يحمل السيف ، استعداداً للشر .

[*] الظافر هنا، هو من يظفر بالانتخابات ، ويتولى الحكم.

معركة: أما الأول فهو يدافع عن حضارة: الموجة الثانية، وأما الثاني فهو الذي يزداد قوة، كما لو أنه بطل الموجة الثالثة. ويتمسك الأول بعناد بحماية المؤسسات المتصلة بقاعدة المجتمع الصناعي المهتم بالإنتاج الكثيف- أي الأسرة النووية، والتعليم الجماهيري، والدولة- الأمة الممركزة، وصيغة للحكم تعتمد على ما يشبه التمثيل الشعبي والنقابات الجماهيرية. وأما الثاني فإنه يرى أن المشكلات الكبيرة الأهمية المطروحة على عالم اليوم، بدءاً من مشكلة الطاقة، والحرب، والفقر، حتى مشكلة انحطاط البيئة، وانحلال الروابط العائلية، لا تستطيع أن نجد حلاً في إطار حضارة، من النموذج الصناعي.

لكن الحدود بين هذين المعسكرين ما تزال غامضة ومائعة. ولكل منا، نحن جميعاً، رجل هنا، ورجل هناك.. أما المنازعات فتبدو غامضة، دونما علاقة بينهما(أو بينها). وأكثر من ذلك أن هذين المعسكرين يتألفان كلاهما من جماعات عديدة تبحث عن إرواء مآربها، الأنانية الشديدة الضيق، من غير رؤية للكل. ومن جهة أخرى، ما من واحد من المعسكرين يملك التفرد بالفضيلة، والأخلاق. وهناك أناس شرفاء في الجانبين. بيد أن الخلافات بين هاتين المنظومتين السياسيتين والكامنة وراء السطوح، تظل كبيرة.

مؤامرات، من أجل الماضي

ولئن كان الجمهور العام، لا يزال، حتى اليوم، غافلاً عن الأهمية الحاسمة لهذا الفصل بين الطرفين، فذلك لأن الصحافة تقضي قسماً كبيراً من الوقت، في ترديد صدى المألوف السياسي المعتاد، أي الصراع بين طرفي الموجة الثانية اللذين يتنازعان رفات النظام القديم، ولكن هذه الجماعات، على الرغم من اختلافاتها، تسرع أو تستعجل في إقامة السدود أمام مبادرات الموجة الثالثة.

ولهذا حدث ما نعرفه عام ١٩٨٤[٢٦]، عندما رشح غاري هارت Gary Hart نفسه عن الحزب الديمقراطي، وكسب الانتخابات الأولية في نيوها مشير New Hamqshirc، بإعرابه عن تمنياته بقيام "تفكير جديد" . لكن زعماء للموجة الثانية القدماء، داخل الحزب الديمقراطي، جمعوا قواهم لقطع الطريق عليه وتزعيم Walter Mondalc، البطل الموثوق والصلب ضد الموجة الثانية..

---

[٢٦] ثلاث سنوات قبل أن يتهم بفساد حياته الشخصية.

ولهذا السبب أيضاً تعاون حديثاً النادريون Nadcricns، نادريو الموجة الثانية ضد الـ Alcna، مع البوكانيان Buchaniens، بوشانيي الموجة الثانية.[٢٧]

ولهذا السبب أيضاً لوحظ أنه عندما وضع الكونغرس، قانوناً حول البنى التحتية" عام ١٩٩١، وظف فيه ١٥٠ مليار دولار للطرق، والطرق الكبيرة (الأوتوسترادات) والجسور، وإزالة الحفر - ضامناً بذلك أرباحاً كبيرة لـ شركات الموجة الثانية،و للاستخدامات في نقابات الموجة الثانية. وفي الوقت نفسه، خصص المبلغ التافه، مبلغ المليار دولار لإقامة أوتوسترادات الإعلام المشهورة (Rcscau)ومهما تكن الطرق والأتوسترادات ضرورية، فإنها على كل حال، تظل جزءاً من البنية التحتية للموجة الثانية، على حين أن الشبكات الإصبعية Rcscauxdigitaux [٢٨]، تقع في قلب الموجة الثالثة. وليست المشكلة، في هذه المناسبة، أن نعرف ما إذا كان على السلطات العامة أن تساعد أو لا تساعد الشبكة الإصبعية، بل المشكلة هي اتصالها بعدم التوازن بين قوى الموجتين الثانية والثالثة في واشنطن.

وبسبب عدم التوازن هذا، لم ينجح نائب رئيس الجمهورية آل غور Gore- الذي كان له موطئ قدم في الموجة الثالثة- على الرغم مما بذله من جهد- في إعادة خلق الحكومة التي تتمتع بالروح التي تقتضيها الموجة الثالثة. وفي الحين الذي كانت فيه الشركات- بضغط من المزاحمة- تحاول يائسة أن تفكك بيروقراطياتها، واختراع أشكال جديدة للإدارة، خاصة بالموجة الثالثة، فإن الإدارات، المشلولة بنقابات موظفي الموجة الثانية، ظلت -إلى حد كبير- في المؤخرة: والخلاصة، إنها إذ ترفض أي إعادة لانبساط، وأي إعادة اختراع، نراها تحتفظ ببناها المعروفة في عهد الموجة الثانية.

هذا وإن نخب الموجة الثانية تناضل وتحارب بغية الاحتفاظ بماضٍ تجاوزه الزمن، بحكم أنها تحصل الآن على ثرواتها وسلطاتها، عن طريق تطبيق مبادئ الموجة الثانية. أما الأخذ بصورة حياةٍ جديدةٍ، فإنه قد يضع موضع البحث هذه الثروة وهذه السلطة. لكن النخب ليست وحيدة في هذا المجال. ذلك أن ملايين من الامريكيين الفقراء أو من الطبقة المتوسطة، تقاوم هي أيضاً هذا الانتقال إلى الموجة الثالثة، لأنها تخشى -وكثيراً ما تكون في هذا على حق- أن تبقى في

---

[٢٧] من الواضح أن المشار إليهم زعماء يمثلون اتجاهات متباينة، مع أو ضد الموجة الثالثة.

[٢٨] يبدو أن هذا الإصطلاح من عالم المعلوماتية، وربما عنى الإعلام باللمس

المؤخرة، وأن تفقد استخداماتها، و الانحدار بعض الشيء عن مستواها الاقتصادي والاجتماعي..

وإذا شئنا أن نفهم قوة العطالة، لدى كتائب الموجة الثانية في أمريكا، فإن علينا أن ننظر إلى ماوراء الصناعات القائمة على الجهد الجسدي. بل علينا أن ننظر إلى ما هو أبعد من نقاباتها وعمالها. ذلك أن قطاع الموجة الثانية يتمتع بدعم الـ Wall Street ورجاله الذين يضمنون له حاجاته. وكذلك فإنه مدعوم به من قبل المثقفين والجامعيين، الذين كثيراً ما يتقاضون رواتب حقيقية، بلا عمل حقيقي. وكثيراً ما يتلقون منحاً من المؤسسات والتعاونيات النقابية. أو من اللوبيات التي يخدمونها.

أما عملهم فإنه يقوم على جمع المعطيات الملائمة لأهوائهم، وتنميق الحجج والشعارات الأيديولوجية الخاصة بالموجة الثانية: مثال ذلك أن يقال: إن الإدارات ذات الإتصالات الإعلامية الكثيفة، غير منتجة، وإن مستخدمي هذا القطاع محكومون، بتقديم الهامبورغر لطالبيه، أو أن على الصناعة أن تعمل في إطار "الفبركة" (أي تظل دائماً دائرة، لتنتج إنتاجاً كثيفاً) وأمام هذا النوع من إقامة السدود، بصورة متصلة، فإنه ليسَ من المستغرب أن حزبينا السياسيين يعكسان فكر الموجة الثانية. ثم إن نظريات"النجعِ" التابعة لهذه الموجة، تكشف لنا عن شرح استسلام الديمقراطيين استسلاماً شبيهاً بردّ الفعل" لحلول بيروقراطية متمركزة، لحل مشكلاتٍ، من نوع أزمة الضمان الاجتماعي. وعلى الرغم من أنه يوجد رجل سياسي، متفرد، مثل نائب رئيس الجمهورية، غور Gore– وهو نائب رئيس الـ Congressionnal Clearing house on the future، سابقاً– الذي يعترف بأهمية التقانة المتقدمة، فإن الديمقراطيين يظلون شركاء في دعمهم للموجة الثانية، وشركاء إلى الدرجة التي يبقى فيها حزبهم، في كل ما هو شيء أساسي، مشلولاً أمام القرن الواحد والعشرين.

ومن هارت Hart، في الثمانينات، إلى Gore في التسعينات، نجد النواة الصلبة لوكلاء الحزب الديمقراطي، تمنع الحزب من السير على الطريق التي يشير إليها رؤساؤهم الأكثر بعد نظر.(أو الأكثر وعياً). وهكذا فإن الحزب يجد نفسه شبه فريسة لتصوره للواقع– أي واقع الياقات الزرقاء. وهذا النوع بين الإخفاق، لدى الديمقراطيين –العاجزين عن البروز كحزب مستقل(كما كان من قبل)– هو الذي يترك الباب مفتوحاً جداً لأعدائه. ولما كان الجمهوريون أقل تجذّراً في الشمال الشرقي الصناعي القديم، فإن الفرصة متاحة لهم للاتسام

بسماتهم، أي في الظهور كحزب الموجة الثالثة، على الرغم من أن رؤساءهم الأخيرين قد فوّتوا على أنفسهم هذه الفرصة.

وهكذا نجد الجمهوريين، يستسلمون، هم أيضاً، لما يشبه المنعكس الرضفي (أو الشرطي) في كل خطاب يتصل بالموجة الثانية.

ولا شك أن الجمهوريين على حق في الدعوة إلى خلع الأنظمة القائمة الموروثة ، على مقياس واسع، وذلك لأن الشركات بحاجة لكل المرونة لمجابهة المزاحمة العالمية.. ولهؤلاء الجمهوريين كل الحق في الدعوة إلى تخصيص الخدمات العامة، ذلك أن الادارات التي تستفيد من"اللا مزاحمة" تؤدي واجباتها الإدارية بصورة سنية بدرجة كافية. وللجمهوريين أيضاً كل الحق في الدعوة إلى الإستفادة، إلى أعلى درجة ممكنة، من الدينامية والقدرة على الخلق، اللتين تجعلان اقتصادات السوق ممكنة. إلا أنهم يبقون هم أيضاً، أسرى النظرية الاقتصادية المعروفة في الموجة الثانية. وحتى أنصار اقتصاد السوق الذين يستند إليهم الجمهوريون، مثلاً"، لم يحسنوا التلائم مع الدور الجديد للمعرفة.

ثم إن الجمهوريين مايزالون أسرى بعض العمالقة الذين ينتسبون إلى ماضي الموحة الثانية، وهم مدينون لها بأنديتهم المهنية، ولوبياتهم(جمع لوبّي)، وبطاولاتهم المستديرة التي تعرف فيها السياسة.

وتالتة الأثافي، هي أن لديهم ميلاً إلى الغضّ من قيمة الانقلابات الاجتماعية الضخمة التي يمكن توقعها من أي تغيير له عمق الموجة الثالثة. مثال ذلك أننا في زمن تصبح فيه الكفاءات عديمة القيمة(أو فات أوانها)، بين يوم وآخر، وجماهير المستخدمين من أبناء الطبقة الوسطى، الذين قد يكونون ممتازين في تخصصاتهم، كل هؤلاء يمكن أن يفقدوا فجأة أعمالهم، ويصبحوا بلا عمل، يدل على ذلك وضع الباحتين والمهندسين الكاليفورنيين، المختصين بمشاكل الدفاع، وهذه حالة مبئسة جداً. و ليس اقتصاد السوق، واقتصاد النقطة بعد النقطة اللذان جُمّدا وتحولا إلى عقائد لاهوتية، بالجواب الكافي. وعلى كل حزب ينظر إلى المستقبل، أن يلفت الانتباه إلى المشكلات القادمة، وأن يضع تدابير وقائية، تحول دون الوقوع فيها. مثال ذلك، هذه الثورة الإعلامية(الصحفية، وما يجاورها من وسائل الإعلام) التي يمكن أن تقدم أرباحاً صخمة للاقتصاد الناشئ من الثورة الإعلامية.. غير أن المشتريات التي تتم عن طريق الهاتف(أو الفاكس مثلاً). والخدمات الإلكترونية الأخرى، يمكن أن تقلل من عدد الدكاكين الصغيرة، في القطاع التقليدي للبيع بالمفرّق، الذي يتيح للشباب الضعفاء الإختصاص، أن يدخلوا في الحياة النشيطة(أو الفاعلة)..

ولكن يبقى اقتصاد السوق والديمقراطية، حيَّين، وعلى الرغم من التغييرات الضخمة، والاضطرابات القادمة، فإنه ينبغي على السياسة أن تكون بعيدة النظر، ووقائية أيضاً. بيد أن من الصعب أو من النكران للجميل، أن نطلب من أحزابنا السياسية أن تفكر فيما هو أبعد من الانتخابات القادمة.

والحزبان اللذان نملكهما، مشغولان بحقن الشوق في عروق وكلائهم. ومنذ بعض السنين، مثلاً، كان الديمقراطيون يتحدثون عن "إعادة التصنيع" أو عن إعادة بناء الصناعة الأمريكية، بأمل أن تجد عظمتها التي عُرفت لها في الخمسينات(والحقيقة أنهم يتحدثون عن عودة مستحيلة إلى اقتصاد الإنتاج الكثيف). وفي الوقت نفسه، كان الجمهوريون الذين وقعوا فيما يشبه الصورة في المرآة(الصورة المرءآوية) يعظّمون الشوق، بخطاباتهم عن الثقافة والقيم، كما لو أنه يمكن إعادة الإتصال بقيم عام ١٩٥٠ وأخلاقه –أي قبل ظهور التلفزيون العالمي(أو الكلي)، وقبل حبة منع الحمل، وقبل الطيران النفاث، وقبل الأقمار الصناعية، والحواسيب الفردية– من غير العودة، في الوقت نفسه، إلى المجتمع الصناعي ذي الإنتاج الكثيف الذي توسم به الموجة الثانية. وكان بعضهم يتحدث عن Rircer rouge، والآخرون يتحدثون عن أوزي وهارييت OZZIE et Harriette.

وكان الجناح الديني للحزب الجمهوري، يرى أن"الليبراليين" و"الإنسانيين" والديمقراطيين، هم المسؤولون عن تدهور الأخلاق. وهو لا يرى أن أزمة نظام الفيم لدينا تكشف عن أزمة أعمّ لحضارة الموجةِ الثانية. وبدلاً من أن نتساءل كيف ندعو إلى أمريكا جديدة من طراز الموجة الثالثة، غنية الكرامة، والأخلاق، والديمقراطية، كان أكثر رؤسائها يكتفون بتحبيذ العودة إلى الماضي. وبدلاً من التساؤل، عن: كيف نبني مجتمعاً أخلاقياً، عادلاً، غير متكتل، كان الكثيرون يقدمون لنا الانطباع بأن ما يريدونه حقاً في الواقع هو إعادة تكتيل وزيادة حجم الولايات المتحدة remassifier.

ومع ذلك، فإن هناك فرقاً بين الحزبين. فعلى حين أن التواقين إلى الموجة الثانية، داخل حزب الديمقراطيين، مؤتلفون ومجتمعون في النواة الصلبة، نجد أنهم لا يؤلفون إلا هامشاً من"المثارين أو المتعصبين في الحزب الجمهوري. فإذا عَبرّ هذا من قدرته على التجميع، وانفتح للتغيير، فإن المستقبل، يكون من، أو بسبب(العصبة المركزية) للحزب.

وتلك هي(أو ذلك هو) النداء الذي حاول Newt Gingrich، رئيس مجموعة الجمهوريين في الكونغريس، أن يعلنه، بنجاح محدود، أو يوصله إلى حزبه، فإذا

هو نجح، فإن الديمقراطيين يغامرون كل المغامرة، في التعلق بأهداب غبار الباحة السياسية.

وفي عام ١٩٨٠ كان لي أتويتر Lee ATWTER مستشاراً سياسياً مسموع الكلمة لدى الرئيس ريغان. ثم إنه، فيما بعد، صار رفيق الرئيسBush في ألعابه الرياضية، ومدير حملته الانتخابية. وبعد فترة قصيرة من انتخابات ريغان، وزّع نماذج من كتاب"الموجة الثالثة، على موظفي البيت الأبيض. ثم إنه اتصل بنا، وكان لنا في السنين التالية، محادثات منتظمة معه. وعندما كنا في آخر عشاء لنا يحضره هو، قلنا له: إن من المؤسف أن لا نجد لدى الديمقراطيين، رؤية إيجابية لأمريكة الموجة الثالثة. ورأى أتواتر أننا على حق، ولكنه فاجأنا بإضافة جميلة في الحديث، قال فيها"وحتى الجمهوريون لا يملكون ما تقول. " وأضاف شارحاً كلامه: إنه ما من حزب يملك صورة إيجابية عن المستقبل: "وهذا هو السبب في أن الحملة كانت سلبية إلى هذه الدرجة." لا ريب إذن أن قصر النظر في الجهتين يشعرنا بأن أمريكا قد افتقرت.

متنبئو الغد

مهما تكن أو تبدُ لنا قوى الموجة الثانية، فإن مستقبلها شديد القلق. وفي بداية العهد الصناعي، كانت قوى الموجة الأولى تسود المجتمع والحياة السياسية. وكانت النخب الريفية تبدو وكأنها ستظل تتحكم في الحياة العامة إلى الأبد. ولكن ذلك لم يكن صحيحاً... ولو أنها احتفظت بالسلطة، إذن لما كان للثورة الصناعية أن تغير صورة العالم.

إن العالم اليوم في طريقه إلى التغير. والأكثرية الساحقة من الأمريكيين، ليست مزارعين، ولا عمالاً، إلا أنهم يمارسون شكلاً أو آخر من أشكال العمل القائمة على المعرفة. وأهم الصناعات التي تتقدم في أمريكا بأكبر سرعة، هي الصناعات التي تملك الإعلام الأقوى. ولا يقتصر قطاع الموجة الثالثة على الإعلام المتقدم، أو الإليكترونيات أو البيوتكنولوجيات (أي الصناعات الإلكترونية. والتقانة الحيوية أو الحياتية). بل إنه، بفضل التصنيع المغمور بالمعلوماتية infonmatısc. يصل إلى كل القطاعات، بما في ذلك من إدارات مثل المالية، وأنظمة الحواسيب، وصور اللهو، ووسائل الإعلام، والاتصالات المتقدمة والخدمات الطبية، والاستشارة، والتنشئة والتعليم، وبالجملة، كل النشاطات القائمة على العمل العقلي، أكثر مما هي قائمة على القوة العضلية. ولن يطول الأمر

بشعب هذا القطاع، حتى يكون هو الفئة الناخبة، في الحياة السياسية الأمريكية.

وخلافاً "لجماهير" العصر الصناعي، نجد أن جماعة الموجة الثالثة، متنوعة جداً. وهي تتألف من أشخاص أو فرديات، تتميز باختلافها. بل إن اختلافها نفسه يعبّر عن نقص الوعي السياسي عندها. إنها أصعب على التوحيد من جماهير الأيام الخالية.

وعلى هذا، فإنه يجب على جماعة الموجة الثالثة أن تشغّل ما لديها من عقول مفكرة، وإنضاج إيديولوجية سياسية. إنها لما تتلق الدعم المنتظم للانتيليجانسيا في واشنطن،.فأنديتها ولوبياتها تظل جديدة نسبياً، وغير متسقة فيما بينها، ثم إن ما لدى وكلاتها من الأسلحة التشريعية، باستثناء نقطة واحدة هي الألينا Alena، حبث غلبت جماعة الموجة التانية ضئيل / قليل.

ومع ذلك، فإن هناك قضايا مصيرية(حاسمة) يستطيع الناخبون(من جماعة الموجة الثالثة) الذين هم على وشك أن يصبحوا الأكثرية) أن يتفقوا عليها، بدءاً من التحرير: أي التحرر من مجموعة القواعد والأنظمة، والضرائب، والقوانين العائدة للمجموعة الثانية، التي أسست لمصلحة بارونات العهد الصناعي، وبيروقراطيية. ولما كانت قد وضعت في العهد الذي كانت فيه الموجة التانية، تؤلف أو تشكل قلب الإقتصاد الأمريكي، فإنها -كتدابير- تعرقل اليوم تنامي الموجة الثالثة.

ولما كانت معايير الضرائب قد وُضعت بضغط من رجال المصالح الصناعية، مثلاً.. فإن مدة استهلاكها(المحسوب على أساس تغيير المصنع وأدواته بعمر ما أو زمن ما) تقتضي أن تكون المكنات والمنتجات، ذات حياة طويلة.. ولكن الأمر يختلف مع الصناعات المتقدمة التي تتجدد بسرعة، وخاصةً في الأنفورماتيك informatique. وحقاً فإن عمرها يقاس بالأشهر، بل وبالأسابيع.. وهكذا، فإن معيار الضريبة السابق يؤذي التقانة المتقدمة. ثم إن الاستنتاجات "المقبولة" حول نفقات"البحث" و"التنمية" تتحيّز للشركات الكبرى، التابعة للموجة التانية، ضد الشركات الديناميـة التي تشكل مركز الانطلاق للموجة الثالثة. والواقع أن الضريبة على ما لايحس به، ومالا يُشغل عمالاً كثيرين، ستكون متحيزة بالضرورة[٢٩] عند ما يحسب عدد العمال، وعدد المكنات، بغض النظر

---

[٢٩] ما من ضريبة تفرض من قبل السلطات العامة إلا وهي تتحيز للتوظيف المادي، ضد التوظيف الإعلامي، والموارد الإنسانية والتوظيفات اللامحسوسة الأخرى. وهذه، على ما نعلم، هي الأهم بالنسبة لشركات الموجة الثالثة.

عما فيها من حداثة، أو تقادم. ويبقى أخيراً أنه سيكون مستحيلاً أن تغيَّر هذه القواعد من غير أن تقوم معركة سياسية تحسم المشكلة..

إن شركات الموجة الثالثة ذات ميزات مشتركة. فهي فتية، بصورة عامة، بالقياس إلى تاريخ نشوئها، أو بالنسبة للعمر المتوسط لموظفيها. فإذا قورنت بشركات القطاع الصناعي، وجدنا أنها منظمة على أساس وحدات عمل صغيرة وهي توظف أموالاً أكثر من المتوسط(المألوف) سواء أكان ذلك في مجال الأبحاث أوالتنمية، أوالتنشئة، أم في الموارد الإنسانية. ذلك أنها دوماً تجاه مزاحمة عنيفة جداً ترغمها على التجديد باستمرار: ومن هنا تنشأ دورات حياة قصيرة، تحتاج إلى تجديد العاملين والأدوات والممارسات الإدارية. أما رأس مالها الحقيقي والأساسي، فإنه يتألف من رموز معشعشة في أدمغة مستخدميها. أفيمكن أن نتوقع من هذه الشركات وهذا النوع من الفعاليات أن تحترم قواعد اللعبة التقليدية، التي إذا هي طبقت عليها، كانت نوعاً من العقاب لها؟.

إن جزءاً كبيراً من قطاع الموجة الثالثة، يشغل نفسه بتقديم مجموعة هائلة ومتجددة من الخدمات. وبدلاً من التنديد بنشاط هذا القطاع من الخدمات، ولومه باستمرار على أنه مصدر قليل الإنتاجية، ألا يكون من الأفضل أن ندعمه، ونزيد ثروته(أو رأسماله)- أو، على أقل تقدير، تحريره من المعوقات القديمة؟ إن على أمريكا" طمعاً بتحسين صورة الحياة لشعبها، أن تقدم له الكثير من الخدمات، لا العدد الأقل منها. وهذا ما يعني: تقديم العمل لكثيرين من الناس، أو لكل الناس: بدءاً من صيانة الأجهزة الإلكترونية، إلى المخطط الجديد، مروراً بالمساعدين الطبيين.. وتقديم الخدمات للأشخاص المعمرين، والشرطة، ورجال الإطفاء، حتى رعاية الأطفال، وخدم البيوت إذا مست الضرورة، لا سيما إذا كان الأبوان يعملان. وعلى سياسة الاقتصاد الجديد، اقتصاد الموجة الثالثة، أن لا تنتقي الرابحين والخاسرين، بل أن تقضي على كل ما يعرقل تنمية المهن. وزيادة الخدمات، بحيث نجعل الحياة أقل توتراً، وغبناً، وإمحاءاً للذاتية، ولكن يبقى أن نلاحظ أن هذه المقاربة ليست من عناصر أو مطالب أي حزب سياسي.

وعلى الرغم من هذا النوع من التخلف، فإن محامي الموجة الثالثة يرتفع شأنهم يوماً بعد يوم. وهم يعبرون عن أفكارهم أكثر فأكثر بعيداً عن الأحزاب السياسية التقليدية، لأنه ما من واحد من الحزبين، انتبه لوجودهم، ونراهم يمضون ليزيدوا وجودهم في المنظمات المتزايدة العدد، كل يوم، والشديدة القوى، التي تتناثر داخل البلاد، وهم الذين يسودون المجتمعات الإلكترونية الجديدة التي

تتكاثر حول الـ : Imternet (الإنـترنيت) وهـم أيضـاً الذيـن يعملـون علـى تفكيـك وسائل إعلام الموجة الثانيـة، وعلـى خلـق حلـول بديلـة. أمـا الساسـة التقليديـون، الذين لا يريدون أن يفهموا هـذه الحقـائق، فسوف يكنسـون مـن الطريـق، تمامـاً كالنواب الإنجليز في القرن التاسع عشر الذين كانوا يتحينـون الفرصـة للاستفادة مـن الرواتـب دون عمـل لأنهـم كـانوا منتخبيـن.. مـن الضواحـي الفاسـدة..(مـن القصبات الغضة) ..

وحتى الآن لم تجد قوى الموجة الثالثة ناطقاً باسمها فـي أمريكـا. فـإذا وجـد حزب يتكلم بلسانها، فإنه بالتأكيد سيسيطر على مستقبل أمريكا. ومنذ الآن، سنجد أو سنرى من خلال ركام القرن العشرين الموشـك علـى الانتهـاء ظـهـور أمريكـا جديدة. مختلفة جوهرياً من التي سبقتها.

□□□

الفصل الثامن

مبادئ جدول أعمال للموجة الثالثة

عندما نواجه عاصفةً من التغيرات الهائلة التي تحيط بنا من كلّ جانب، ونرى أنها تتطلب أجوبة تزدادُ سرعة، كل يوم، يشعر الإنسان أنه يسبح أكثر فأكثر على موجةٍ عميقة لا شيء يُوقفها. والواقع أن هذه هي الحال، في كثير من الأحيان، وربما استطعنا، كهاوي السباحة SURFEUR، أن نستفيد من طاقة الموجة لكي نمضي إلى الأمام.

وهذه الموجةُ الثالثةُ التي وصفناها سابقاً، تستطيع أن تمضي ببلادنا إلى مستقبل أفضل وأكثر مدنية، وأغنى كرامة وديمقراطية، ولكن لن يتم أيّ شيء من هذا النوع إلا بعد أن نُحسن تمييز السياسة والسياسات الاجتماعية للموجة الثالثة من مثيلاتها أو ما يقابلها في الموجة الثانية. ولما لم يقم الناس بهذا التمييز النقدي، فإن كثيراً من التجديدات الحسنة النية يبدو، وكأنه يزيد الأشياء خطورة.

ونحن نعرف آلام الولادة التي تعانيها حضارة جديدة، لم تقم مؤسساتها بعد، ولم تستقر في مكانها. وإذا شاء أصحاب القرار أن يعرفوا ما يفعلون فإن رجال السياسة، والمواطنين الفاعلين سياسياً، بحاجةٍ ماسةٍ إلى تعلم تمييز المقترحات المعدّة لدعم النظام المتهاوي، نظام الموجة الثانية، من تلك التي من شأنها أن تيسر الموجة التالية لها، أي حضارة الموجة الثالثة.

وهنا نجد أن بعض الإيضاحات تفرضُ نفسها.

١-هل تشبه مصنعاً ما؟

أصبح المصنع ذلك الرمز الأساسي للحضارة الصناعية. ولقد أصبح هذا -في الواقع- نموذجاً يحتذى لأكثر مؤسسات الموجة الثانية. ويبقى بعد ذلك أن المصنع الذي عرفناه تغيب صورته في الماضي تدريجياً وتجسد المصانع مجموعة مبادئ مثل الإنتاج طبقاً لنموذج واحد، والمركزية والبيروقراطية والتفوق maximisation

.أما إنتاج الموجةِ الثالثة فإنه إنتـاج بعدَ -مصنعي Kast- usinıcre يقوم علـى مبـادئ جديدة. وهو يصنع في منشآت قليلة الشبه بالمصانع. والحقيقة أنه يتم أكثر فأكثر فـي البيوت أو في المكتب، وحتى في السيارة أو الطائرة.

وأيسرُ وسيلة وأسرعها لملاحظة مقترح ما وللموجة الثانية، سواء أكان ذلك في الكونغريس، أم في شركةٍ ما، هي أن نرى، عمداً أو على غير عمد، ما إذا كان المقترح المشار إليه مستلهماً أم غير مستلهم من النموذج المصنعي؟

وفـي الولايـات المتحدة، علـى سبيل المثـال، تعملُ المـدارسُ كمـا تعمـل المصانع، مخضعة المـادة الأوليـة (أي الأطفـال) لتعليم مُنهـج متمـاثل، ولتفتيش روتيني. فإذا كنا أمام اقـتراحٍ يهدف إلـى تجديد النظـام الـتربوي، وجدنـا أمامنـا سؤالاً بسيطاً يطرح نفسه: ترى هل هذا الاقتراح معد لجعل المعمل، أكثر نجعـاً، أو أنه تصوّر على ما ينبغي له، لكي يتخلص من النظـام المصنعـي، والتعويـض عنه بتعليم مُفرّد ındıvidualısc، على القياس؟ وفي وسعنا أن نطرح على أنفسنـا، السؤال ذاته، فيما يتصـل بكل تشـريع، أو بالصحـة، أو بالتـأمين الاجتمـاعي، أو حـولَ اقـتراح بإعـادة النظـر فـي البيروقراطيـة الفيدراليـة. وأمريكـا بحاجـة إلـى مؤسسات جديدة، تبنى على نماذج ما بعد البيروقراطية،، وبعد المصنعية.

أما إذا كانت المقترحات تحاول تحسين عمليات النسق المصنعـي وحـده أو إنشاء مصنع جديد. عندئذ يمكنها أن تكون ما تريد ولكن من المؤكـد أنهـا ليسـت من الموجة الثالثة في شيء.

٢-هل تكثف المجتمع

إن الناس الذين كانوا يديرون مصانع الاقتصاد الماضي، القائمة علـى القوة الخام، كانوا يحبون كثرة العمال المنتظرين والقابلي التبادل، وخاصة الذين كـانوا لا يطرحون أسئلة أثنـاء العمـل، حـول سلاسـل الـتركيب، أو حـول تجميـع مـواد الشيء المصنوع، وعندما كان الانتاج بالجملة، كان التوزيع والتربية الجماهيريـة ووسائل الاعلام وصور اللهو الجماعية تنتشر داخل المجتمع. وهكذا فإن الموجـة الثانية قد أنشأت "الجماهير" أيضاً.

وبالمقابل فإن اقتصادات الموجة الثالثة ستلزم الشركات (بـل سيكون الميـل لديها، إلى تفضيل) عامل مختلف جداً أي إلى عامل يفكر ويطرح أسئلة، ويجـدد، ويغامر، أي إلى عمال لا تسهل مبادلتهم.. وبتعبير آخر، إن الموجة الجديدة تؤثر التفرد (وليس هذا بالضرورة كالفردية).

ويميل الاقتصاد العقلاني أو الدماغي الجديد إلى تكوين التنوع الاجتماعي. ذلك أن الإنتاج المعلم informatici [٣٠]و المعلوماتي والذي يتم "على القياس" ويتيح المجال لأساليب حياة مادية مختلفة كل الإختلاف. ويكفي أن تلقي نظرة إلى الـ wal- mart الموجود في زاوية الشارع مع الـ ١١٠٠٠٠ منتج. أو أن نرى أن أنواع القهوة الكثيرة التي يعرضها starlcucks والمقارنة بينها وبين ما كان يوجد منها، منذ بعض السنوات فقط. ولكن الأمر لا يتعلق بالأشياء وحدها، ذلك أن الموجة الثالثة تبعثر أو تنوّع الثقافة أيضاً، وهي شيء هام جداً. ولا يكفيها هذا، بل إنها تنوّع القيم والأخلاق، أو تنوّع هذه جميعاً. إن وسائل الإعلام، المتنوعة توصل إلى الثقافة عدداً كبيراً من الرسائل المتناقضة أحياناً.

ثم إن أشكال العمل، وكذلك صور اللهو، والفن، والحركات السياسية تتنوع، كما تتنوع أنظمة المعتقدات الدينية. ويلاحظ الإنسان في أمريكا المتنوعة العروق والسكان، أن هذه الفئات القومية، واللغوية والعرقية، ستتكاثر أيضاً.

ويعمل أنصار الموجة الثانية على إصلاح المجتمع الجماهيري dc masseأما أنصار الموجة الثالثة فإنهم يحاولون أن يجعلوا التناثر " التنوع" demassification مفيداً.

٣-كم بيضة في السلة نفسها

إن تنوّع المجتمع وتعقيده، في عهد الموجة الثالثة، يوقع الاضطراب في المنظمات الشديدة التركيز، وكان التركيز (أو المركزة) في قمة السلطة، وسيلة كلاسيكية لجماعة الموجة الثانية، لحل المشكلات، أو محاولة ذلك. ولئن كانت المركزية ضرورية أحياناً، فإن الإفراط في مركزية المصارف يعني أن تضع بيضاً أكثر مما يجب في السلة نفسها، في اتخاذ القرار- ومن هنا يكبر العبء ويتثاقل. أما في أيامنا هذه، في واشنطن فإننا نجد الكونغرس والبيت الأبيض، يتخذان عدداً كبيراً من القرارات في كل المواضيع، وفي مجالات معقدة متجددة باستمرار لا معرفة لهما بها إلا في الحد الأدنى.

وبالمقابل فإن مؤسسات الموجة الثالثة، تضع المزيد من القرارات الممكنة في أيدي الناس (أو تجعل القرارات تنتقل من القمة إلى القاعدة). وهكذا فإن الشركات تسرع في ترك المزيد من السلطات، لأيدي المستخدمين، لا عن غيرية، ولكن لأن رجال القاعدة، كثيراً ما يكونون أكثر علماً، وخبرة، وفي

---

[٣٠] نترجم كلمة démassifin بكلمة بعثر، ويمكن أن نقول: نوّع.

وسعهم أن يردوا على الأزمات والظروف الطارئة، بسرعة أكبر من التي يستطيعها رجال السلطة.

أما وضع البيض في مجموعة سلال، لا في واحدة منها، فإنه ليس بالأمر الحديث، ولكنه فكرة لا يحبُها أنصار الموجة الثانية.

٤-أعمودي، أم ضمني

كانت منظمات الموجة الثانية تزيد - على نفسها مع الزمن- تراكم الوظائف، وتسمن أكثر فأكثر، لكن منظمات الموجة الثالثة، بدلاً من أن تضيف إلى عملها وظائف جديدة، سعى منها أو تحتزلها لكي تبقى رقيقة. وبحكم ذلك فإنها تتجاوز الدنياصورات، عندما نقترب من العهد الجليدي.

إن منظمات الموجة الثانية تجد بعض الصعوبة، في كبح ميلها إلى الدمج العمودي integration verticle أي الفكرة القائلة: إذا شئنا صنع سيارة، فيجب أن تستخلص فلزات الحديد، وحمله إلى مصانع الصلب، وإنتاج الصلب، ثم نقله إلى مصنع السيارات. وبالمقابل فإن شركات الموجة الثالثة تختزل أكبر عدد من المهام الممكنة، وتدعها أحياناً كثيرة: لأيدي شركات أكثر اختصاصاً وتعتمد على تقانات قادرة على العمل بسرعة، وبسعر أرخص، وفي النهاية، نجد الشركة قد أفرغت عمداً من رجالها وأن الأشخاص ردّوا إلى الحد الأدنى، والمهام منفذّة في أمكنة متناثرة، وأن المنظمة نفسها أصبحت تبعاً لكلمة أوليفيه ويليامسون (من بركليه) "عُشٌ عُقود" وهذه المنظمات الصغرى، اللامرئية جزئياً، على ما يشرحه لنا شارل هاندي Carles Handy من شركة London Business Scool تصبح منذ الآن " ركائز عالمنا ".

ويضيف هاندي قائلاً: إن لعبتٌ أن يريد بعضنا ألا يعمل مباشرة من أجلها. ذلك أننا ستبيعها خدماتنا، وستتعلق ثروة شركاتنا بها وليس هاندي وويليامسون بالوحيدين اللذين يصفان هذا النوع الجديد جذرياً من التنظيم "المتخيل" الذي تجعله تقانات الإعلام والاتصال ممكناً في عهد الموجة الثالثة.

وقدّمت هيدي توفلر، الشريكة في تأليف هذا الكتاب والكتب الأخرى التي استمد منها هذا الكتاب، تلك الفكرة الهامة، فكرة المطابقة Congwenu وخلاصتها أن على القطاع الخاص والقطاع العام، كيلا يختنقا يجب أن ينتظما بصورة متطابقة. فالقطاع الخاص ، محمول اليوم بطائرة أسرع من الصوت، على حين أن القطاع العام لم يفرغ بعد حمولته في مدخل المطار.

أفنقيم سياسة، أو برنامجاً؟ اسأل من هو الذي عليه أن ينفذها أو ينفذه- أهم عموديون أم المضمرون؟ والجواب هو الذي سيقدّم قرينة تسمح بالحكم عما إذا كان الحل المتصور يمضي فقط باتجاه تطوير الماضي الذي أصبح عصياً على الانقياد أم أنه يهيء المستقبل.

٥-أيرفع من شأن الأسرة؟

كانت الأسرة الموسّعة، قبل الثورة الصناعية، هي النوع الغالب، وكانت حياتها تدور حول البيت المشترك، فهناك كان الناس يعملون ويعنون بالمرضى، ويربون الأطفال. بل إن هذا البيت هو مجال اللهو والمكان الذي يُهتم فيه بالأكبرين عمراً. إن الأسرة ، أيام الموجة الأولى، كانت مركز العالم الاجتماعي.

أما انحطاط هذه المؤسسة فإنه لم يبدأ مع الدكتور سبوك DR SPOCK ولا مع PLAY BOY (المجلة المفرحة للشباب) بل بدأ عندما قامت الثورة الصناعية بتجريد الأسرة من أكثر وظائفها. إذا لقد انتقل العمل إلى المصانع والمكاتب. ثم أرسل بالمرضى إلى المستشفى، والصغار إلى المدرسة، والأزواج إلى السينما، والكبار عمراً إلى بيوت المتقاعدين (دور السعادة). وعندما دفع بكل المهام إلى الخارج، لم يبق شيء غير الأسرة النووية، التي يقوم انسجامها لا على الوظائف أو الأعمال المنجزة من قبل عضويها بالدرجة الأولى، بل على علاقات نفسية، ما أسهل أن تقطع.

لكن الموجة الثالثة تعيد إلى الأسرة والمنزل، كل أهميتهما، إنها تَرُدّ إليها عدداً من الوظائف المضيعّة، التي كانت في الماضي تجعل منها الخلية الأولى للمجتمع، ويقدّر عدد الأمريكيين الذين يعيدون إلى المنزل (لنقل الشقة) جزءاً من أعمالهم، مستخدمين ، الفاكس والهاتف وتقانات أخرى من الموجة الثالثة، بحوالي ثلاثين مليوناً. وكثيرون من الأهل يفضلون تربية أبنائهم في البيت. إلا أن التغيير الحق سيتم في اليوم الذي يدخل فيه "التلفزيون -الحاسوب" إلى البيوت، ؛ يدمج هذا كله بالتربية. والمرضى ما سيكون شأنهم؟ ونلاحظ الآن أن عدداً أكبر فأكبر من المهمات الطبية التي كانت تتم في المستشفى أو في عيادات الأطباء -من اختبارات الحمل إلى قياس الضغط - صارت الآن تتم في المنزل. وفي هذا كله ما يحمل على التفكير بأن السقف العائلي يستعيدُ شيئاً ما من أهميته، وإن دور الأسرة يتنامى- ولكنها الآن أسرة متنوعة الأشكال: بين النووية، وبين الموسعة، وحتى الأسرة التي تجمع بين عدة أجيال تحت السقف

نفسه".. منهم أناس تزوجوا مرة ثانية، وبعضها كثيرة الأفراد، وبعضها محدودة العدد، أو بدون أطفال، وقد يوجد بين هؤلاء من اختار مبكراً أن يكون له أطفال، ومنهم من اختار الانتظار حتى بلوغ سن النضج. وهذا التنوع في البنية العائلية، يعكس صورة التنوع التي نجدها في الاقتصاد والثقافة، بمقدار ما يتفتت مجتمع الجماهير العائد للموجة الثانية.

والمفارقة هي أن عدداً من دعاة القيم العائلية لا يخدمون تعزيز الأسرة، عندما يدعون إلى العودة إلى الأسرة النووية: فهم يحاولون استعادة النموذج العام، الذي كان سائداً أيام الموجة الثانية. فإذا كنا نريد حقاً دعم الأسرة وأن يعود البيت ليصبح مؤسّسة مركزية، فإن علينا أن ننسى الأسئلة الهامشية وأن نقبل التنوع، وأن نعيد إلى الأسرة مهام كبيرة.

وكقاعدة عامة، نقول إن أمريكا هي التي يعيّن لها المستقبل موعداً. وإذا كنا نتألم من انهيار مؤسساتنا القديمة، فنحن أيضاً رواد حضارة جديدة. وبتعبير آخر، نحن مضطرون إلى العيش في وضع شديد القلق، يصعب معه التنبؤ، بالكثير من انعدام التوازنات، والاضطرابات والانقلابات، وعدا ذلك، فإنه ما من أحد يستطيع الادعاء بأنه يعرف الكلمة التي سيقولها التاريخ، أو أن يعرف إلى أين نمضي، حتى ولا أن يقول: إلى أين يجب أن نمضي. وفي وسط هذا الضباب، يجب أن نتقدم ونحن نتلمس الطريق، دون أن نهمل أية مجموعة. ومن شأن هذه المعايير القليلة، أن تساعدنا على تمييز السياسات المتجذّرة في الماضي، ماضي الموجة الثانية، من تلك التي تستطيع أن تهيئ مستقبل الموجة الثالثة. وكل قائمة من المعايير تشتمل، مع ذلك، على شيء من الخطر، هو أن يحاول بعض الناس تطبيقها بصورة آلية، أو بحرفيتها، أو حتى بشيء قليل أو كثير من التعصب الأعمى. وفيما عدا وزنة مناسبة من حب المرح وحسّ النسب (أي أن يقدر الإنسان نسبة الأشياء بعضها إلى بعض وتبعاً لأهميتها) فإن التسامح مع الخطأ، والالتباس، وبصورة خاصة، سمة التنوع، كل هذا هو جزء من التجهيزات المساعدة على البقاء التي ينبغي أن نحملها معنا في اللحظة التي نريد فيها القيام بهذه الرحلة المدهشة والغريبة، إلى الألف الثالث من تاريخنا. وعلينا أن نتهيأ أحسن التهيؤ إلى ما عساه أن يكون النزهة الفائقة الغرابة في التاريخ.

□□□

الفصل التاسع

رسالة الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين

أيها الآباء المؤسسون

إنكم الثوريون الموتى أنتم، رجالاً ونساءاً ومزارعين، وباعة، وصناعاً، ومحامين، وعمال المطابع، والهجائين، والتجار، والجنود، الذين أسسوا جميعاً أمة على الشواطئ البعيدة لأمريكا، إن بينكم أولئك الخمسة والخمسون الذين اجتمعوا في الصيف الحار لعام ١٧٨٧ في فيلادلفيا، لكي يكتبوا هذه الوثيقة الخارقة للعادة، التي هي دستور الولايات المتحدة. أنكم أنشأتم وابتكرتم مستقبلاً، أصبح الآن حاضرنا.

إن هذا النص، وإعلان حقوق الإنسان، الذي جاء متمماً له عام ١٧٩١ واحدة، بلا ريب، من قمم التاريخ الإنساني. ونخلص منه إلى أنكم كنتم فيه مرغمين –بحكم خوفكم من أن تنهار حكومة أصيبت بالعجز، ومشلولة بحكم مبادئ غير متلائمة مع العصر، وببنى تجاوزها الدهر وكنتم محمولين بموجة الأحداث العميقة.

واليوم أيضاً، نجد هذه المبادئ محركة للمشاعر، كما حرّكت مشاعر الملايين من الناس، على هذه الأرض. وإنه لعسير علينا أن نقرأ بعض مقاطع من كلام جفرسون أو باين PAYNE من غير أن يمضي بنا جمالها، ومعناها العميق، إلى حافة ذرف الدموع.

إننا نريد أن نشكركم، أنتم الثوريين الموتى، لأنكم عملتم بصورة، تجعلنا، نحن، نعيش نصف قرن، باعتبارنا مواطنين أمريكيين، تحت حكم القوانين، لاتحت حكم الأشخاص، ونريد شكركم أيضاً بصورة خاصة، من أجل هذا الشيء الثمين الذي هو حقوق الإنسان، الذي جعلنا نتمكن من التفكير والتعبير عن آراء غير شعبية، ولأنكم عشتم بين حضارتين –أي في نقطة تشعب عالم

زراعي قديم تهزه علائم العالم الصناعي القادم –وفهمتم معنى النقاء السياسي.

وهكذا فقد فهمتم لماذا كان ضرورياً أن يعاد النظر في الدستور الأمريكي، وأن يُغيّر – لا من أجل اقتطاعات واضحة في الموازنة الفيدرالية، أو لإبراز هذا المبدأ المحدود أو ذاك، ولكن من أجل توسعة مجال إعلان الحقوق، مع الأخذ بعين الاعتبار تهديدات كانت خارج دائرة التصور. وكانت سيئة تثقل كاهل الحرية. ومن أجل خلق بنية جديدة لحكومة قادرة على اتخاذ قرارات ذكية وديمقراطية لا يستغنى عنها، إذا أردنا البقاء على قيد الحياة في أمريكا، أمريكا الموجة الثالثة. أمريكا القرن الواحد والعشرين.

ونحن لا نحمل معنا نموذج الدستور القادم، ونحذر من أولئك الذين يعتقدون أنهم وجدوا الجواب، على حين أننا ما نزال نحاول صياغة الأسئلة، ولكن الوقت قد حان لكي نتخيل خيارات كلّها جديدة، وأن نناقش، ونتشاور، ونتخيل من الألف إلى الياء هندسة الديمقراطية الآتية غداً.

وكل ذلك لا في جو شكس أودوغماتي، ولا في ثورة غضب، ولكن على أساس أوسع التشاور والمشاركة السلمية للجمهور –ذلك أننا بحاجة إلى أن نحتمع لكي نعيد خلق أمريكا.

وكان ينبغي أن تفهموا هذا الأمر، في أيامنا هذه. أو لم يكن رجل من زمانكم – أعني جيفرسون– يعلن بعد تفكير ناضج بأن "بعضهم ينظرون إلى الدساتير باحترام يشبه التقديس، ويعتبرونها كتابوت عهد، مفرط القداسة، بحيث لا يمكن معها مسّه.إنهم يعزون إلى العهد السابق حكمة أكثر من الحكمة الإنسانية. ويصرون على أن عملهم لا يمكن تصحيحه. ونحن حقاً لسنا من أنصار من يقول بأنه يجب أن يكثر من التعديلات، من غير أن تكون قد برهنت على سلامتها.. ولكننا نعرف أيضاً أن الدساتير والقوانين ينبغي أن يسيرا متوازية واليد باليد، مع تقدم العقل الإنساني. وبمقدار ما تنشأ اكتشافات جديدة، وتظهر حقائق جديدة. وبمقدار ما تتقلب الأفكار على حسب الظروف المتغيرة، يكون على المؤسسات أن تتقدم هي أيضاً، وأن تتزاوج مع عصرها.

ومن أجل هذه الحكمة، نشكر السيد جيفرسون الذي ساهم في خلق نظام، انتفع به الناس لمدة طويلة، إلا أن عليه الآن، بدوره، أن يموت، لكي يحل محله نظام آخر.

الفين وهيدي توفلر.

ومن المؤكد أن في بلاد كثيرة، أناساً كثيرين سيعبرون لو أتيحت لهم الفرصة، عن عواطف مماثلة لتلك التي تحتويها هذه الرسالة المتخيلة. ذلك أن غفلة حكومات معاصرة كثيرة، ليست بسر مكتوم، ونحن الوحيدون الذين اكتشفنا هذا السر. وكذلك فإن هذا البؤس ليس ببؤس مقصور على الأمريكيين. إنه لا يمكن الخروج منه إلا بإنشاء حضارة للموجة الثالثة على أنقاض مؤسسات الموجة الثانية. ولابد من إقامة بنى سياسية جديدة "مناسبة، في عدد من البلاد في الوقت نفسه، وهذا مشروع شاق، لكنه ضروري، بل إن حجمه يصيبنا بالدوار، وسيحتاج بلا أدنى شك إلى زمن طويل.

وتبعاً لكل الاحتمالات، لا بد من خوض معركة مديدة لإعادة النظر إعادة كاملة، أو لإلقاء الكونغرس في سلة القمامة، هو واللجان المركزية والمكاتب السياسية للدول الصناعية الشيوعية، والجمعية الوطنية الفرنسية، ومجلس اللوردات، والبوندستاغ، والدييت الياباني، والوزارات الشديدة التضخم، والإدارات المتحصنة بقوة العدد غير القليل من الدول، والدساتير والمكنات القضائية، أي لا بد من تعديل كبير للجهاز الثقيل، المتزايد الصعوبة على التداول لأنظمة الحكم التمثيلية.

إلا أن هذه المعركة لن تقف عند حدود الأمم. وخلال أشهر أو عشرات السنين القادمة، سيكون على مكنة صناعة القوانين الكلية (أوالشاملة) في جملتها- من الأمم المتحدة من جهة أولى، إلى الجمعية المحلية، أو المجلس البلدي، من الجهة الثانية – أن تجابه هجوماً متزايداً "لا يقاوم إلى فرض إعادة التشكيل".

وعلى كل هذه البنى، أن تتغيّر تغيراً أساسياً، لا لأنها سيئة في الجوهر، ولا لأنها خاضعة لرقابة هذه الطبقة أو تلك، ولهذه الفئة أو تلك، ولكن لأنها أقل فأقل إجرائية، ولأنها لم تعد متلائمة مع حاجات عالم تطورّ تطوراً أساسياً. وحباً بإنشاء نظم للتحكم، متجدّدة وقابلة للبقاء، وبإنجاز ما سيكونُ المهمة الأساسية والعظمى أهمية لجيلنا- فإنه سيكون من الضروري أن نقذف إلى البحر بكل المحنطات المتراكمة التابعة للموجة الثانية، وأن نعيد التفكير بالحياة تبعاً لثلاثة مبادئ أساسية، وهي مبادئ ربما بدت وكأنها أحجار الزاوية الثلاث لحكومات الموجة الثالثة.

سلطة الأقليات

أما المبدأ الأول – وهو مبدأ مخالف للمألوف –في حكم الموجة الثالثة، فإنه مبدأ سلطان الأقليات. وخلاصته هي أن الحكم الخاضع لنظام الأكثرية وهو نظام أساسي في العهد الصناعي –يتزايد تهافتاً على مرّ الأيام. وليست الأكثرية بالأمر المهم، بل الأقلية هي الشيء المهم، وعلى نظم الحكم السياسية أن تترجم هذا الواقع.

كان جيفرسون مرة أخرى – وهو الذي يعبّر عن رغبات الجيل الثوري – يؤكّد أن على الحكومات أن تنقاد كل الانقياد لقرارات الأكثرية". وكانت الولايات المتحدة وأوروبا في بداية عهد الموجة الثانية، تبدأ عندئذ تلك المسيرة الطويلة التي كان عليها أن تحوّلها إلى مجتمعات صناعية جماهيرية. وكان مفهوم الأكثرية يناسب حاجات مثل هذه المجتمعات. وما ديمقراطيتنا الجماهيرية الحالية إلا التعبير السياسي عن إنتاج واستهلاك وتربية للجمهور وللإعلام الجماهيري وللمجتمع الجماهيري.

ولكننا رأينا أننا نخرج اليوم من العهد الصناعي. وأن المجتمع يتناثر بسرعة. وفي مثل هذه الشروط يكون من الصعب أكثر فأكثر –إذا لم نقل مستحيلاً– أن نجمع أكثرية أو حتى تحالفاً حكومياً. ولهذا فإن هولندا وإيطاليا بقيتا أحياناً ستة أشهر (لهولندا) أو خمسة (لايطاليا) من دون حكومة. ويعلن الاستاذ في العلوم السياسية WALTER Dean BURNHAM ويترديمن برنهام من الماساشوسيت أو لتقل من معهد ماسوشوسيت للتكنولوجيا. "إنني لا أرى اليوم من أساس لأكثرية حقيقية حول أية قضية".

وبدلاً من مجتمع قوي التراتب، تتحالف فيه جماعات كبرى لتأليف الأكثرية، سيكون لدينا مجتمع خليط من العناصر، توجد فيه آلاف من الأقليات، الكثير منها في وضع لا يستقر على حال، فتراهم يدورون ويتخابطون بغية خلق تراكيب موقتة، قلّما يبلغ تآلفها حدود الـ ٥١٪ حول المشكلات الكبرى. وهكذا فإن انبثاق حضارة الموجة الثالثة، يُضعف أو يقلل من مشروعية الحكومات.

وكذلك فإن هذا الانبثاق يضع موضع البحث مسلماتنا التقليدية المتصلة بعلاقة "القاعدة" (أي قاعدة الأكثرية) بالعدالة الاجتماعية. وأثناء أو طيلة عهد الحضارة الزراعية (الموجة الأولى) ظلت المعركة حول انتصار قاعدة الأكثرية إنسانية وتحريرية. ويمكن أن نقول مثل هذا عن البلاد التي تمضي إلى التصنيع،

مثل جنوب افريقيا. ولقد كانت قاعدة الأكثرية، في عهد الموجة الثانية، شبه مرادفة للانتصار، بالنسبة للفقراء، لأن هؤلاء كانوا يشكلون الأكثرية.

أما اليوم، وفي البلاد التي تعصف بها ثورة الموجة الثالثة، فإن العكس هو الصحيح،. ذلك أن الفقراء حقاً لم يعودوا يشكلون الأكثرية بالضرورة. وقد أصبحوا في عدد لا بأس به من الأمم- تماماً كبقية الناس، أقلية بين الأقليات.

وعلى ذلك يمكن القول: إن قاعدة الأكثرية لم تعد معياراً للمشروعية المتوازنة، ولكنها أيضاً -وبالإضافة إلى ذلك- ليست حتماً إنسانية أو ديمقراطية في المجتمعات الماضية إلى حضارة الموجة الثالثة.

ومن عادة أيديولوجيي الموجة الثانية أن يأسفوا على انهيار المجتمع الجماهيري. وبدلاً من النظر إلى التنوع الغني الذي ينشأ عن ذلك، كما لو أنه الأرض الخصبة للتقدم الإنساني، نراهم يدينونه، من حيث أنه تجزؤ أو "بلقنة" ويجعلونه مسؤولاً عن أنانية الأقليات. لكن هذا التفسير العامي، ينظر إلى الأثر، كما لو أنه السبب. ذلك أن العدوان المتزايد للأقليات لا ينشأ، فعلاً، عن نموّ مفاجئ للأنانية، بل هو انعكاس -بين أشياء أخرى- لمقتضيات ذاتية للطريقة الجديدة في الإنتاج، التي يقتضي وجودها مجتمعات أكثر تنوعاً وألواناً، وأعظم انفتاحاً، واختلافاً، من كل المجتمعات التي عرفها الناس في الماضي.

وفي وسعنا إما أن نقاوم هذا التنوع بمعركة كبيرة من رجال المؤخرة، إنقاذاً لمؤسسات الموجة الثانية وإما أن نعترف بالتنوع، وتغيير المؤسسات تبعاً له. ولا يمكن أن نطبق الاستراتيجية الأولى، إلا بالاعتماد على طرائق جماعية، وهي تؤدي بالضرورة إلى ركود اقتصادي وثقافي. أما الطريقة الثانية، فإنها تطل على التطور الاجتماعي، كما تطل على ديمقراطية القرن الواحد والعشرين القائم على مبدأ الأقليات.

وطمعاً بإعادة بناء الديمقراطية كما ينبغي للموجة الثالثة، يكون علينا، في هذه الحال، أن نلوي عنق العقيدة المخيفة- على كونها خاطئة- التي ترى أن التنوع المتزايد يزيد، آلياً، خطورة الصراعات داخل المجتمع. والواقع أن العقيدة المعاكسة يمكن أن تكون معقولة ومقبولة كالأولى. ذلك أن الصراع ليس ضرورياً للمجتمع فقط: بل هو أيضاً، مطلوب ومُتمنّى في بعض الحدود. فإن أراد مئة شخص ليس لديهم ما يفقدونه أن يتملكوا الشيء نفسه، فإنهم سيتضاربون بالأيدي. وبالمقابل إذا كان لكل واحد منهم هدف مختلف، فإنه سيكون من الأجدر لهم أن يتفاوضوا وأن ينشئوا علاقات تكافلية، فإذا نحن قمنا

ببعض الاصلاحات المناسبة، وجدنا في التنوّع ضماناً لحضارة مريحة وثابتة.

وفي رأينا أن غياب المؤسسات السياسية المناسبة هو الذي تثير الأقليات وتدفعها، حتى إلى العنف، هو المسؤول عن عنادها وتطرفها. وهو الذي يجعل الأكثريات تفقد أكثر فأكثر.

ولن نحل هذه المشكلات، بزيادة التناقضات، ولا باتهام الأقليات بالأنانية (كما لو أن النخب والخبراء الذين يقومون بخدمة الأكثرية لا تبتغون إرواء المصالح الشخصية). والحل هو إنشاء إجراءات خلاقة وديناميـة، تأخذ التنوع بعين الاعتبار، وتجعله مشروعاً وتُحدث مؤسسات جديدة قادرة على الاستجابة.

ولعل مؤرخي الغد، يجدون في التصويت والبحث عن أكثرية، مراسم بالية أنشأها بدائيون يشكون من نقص التواصل فيما بينهم. غير أنه لا يسعنا في العالم الخطير الذي هو اليوم عالمنا، أن نسمح لأنفسنا بتفويض السلطة إلى أي إنسان، بل ولا أن نستغني عن التأثير المتواضع الذي يملكه الشعب، في الأنظمة التي تسود فيها قاعدة الأكثرية، ولا يمكن أن ندع الأقليات تتخذ تدابير ذات عواقب خطيرة تثير عليها أقليات أخرى.

ولهذا يجب علينا أن نعيد النظر، من البداية إلى النهاية ومن تحت إلى فوق، في تلك الطرائق البدائية العائدة لنظام الموجة الثانية، التي نعتمدها في بحثنا عن أكثريات لا يُحصل عليها. إننا بحاجة إلى مقاربات جديدة متلائمة أو حسنة التلاؤم مع ديمقراطية الأقليات.. وإلى أساليب تهدف إلى كشف الفروق بدلاً من سحقها، تحت ثقل أكثريات القيادة، أو الأكثريات المزيفة القائمة على الحقوق الانتخابية، وإلى تزييف المشكلات المتنازع على حلّها، أو إلى تضييق حقوق الانتخابات. إن ما هو ضروري لنا أخيراً، هو تحديث كلي للنظام، بغية تعزيز دور مختلف الأقليات، من غير أن نحرمها الحق في تكوين الأكثريات أو الأكثرية الواحدة.

ولا شك أن الانتخاب المهيأ لمعرفة الإرادة الشعبية، أداة هامة للتغذية الراجعة [٣١]، لحساب قادة مجتمعات الموجة الثانية، فإذا أصبح الوضع لسبب أو لآخر، غير محتمل لدى الأكثرية. وكانت أكثرية، الـ ٥١٪ للناخبين تعرب عن استيائها، فإن النخب كانت تستطيع أن تغيرّ إرادتها السابقة،

---

[٣١] التغذية الراجعة، هي أن يرتد أثر سبب ما لظاهرة ما على الظاهرة نفسها، كالإمعان في إيذاء الأقلية، الذي يرتد على الأكثرية، ويزيد الأقلية كرهاً لها

وتعديل الاتجاهات أو اتخاذ تدابير أخرى (من أجل المحافظة على مراكزها).

بيد أن حاجز الـ ٥١٪ حتى في إطار مجتمع جماهيري، كان معياراً سخيفاً وكمياً بالدرجة الأولى. فالانتخاب من أجل الحصول على أكثرية، شيء له معناه. أما البحث عن رأي الناس على المستوى الكيفي (لا الكمي) فإنه شيء آخر. إن هذا الأسلوب يدُلنا على عدد الأشخاص الذين يتمنون في لحظة ما أن يكون (س) في السلطة، ولكنه لا يدلنا على شدة الرغبة فيه حاكماً، بل، وبصورة خاصة، هو لا يقول لنا ما يمكن أن يقبله أنصاره من التضحيات من أجل (س) ولكن هذا شيء هام جداً في مجتمع مؤلف من جملة أقليات.

ومن جهة أخرى، فإن طريقة الأكثرية، لا تقول لنا شيئاً أكثر، عندما تشعر إحدى الأقليات أنها مهدّدة إلى هذا الحد، أو أنها تعلق أهمية إلى هذا الحد أو ذاك، في نقطة معينة، بحيث أن وجهة نظرها ينبغي أن يحسب حسابها[٣٢].

إن نقاط الضعف هذه في المجتمع الكثير السكان (أو الجماهيري) (يعني نقاط الضعف في قاعدة الأكثرية) فإنها كانت لا تثير أحداً أو كانت مسموحاً بها، لا لشيء إلا لأن أغلبية الأقليات لم تكن تملك القوة الاستراتيجية الضرورية لقلب النظام. غير أن تطور الأوضاع في مجتمع متشابك الأطراف، بالقوة التي نعرفها اليوم، حيث ما من أحد إلا وهو ينتسب قليلاً أو كثيراً إلى مجموعة من الأقليات، جعل ذلك الأمر غير صحيح.

لكن أنظمة التغذية (الراجعة) المألوفة في العهد الصناعي، مفرطة البدائية، بالنسبة لمجتمع الموجة الثالثة المتناثر، الذي سيواجهنا أثناء الموجة الثالثة. وهكذا يجب علينا استخدام التصويت الشامل، والقيام بعمليات سبر الرأي، بصور، جديدة تماماً.

ومن حسن الحظ أن تقانات الموجة الثالثة، تفتح الطريق أمام ديمقراطية مناسبة لعهد الموجة الثالثة.. وهي تفتح في سياق جديد جداً، اضبارات أساسية عكف عليها آباؤنا المؤسسون، منذ قرنين. هي تتيح للناس أشكالاً جديدة من الديمقراطية لم تكن كما يمكن تصوره حتى هذه الساعة.

---

[٣٢] نحن لانعرف مثلاً، أي أذى تستطيع تقبله أقلية ما، في سبيل الدفاع عن نفسها. وعندما نكون في وضع كوسوفو، فنحن نعرف كم يستطيع سكانها قبول التضحيات، عندما يطالبون باستقلالهم. والأكثرية لاترى أي حل لهذا، إلا بالقوة.

الديمقراطية نصف المباشرة.

أما الصخرة الثانية التي ستبنى عليها هندسة سياسة الغد، فإنها تبدأ بالديمقراطية نصف المباشرة، حيث نقوم نحن مقام ممثلينا. وكما رأينا، فإن انحلال أو إنهيار مبدأ الإجماع أو الأكثرية، يقضي على مفهوم التمثيل نفسه، وعندما يختلف الناخبون فيما بينهم، فمن هو الجزء الذي يمثل الشعب حقاً؟ ومن جهة أخرى، فإن المشرّعين انتهوا من هذا إلى استدعاء الدعم اللوجيستيكي (أو المشورة) لمجموعة داخلية، وأحياناً إلى خبراء من الخارج ينضافون إليها. ومن الواضح جداً أن النواب البريطانيين يظلون في موقف ضعيف أمام بيروقراطية الوايتهول Whitehall لعدم وجود تنظيم ملائم، وهذا مما يؤدي إلى نقل السلطة من البرلمان إلى موظفين غير منتجين.

وعندما حاول الكونغرس، في الولايات المتحدة، أن يقيم توازناً بين تأثير البيروقراطية التابعة للسلطة التنفيذية وبينه، أقام هو بيروقراطيته الخاصة به، وهكذا أنشأ دائرة للموازنة، وأخرى للدراسات التكنولوجية، وأضاف إليها وكالات ودوائر تابعة له، لا يستغني عنها. ولكن هذا لم يعد بطائل غير نقل المشكلة من خارج جدرانه إلى داخلها. وهكذا فإن ممثلي الشعب المنتخبين، قلّما يحيطون علماً بجملة التدابير التي يجب أن يحدّدوا منها موقفهم، وهم مرغمون دوماً على الاعتماد أكثر فأكثر على أحكام الآخرين. إن الممثل لم يعد يمثل شيئاً، حتى ولا نفسه.

وكانت البرلمانات، والكونغرس، والجمعيات الوطنية، في الأصل، مجالات، تملك نظرياً أن تؤلف بين وجهات نظر متضادة. وكان ممثلو وجهات النظر هذه يستطيعون التفاوض للوصول إلى مصالحة ما. غير أنه ليس من برلمان، ذي أدوات عرجاء، ومبتذلة، كالتي ذكرناها، يستطيع أن يعرف مطالب الكثرة الهائلة للجماعات الصغيرة، على كونه كما يقال، يمثلها، حتى ولا أن يكون وسيطاً أو "سمساراً". وكلما ازدادت الأعباء على الكونغرس الأمريكي والبوندستاغ الألماني، أو الستورتينج النروجي، ازداد الوضع سوءاً.

والآن نحن نفهم بصورة أفضل ذلك العناد الذي أظهرته المجموعات الضاغطة. ولما كانت إمكانية المساومة أو الوصول إلى حدّ وسط، محدودة في إطار المؤسّسة البرلمانية، فإن مقتضيات أو مطالب الفئات المتخاصمة تصبح شبه انذارات لا مفاوضة فيها. وهكذا فإن الحكومة التمثيلية، بوصفها وسيطة نهائية، تنهار هي أيضاً.

إن تفجر بنى المفاوضة، والاحتكاك بين مراكز القرار، والشلل المتصاعد الذي يصيب الهيئات التمثيلية، أمور ربما كان من نتائجها أن الكثير من القرارات المتخذة اليوم، سترّد بالتدريج إلى الناخبين أنفسهم. وعندما يستطيع الوسطاء الذين هم نوابنا أن يفاوضوا بالنيابة عنا، نتساءل لِمَ لانتفاوض نحن بدلاً منهم. ولئن كانت القوانين التي يسنونها غريبة عن حاجاتنا، أولاً تحسن تقدير هذه الحاجات، فلا أقل إذن من أن نضع، نحن أنفسنا، هذه القوانين التي نحتاج إليها. إلا أن ذلك يوجب علينا أن نملك مؤسسات تقانات جديدة.

وهؤلاء ثوريو الموجة الثانية الذين ابتكروا أو ابتدعوا آلية المؤسسات الحالية، لم يكونوا يجهلون الطرف الاخر من المعادلة أي تلك الديمقراطية المباشرة. وكذلك فإن الآباء المؤسسين لم يكونوا يجهلون شيئاً، من النظام البلدي، أو الموافقة الشعبية، على المستوى الصغير، الموجود في انجلترا الجديدة، غير أن نقاط الضعف في الديمقراطية المباشرة، وحددوها، كانت بارزة أيضاً –وفي ذلك العهد، كانت محازيرها أكبر وزناً من حسناتها.

"وكان الفيديرالي يثير اعتراضين أمام هذا التجديد" تبعاً للسيد Mc Cauley والسيد Rood وجونسون Johnson وهم أصحاب الاقتراح الذي يدعو إلى الاستفتاء العام في الولايات المتحدة. وأول ما يقال، هو أن الديمقراطية المباشرة لم تكن تسمح لا بضبط ولا بتأخير ردود الفعل العاطفية المؤقتة، لدى الجماهير– والحجة الثانية، هي أن المواصلات في ذلك العهد، لم تكن قادرة على ضمان عملها (عمل الاقتراع).

ولاشك أن لدينا هنا مشكلات مشروعة. فلو أن الشعب دُعيَ لإبداء الرأي، من أواسط العام ١٩٦٠ في إمكانية إلقاء قنبلة نووية على هانوي، ترى كيف نتصور أن الرأي العام الأمريكي المغبون الملتهب سيصوت؟ وكيف كان يمكن أن يرد ألمان الغرب المتميزون غيظاً على عصابة Baades meinhof على الاقتراح القائل بسجن المتعاطفين مع إرهابييّ المعسكرات؟ وماذا كان يمكن أن يجري لو وجد هناك استفتاء شعبي حول كيبك، بعد ثمانية أيام على وصول رينيه ليفسك Rene Levesque إلى السلطة؟ إن الممثلين المختارين يقدر أنهم من الذين يظن بهم الخير، وقلة الاندفاع مع العواطف، والإصغاء إلى ما يقوله العقل أكثر من الآخرين.

ومع ذلك فإن لدينا وسائل مختلفة نستطيع بها السيطرة على ما لدى الجمهور من شدة التأثر بالعاطفة– مثال ذلك، فرض فترة للتفكير في الأمر

المطروح، أو إعادة الاستفتاء (أو الانتخابات) بعد تطبيق القرارات الهامة المتبناة بالاستفتاء، أو أي صورة أخرى للديمقراطية المباشرة؟ وكذلك فإن من الممكن دحض الاعتراض الثاني. والحقيقة، أن ضيق وسائل الاتصال القديمة، لم تعد تشكل عقبة أمام انتشار الديمقراطية المباشرة. ذلك أن التقدم المدهش في تقانة الاتصالات تفتح لأول مرة شبكة خارقة للعادة من وسائل المشاركة المباشرة للمواطنين، في القرار السياسي.

ولقد سُررنا منذ مدة يسيرة عندما شهدنا حادثاً تاريخياً يؤلف سابقة عالمية: إذ لقد شهدنا وسمعنا نقاشاً بلدياً (في المجلس البلدي) تلفزيونياً. فبفضل التلفزيون، والاتصال الممكن بين الناس عن طريقه، بعد أن جرّبه Qubc (كوب) إذ استطاع سكان ضاحية من ضواحي Colombus في أوهايو أن يشاركوا حقاً في أعمال لجنتهم في الخطة plan.وكان يكفيهم من غير أن يتركوا أو يتخلوا عن أعمالهم الطبيعية، أن يضغطوا على زر معيّن، لكي يعبروا آنياً أو فوراً عن رأيهم في أمور من طبيعة سياسية، كالتهيئة المدنية، ووضع نظام للمساكن، أو العقارات أو وضع مشروع بناء أوتوستراد. ولم يكونوا قادرين على التصويت بـ "نعم" أو "لا" ولكنهم كانوا يستطيعون التدخل في النقاش أيضاً، وأن يعربوا عن وجهة نظرهم. وفي وسعهم أيضاً بالضغط على زر آخر، أن يقولوا للرئيس، أن ينتقل إلى نقطة أخرى من نقاط البحث.

وليس هذا إلا العلامة الأولى، والأكثر بدائية، على بداية الديمقراطية المباشرة الموعود بها للغد. ولأول مرة في التاريخ تستطيع هيئة انتخابية مطلقة، أن تتخذ قراراتها، بفضل الحاسوب، والقمر الصناعي، والهاتف، ثم التلفزيون Par Cable. وكذلك بتقنيات سبر الرأي، وأدوات متقدمة أخرى غير هذه. وليست القضية أن نحل نظاماً محل نظام آخر، ولا أن نخلق بلديات الكترونية، على نحو ما تصوره Ross pcrot بشكل موجز. بل إن سيرورات ديمقراطية أكثر حساسية وأرهف، أصبحت ممكنة، وكذلك ليست القضية أن نختار بين الديمقراطية المباشرة أو الديمقراطية اللامباشرة، أو بين التمثيل الذاتي، أو التمثيل عن طريق تفويض الآخرين بالسلطة. بل إن في وسعنا أن نتخيل الكثير من الأشكال التي تؤلف بين الديمقراطية المباشرة،والديمقراطية اللامباشرة. وفي أيامنا هذه، سواء أكنا في الكونغرس أم في أكثر البرلمانات أو الجمعيات، نجد أن النواب ينشئون لجانهم الخاصة، من غير أن يكون للمواطنين أية وسيلة لإرغام المشرعين على إنشاء لجنة ما، أو جملة لجانٍ تدرسُ مشكلةً مهملة، أو مشكلة يطول فيها أو طال

الجدل. ولكن نتساءل: لم لا يكون للناخبين القدرة بعد تقديم طلب ما على إرغام الجمعية الوطنية، على إنشاء لجنة لدراسة مشكلةٍ، يرى الجمهور -خلافاً للمشرع- أنها مسألة هامة؟

ولا يعني هذا كله أننا نمتدحُ هذه الآراء الخيالية، لأننا سلفاً نقرّ بها ونحرص عليها، بل نحن نريد فقط أن نلحّ على فكرةٍ من نظام أكثر شمولاً: إن هناك وسائل ناجحة لإدخال الديمقراطية على نظام يقترب من نهايته، في إطار لا نجد فيه إلا قليلاً من الناس- هذا إن افترضنا أن مثل هذا العدد موجود - يشعرون بأنهم ممثّلون فعلاً. ولكن يجب علينا أن نتخلى عن عاداتنا العقلية القديمة، ونهمل ماضياً صار عمره ثلاثة قرون. ذلك أننا لم نعد نستطيع حل المشكلات التي نعانيها بالاعتماد على الأيديولوجيات، أو على بقايا بنى ورثناها من الموجة الثانية.

ولكن يجب أيضاً أن نمتحن مثل هذه المقترحات ذات المقتضيات اللامؤكدة، على الأرض، وعلى مقياس صغير، من قبل أن نوسع مجال التطبيق. ولكن مهما يكن رأينا في مثل هذه الأفكار، فإن الاعتراضات القديمة، التي كانت تقف في وجه الديمقراطية المباشرة تضعف، وذلك في اللحظات التي تتعزز فيها الاعتراضات التي تثار في وجه الديمقراطية التمثيلية. ومهما يكن خطر الديمقراطية نصف المباشرة التي ندعو إليها، ومهما تكن، في عيون بعض الناس، فإنه يبقى أن ما ندعو إليه، هو مبدأ معتدل يمكن أن يساعدنا على اقتراح مؤسسات جديدة قابلة للتطبيق.

تقسيم القرار

إن زيادة فتح أبواب السلطة للأقليات، وإتاحة الفرصة للمواطنين للتدخل بشكل أوسع في حكومتهم، هما قضيتان ضروريتان بدرجة واحدة، ولكن هذا لا يكفي. وعلى هذا فإن المبدأ الحيوي الثالث، في سياسة الغد يتجه إلى كسر القفل على القرار، ونقله إلى حيث ينبغي نقله- وهذا -وليس فقط تغيير القادة- هو النقيض للشكل السياسي. وهناك دواء نسميه بـ: بتقسيم القرار".

هناك مشكلات لا يمكن أن تسوّي على المستوى المحلي. وهنالك مشكلات أخرى لا يمكن تسويتها، على المستوى الوطني. وبعضها يقتضي عملاً متوازياً ومتواقتاً على مستويات مختلفة. وعدا ذلك، فإن المكان الملائم لتسوية مشكلة ما. ليس ثابتاً بل إنه يتغير مع الزمن.

فإذا أردنا أن ننهي عهد محاصرة القرارات، الذي هو نتيجة إرهاق المؤسسات بالعمل، فإن من المهمّ آنئذ أن نجزّئ القرارات. ونعيد توزيعها- وتقسيمها بشكل أوسع، وتحديد المكان الذي يتخذ فيه القرار، طبقاً لنوعية المشكلات. ولنقل إن الجهاز السياسي الحالي متناقض تناقضاً فعلياً مع هذا المبدأ: إذ أن المشكلات قد تغيّرت، ولكن سلطة اتخاذ القرار لم تتغير. وهكذا نرى مثلاً أن كثيراً من القرارات ما يزال يخضع للمركزية، على حين أن هندسة المؤسسات أُنضجت أمثلَ الانضاج، على المستوى الوطني. وبالمقابل فإنه لا يوجد ما يكفي من القرارات على المستوى المحلي، وكل البنى الموجودة في هذا الميدان، ما تزال متخلفة جذرياً. وكل هذا من غير أن نشير إلى أن لدينا قليلاً جداً من القرارات، المتروكة على المستوى التحت الوطني أي المناطق والدول، والمحافظات والجماعات المحلية، أو التجمعات الاجتماعية، الخالية من الاقتصاد الجغرافي.

ونحن، على المستوى العالمي، بدائيون، ومتخلفون ولانزال في هذا الموضوع كما كنا منذ ٣٠٠عام. ولئن وُجد عدد من القررات، ينتقل إلى الدرجة الأعلى، خارج الدولة، فإننا سنكون قادرين على التدخل، بدرجة أكبر من النجاح، في هذا المستوى الذي هو مهد الاختيار (أو التعرض) للمشكلات المهددة بالانفجار، والمرشحة لمواجهتنا نحن. وبحكم ذلك، سيجد مركز القرار أنه متفل بالأعباء، أعني أن الدولة -الأمة، ستخفف من عبئها بعض الشيء. إن تقسيم (تقاسم) القرار، شيء أساسي. ومهما يكن من أمر، فإننا لن نكون قد قطعنا إلا نصف الطريق، وبديهي أن من الأهمية بمكان أن "نُنزل" جزءاً كبيراً من مراكز القرار، أو أن نهبط بمستواه. غير أننا هنا نجد المبدأ القائل: "إما الكل وإما لا شيء"، لا يعمل أو لا يستقيم. فالقضية ليست في معارضة المركزية باللامركزية، بالمعنى المطلق، إذ أن المشكلة المطروحة هي إعادة تأطير آلية القرار داخل نظام تضخمت فيه المركزية تضخماً كبيراً، حتى لنجد أن سبل الإعلامات يخنق مراكز القرار.

وبطبيعة الحال فإن حذف أو تخفيف المركزية، ليس بضمان لوجود الديمقراطية. ذلك أن إمكانية بروز بعض الاستبدادات الصغيرة والعديمة الشفقة، ليست محذوفة.، كثيراً ما تكون السياسه المحلية أكثر فساداً من السياسة الوطنية. وهدا من عير أن نقول: إن ذاك الذي يوهمك بأنه "لا مركزية" ليس في الحقيقة إلا نوعاً من التزييف لهذه اللامركزية، أما المستفيدون منها، فسيكونون من هواة المركزية.

ومع ذلك، يستطيع الإنسان أن يناقش بقدر ما يريد، إلا أنه لا يمكن أن يتم اعادة الحس السليم والنظام والنجاح في الإدارة) -ويصح هذا على الكثيرين من الدول- إلا بنقل جوهري للسلطة المركزية. ويجب وجوباً مطلقاً تجزئة عبء القرار، وجعلها إلى حدّ كبير في يد السلطات الدنيا.

لا بدعوى أن بعض الفوضويين الرومانطيقيين، يريدون أن نعود إلى ديمقراطية القرية او أن بعض كبار المكلفين بالضرائب والمستائين من ذلك يطالبون باقتطاعات كبيرة من المخصصات الموضوعة للمساعدات الاجتماعية (الخاصة بالمعوزين)،بل لسبب أبسط بكثير من هذا: فالبنية السياسية حتى ولو جهزت بمجموعة من الحواسيب، لا تستطيع أن تستوعب إلا جزءاً معيناً من القرارات، من نوعية معينة، ولكن الحكومات- بحكم كثرة واجبات القرار- قد تجاوزت نقطة اللاعودة.

وشيء آخر أيضاً هو أن المؤسسات الحكومية لا بُدّ لها من أن تنسجم مع بنية الاقتصاد، ونظام الإعلام، والاعتبارات الأخرى الناشئة عن حضارة الزمن الذي تعمل فيه.ذلك أننا نشهد اليوم تناثر المركزية، والتجزؤ المحلي للإنتاج والنشاط الاقتصادي. والحقيقة أن من الممكن جداً ألا يكون الاقتصاد الوطني وحدة هو القاعدة.

وعلى نحو ما لاحظنا سابقاً فإننا نشهد داخل الاقتصادات الوطنية، بروز اقتصادات جزئية في المناطق، تزداد أهميتها. وعندئذ نرى الشركات لاتبذل جهداً من أجل القيام بتجزئة داخلية فقط، بل إنها أيضاً تقوم بتجزئة مركزيتها تبعاً للمناطق الموجودة فعلاً.

وينشأ هذا كله، جزئياً، عن التحول الضخم في سبيل المعلومات التي تسقي المجتمع. ومع ضعف التشعب المركزي نشهد، على ما لاحظنا من قبل- تفكك المركزية الأساسية للاتصالات، إننا نشهد تكاثراً مريعاً في عدد التلفزيونات ذات الكابلات، والحواسيب وأنظمة التواصل الالكترونية الخاصة، التي تمضي كلها في اتجاه اللامركزية. وليس في الإمكان أن تقوم شركة ما، بنثر النشاط الاقتصادي، والاتصالات، والكثير من طرائق العمل الأساسية، من دون أن ترى نفسها، ذات يوم، مرغمة أيضاً على نثر القرار (أي نثر القرار بين فروع الشركة).

إن هذا كله ليقتضي شيئاً آخر غير مجرد ارتقاء المؤسسات السياسية، كما يقتضي معارك عنيفة، هدفها هو الرقابة على الموازنات والضرائب، والأرض، والطاقة، والمصادر الأخرى. إن نثر أو تناثر مراكز القرار لن يكون مطلباً سهل الانتزاع،ولكنه شيء لا بد منه، أو محتوم في البلاد المشبعة جداً بالمركزية.

ازدهار النخب

ولكي نفهم ماهية الديمقراطية لا بدّ من الاعتراف بأن مفهوم عبء القرار ذو أهمية كبيرة. إن شيئاً من الكم وشيئاً من الكيف في القرارات السياسية، أمرٌ لا بد منه لعمل كل المجتمعات. والحقيقة أن لكل واحدة من هذه، بنية خاصة لاتخاذ القرار. وكلما ازدادت القرارات عدداً، وتنوعت، وتعقدت، ازداد عبء القرار السياسي: ثم إن الطريقة التي يُوزّعُ بها هذا العبء لتؤثر بصورة أساسية في مستوى المجتمع الذي ينظر إليه.

وفي المجتمعات السابقة للصناعة، حيث يكون تنوع العمل ضئيلاً، والتغيرّ قليلاً، كانت كمية القرارات السياسية أو الادارية المطلوبة فعلاً، لتشغيل مكنة العمل، ضئيلة. وكان عبء القرار قليلاً. وكانت نخبة محدودة جداً نصف مثقفة وغير مختصة، قادرة على تشغيل المكنة، دون عون من أصحاب الدرجات الدنيا. وكانت وحدها تحمل عبء القرار كله.

أما ما نسمّيه اليوم ديمقراطية، فإنه لم يظهر إلا في اللحظة التي كان فيها عبء القرار، يتخذ أهمية ضخمة، لم يكن في وسع النخبة القديمة أن تحمله.. وعندما ظهرت الموجة الثانية، حاملة معها، اتساع السوق، وتقسيماً أكبر للعمل ، وانتقالاً إلى مستوى أرقى من التعقيد الاجتماعي، أثارت، في زمانها، حادثة انبثاق للقرار، شبيهة بتلك التي تسبب انفجار الموجة الثالثة، اليوم.

وكانت كفاءة اتخاذ القرار لدى الفئات القيادية تجد أن ظروف الحياة الجديدة قد تجاوزتها. وكان يجب أن تختار نُخبٌ ذات كفاءة عالية ونخب دونها بقليل، كعناصر مساعدة لمجابهة الشروط الجديدة.وإنشاء معاهد ومؤسسات سياسية ثورية وغير معهودة لتهيئة الكفاءات المطلوبة.

وعندما لوحظ تنامي المجتمع الصناعي، وازداد تعقيداً اضطر" تقنيو السلطة" بدورهم، للبحث باستمرار عن دم جديد لمساعدتهم في حمل العبء، عبء اتخاذ القرار الذي يظل متضخماً. وهذه السيرورة، اللامرئية، على كونها محتومة، هي التي أدخلت في صفوفها، تلك الطبقة الوسطى في الحياة السياسية، بأعداد متراصة باستمرار، وهذه الحاجة الماسة إلى اتخاذ القرارات هي التي أدت إلى اتساع دائرة الحصانات، وإفساح المجال، بصورة متزايدة، لدخول أناس جدد من الطبقة الأدنى.

وحتى إذا لم يكن هذا الوصف إلا تقريبياً، أو غير دقيق كل الدقة، فإنه

يبرهن على أن تنامي الديمقراطية متعلق بالثقافة، ويتجابه الطبقات العزيز على الماركسيين، والشجاعة في المعركة" وحسن الخطابة، والإرادة السياسية، بأقل مما يتعلق بتضخم عبء القرار الذي يقع على عاتق كل المجتمعات. وعندما يصبح هذا العبء مفرط الثقل، يجب حتماً أن يجد من يقوم به، بتوزيعه على أعداد أكبر، عن طريق المشاركة الديمقراطية.. وعلى ذلك فإنه عندما يتمدّد عبء القرار الذي يتحمله النظام الاجتماعي، تصبح الديمقراطية ضرورة من ضرورات التطور، وليست مجال اختيار حر. ذلك أن النظام لا يقوم إلا بها.

وهذا كلّه يحملنا على التفكير، من جهة أخرى، على أننا ربما كنا على عتبة القيام بقفزة كبيرة في ميدان الديمقراطية. ذلك أن الحاجة نفسها إلى القرار. -التي تشل رؤساءنا، ورؤساء وزرائنا، وحكوماتنا- هي التي تفتح لنا الطريق، لأول مرة منذ بداية الثورة الصناعية - إلى توسّع ضخم وأساسي في المشاركة السياسية.

ثم إن الحاجة إلى خلق مؤسّسات أو معاهد سياسية تتلازم والحاجة التي نشعر بها، إلى مؤسّسات عائلية تربوية واقتصادية، متصلة اتصالاً وثيقاً بالبحث عن قاعدة شديدة العزم. وهي تعكس الانقلاب الذي يؤثر أو يتناول مجال الاتصالات. وهذا الاقتضاء، أي إعادة النظر في بنى العلاقات التي نقيمها مع العالم اللاصناعي، أو قل إنه، جملة مترجمة، على المستوى السياسي للتحولات المتسارعة التي تتدخل في مختلف هذه الدوائر.

وإذا نحن لم نر هذه الترابطات، لم نفهم شيئاً من الأخبار التي تملأ صفحات الجرائد. وليس التجابه السياسي الكبير، اليوم، هو الصراع الذي يقوم بين الأغنياء، والفقراء، والجماعات العرقية التي تتصدر الناس في كل مكان، وبين تلك التي حُرم عليها كل شيء، ولا بين الرأسمالية والشيوعية، بل يعني أن المعركه الحاسمة هي تلك التي تقوم بين من يحاولون إنقاذ المجتمع الصناعي، وبين أولئك المستعدين سلفاً، لتجاوزه.. إن هذه المعركة هي أم معارك الغد.

مصير يجب خلقه

هنالك أجيال، قدرها أن تخلق، أن تبدع حضارة، وأخرى، قدرها أن تبقي على هذه الحضارة، وتلك التي أطلقت الموجة الثانية من التغيير التاريخي، كانت بحكم الضرورة أجيالاً خلاقه. فمونتسكيو، وستوارت ميل والماديسيون les Maldisons هم الذين اخترعوا أكثر البنى السياسية التي تبدو لنا، وكأنها أشياء طبيعية. وكان دور

هؤلاء، في نقطة الفصل بين حضارتين، دور خلق الحضارة الجديدة.

وفي اللحظة الحاضرة، وفي كل مجالات الحياة الاجتماعية، سواء أتعلق الأمر بالأسرة، أم بالمدرسة، أم بشركة ما، أم بالدين، أم بأنظمة الطاقة، أم شبكات الاتصال، نجد أنفسنا، نحن أيضاً، أمام ضرورة خلق أشكال ملائمة جديدة، للموجة الثالثة. وهنالك، في بلاد كثيرة، ملايين من الناس قد تعهدوا القيام بهذه المهمة. ولكن ما من بلد يظهر فيه تهافت البنى، وخطورة الوضع، كما هي الحال في حياتنا السياسية، وما من بلد في العالم، يتسم بمثل هذا النقص في الخيال، والتجريب، وكراهية التغيرات الأساسية، مثل بلدنا.

لكن الناس الذين يبرهنون على روح جريئة في التجديد في عملهم، سواء أكانوا في مكاتبهم، كمحامين، أم في مخابرهم، أم في مطابخهم أم في صفوفهم (طبقاتهم) أم في شركاتهم. يبدون وكأنهم يذهلون متى حدثناهم بالقليل القليل، عن مساوئ دستورنا وبنانا السياسية، وعن ضرورة تجديدها تجديداً جذرياً. إن مجرد الإشارة إلى تغيير سياسي عميق، بما فيه من أخطار يخيفهم إلى الدرجة التي تراهم فيها يعتقدون أن الإبقاء على الوضع القائم، مهما يكن سريالياً ومؤسفاً –هو الخير الأعظم لبلد هو أحسن بلاد العالم.

وبالعكس فإن هناك في كل المجتمعات، فئة من أشباه الثوريين، المتجذرين في العقائد البالية العائدة للموجة الثانية، ترى أنه ما من تغيير مقترح، هو جذري، بالدرجة الكافية– إنهم ماركسيون متخلفون أو فوضويون رومانطيقيون، او من أقصى اليمين، أو ثوار بالبابوح ، أو إرهابيون غيفون.، يحلمون بحكومات فنيين، مفيدة بطوبائيات القرون الوسطى. وفي الحين الذي ندخل نحن فيه. بسرعة كبيرة. في عهد تاريخي جديد، تراهم يهذون بنماذج من التورات، استمدت من البيانات السياسية، المصفرة مما صدر البارحة (الأيام الماضية).

ولكن في الحين الذي تشتد فيه المعركة الكبرى، نجد أننا لن نشهد استعادة أية درامة ثورية من الزمن الماضي –ولن نشهد أيضاً إنقلاباً للنخب بقوم به (حزب طليعي) يجرُّ إليه الجماهير، ولا تمرّداً عفوياً، مزيف الطهارة، يكون الإرهاب أداة لتخمره. إن إنشاء بنى جديدة سياسية ملائمة لحضارة من الموجة الثالثة، لا يتم كثمرة لأي "ليلة قدر" أو شكل احتفالي، بل سيكون نتيجة ألف تجديد، وألف صدام، تتدخل على مستويات عديدة، في أماكن كثيرة، على مدى عشرات السنين.

وهذا لا ينفي إمكانية العنف على الطريق الذي يؤدي بنا إلى الغد. وكان الانتقال من حضارة الموجة الأولى، إلى الثانية طويلاً، كمأساة دامية، أو نسيج

من الحروب، أو تمردات، ومجاعات وهجرات ارغامية ، وانقلابات عسكرية. ومصائب. أما اليوم ، فإن الرهانات أعلى بكثير، والزمن أقصر، والتسارع أوضح، والأخطار أكبر وأكبر.

وكثيرة هي الأشياء التي تتعلق بالمرونة، وبالذكاء الذي تملكه النخبة، أو من هو فوق النخبة، أو تحتها حالياً، فإذا بدا أنها قصيرة النظر، مجرّدة من قوة الخيال، ومرعوبة كأكثر الفئات القيادية، في الماضي، فإنها ستقاوم الموجة الثالثة، مضاعفة بذلك أخطار العنف، ومسرعة للقضاء على جماعاتها.

وبالمقابل، فإنها إذا قبلت أن تمضي مع الموجة الثالثة وإذا اعترفت بضرورة توسيع الديمقراطية، عندئذ يمكنها أن تشارك في تأسيس حضارة جديدة، تماماً كالنخب الأكثر تبصّراً أيام الموجة الأولى التي شاركت في ولادة الحضارة الصناعية، عندما استبقت الأحداث وفهمت مغزاها.

لكنّ الوضع يختلف بين بلد وآخر. إذ لم يوجد قط في التاريخ، عددٌ بهذه الكثرة من الناس المتمتعين بمستوى ثقافي معقول، والمزوّدين، بجملتهم، بمعرفة، بمثل هذه القوة والتألق. وكذلك لم يوجد قط عدد من الناس يملكون سعة مادية، لها كل هذا اليسار– الذي ربما كان مؤقتاً، ولكنه كان، يتيح لهم أن يخصصوا جزءاً من أوقاتهم وطاقاتهم من أجل التفكير والعمل المدني. ولنقل أيضاً لم يوجد قط هذا العدد من الناس الذين يستطيعون الاتصال، والسفر، والاحتكاك بثقافات أخرى، وكذلك، وبصورة خاصة أيضاً، نقول أنه لم يوجد قط مثل هذا العدد من الناس الذين يستفيدون عندمايسهرون على أن تتم التغيرات مهما تكن عميقة، بصورة سلمية.

وهذه النخب المثقفة أكثر من غيرها، لا تستطيع وحدها إن تبني حضارة جديدة. بل إن من الضروري أن تتآزر الطاقات بكاملها. وفعلاً فإن هذه الطاقات موجودة. ولا تنتظر إلا أن يتم تجنيدها. والحقيقة أننا إذا عهدنا للجيل القادم، وخاصة في البلاد ذات التقانات العالية، بخلق أو إنشاء مؤسسات ودساتير جديدة فعلاً، "فلربما حررنا عندئذ شيئاً أكثر بكثير من الطاقة: أي من الخيال الجمعي.

وكلما بكرنا في رسم صورة المؤسسات السياسية الجديدة، المؤسسة على المبادئ الثلاثة المشار إليها سابقاً، أي تحرير الأقليات، والديمقراطية نصف المباشرة، وتقسيم أدوات القرار– نكون عندئذ قد ضمنا الانتقال السلمي– وسرّعنا خطواته.إن إرادة تبطئه هذه التغيرات، لا التغييرات نفسها، هي التي تزيد الأخطار. ثم إن الإرادة العمياء في الدفاع عما قد فات أوانه، هي التي تزيد أخطار المجابهات الدموية. ونتيجة ذلك، اننا إذا أردنا تجنب الاضطرابات العنيفة

يترتب علينا، منذ الآن، أن نركز الجهود على مشكلة تقادم العهد على البنى السياسية في العالم، وعدم تسليم هذه المشكلة إلى الخبراء وحدهم -مثل الاختصاصيين في الحقوق الدستورية، والمحامين والسياسيين- ولكن إلى المؤسسات المدنية، والنقابات والكنائس، والجماعات النسائية، والأقليات العرقية، والعلماء وربات البيوت، ولرجال الأعمال.

ويجب علينا، في المرحلة الأولى،أن نفتح نقاشاً عاماً، موسعاً بقدر الإمكان، حول موضوع: ضرورة الدعوة إلى نظام سياسي يتلاءم مع حاجات الموجة الثالثة. ويجب أن نكثر من المحاضرات، والإذاعات المرئية، والندوات حول طاولة مستديرة، والتدريب على تمثيل صور الحضارة القادمة. وإنشاء ما يشبه الجمعيات الدستورية (المجالس الدستورية) أملاً باستخلاص مجموعة من المقترحات المتصلة بإعادة البنى السياسية، وبفتح الطرق للحصول على سيل من الأفكار الجديدة. وعلينا أن نهيء أنفسنا لاستخدام كل ما يمكن استخدامه من أفكار عادية، أو مؤنقة، مما نحن قادرون على الاستفادة منه، بدءاً من الأقمار الصناعية والحواسيب حتى ما يسمى بال VIDEO- DISQUE [٣٣]في التلفزيون ال INTERACTIVE وما من إنسان يعرف بدقة ما سيكون عليه المستقبل، ولا مم يتألف منه ولا ما يتلاءم أفضل التلاؤم مع الموجة الثالثة. ولهذا السبب، فإن ما يجب أن نتصوره ونضعه في حسابنا ليس إعادة تنظيم كتلة واحدة ووحيدة، وليس باستحالة ثورية وحيدة، مفروضة من الخارج، بل الذي نريده هو آلاف التجارب اللامتمركزة (الخالية من المركزية) التي تتيح لنا أن نتحقق من قيمة نماذج جديدة لانضاج القرار، على المستويين المحلي والمناطقي، تسبق تطبيقات أخرى وطنية، وأكثر من وطنية.

وعلينا في الوقت نفسه أن نبدأ بإنشاء مركز انتخابي بغية القيام بتجريب مشابه، يتناول المؤسسات الوطنية، والتي تشمل أكثر من بلد واحد، بغية إعادة صهرها، وتنظيمها من جديد. وفي يومنا هذا ربما استطاع انقشاع الوهم المشترك بين الكثيرين من الناس، والتعصب، والمرارة، من حكومات الموجة الثانية، أن تتحول، بالقوة نفسها،إما إلى استنشاطة الغيظ العصبي والطائفي، استجابة لبعض الديماغوجيين المتعطشين إلى الدماء، وإما إلى ما يغذي سيرورة إعادة بناء الديمقراطية.

---

[٣٣] vidco disquc، أسطوانة بلاستيكية تحمل في جوفها جملة من المعلومات المختارة والضرورية لحاجة أو أخرى، من حاجات الإنسان.

وعندما نقوم بحملة تربوية واسعة -هي تجربة للديمقراطية المسبقة في عدد كبير من البلاد في الوقت نفسه -نستطيع أن نقيم عقبة أمام الهجمات الدكتاتورية (التوليتارية): ونستطيع أن نهيء الجماهير للتشتت والأزمات المهلكة التي ترقبنا. ونستطيع أن نمارس تأثيرات محلية مركّزة استراتيجياً في الأجهزة السياسية الموجودة، بغية تسريع التغيرات الضرورية.

فإذا غضضنا النظر عن هذا الضغط الضخم، المتجه من تحت إلى فوق- فعلينا ألا نأمل ألا يتحرك القادة الحاليون الرسميون - كالرؤساء ورجال السياسة، والشيوخ وأعضاء اللجان المركزية- لإدانة مؤسساتٍ مهما تكن قلقة أو متفسخة- تظل بالنسبة إليهم مصادر نفوذ وثروة، وهذا من غير أن ندخل في الحساب، أنها تقدم لهم الشعور بامتلاك شكل السلطة كبديل عن حقيقتها. إن بعض رجال السياسة المطلعين واليقظين، وبعض الشخصيات المتميزة، سيقدمون يد المساعدة في المعركة الهادفة إلى تغيير المؤسسات السياسية، إلا أن أكثرهم لن يتحركوا، قبل أن تكون المطالب الخارجية قد اكتسبت قوة لا تقاوم، أو قبل أن تكون الأزمة التي بلغت الكثير من النضج، وملأت الدنيا عنفاً، بحيث لا يرى في الأفق إمكانية أخرى.

وعلى ذلك فإننا نحن -آخر الأمر- المسؤولون عن حركة التغيير. ولنقل إن علينا أن نبدأ بتغيير أنفسنا عن طريق التعلم بأن لا تغلق عقولنا قبل الأوان، على ما هو جديد. وهذا يعني أن نقف ضد خانقي الأفكار السريعين إلى القضاء على كل موقف جديد، بدعوى أنه غير واقعي، أولاً يمكن تحقيقه، نعني أولئك المدافعين باستمرار عن كل ما سبق أن وُجِدَ، حتى ولو كان سخيفاً، قاهراً أو غير قابل للاستغلال- بدعوى أنه صالح للاستخدام. وهذا يعني ضرورة القتال - أو النضال من أجل حرية التعبير - ومن أجل حق الناس في صياغة آرائهم حتى ولو كانت من نوع الهرطقة.

وهذا يعني بشكل خاص أن نقوم دون تباطؤ، بتيسير سيرورة إعادة البناء، قبل أن تصاب النظم السياسية القائمة بالانحلال، وقبل أن تكون قد وصلت إلى العتبة الكريهة، التي تتفلت بعدها قوى الاستبداد، وتجعل من المستحيل أن يتم الانتقال بصورة سليمة إلى ديمقراطية القرن الواحد والعشرين.

فإذا نحن بدأنا العمل دون تأخير، فإننا نستطيع نحن وأبناؤنا أن نساهم في هذا العمل المثير لحماسة الإنسان، ونعني به، لا مجرد إعادة بناء بنانا السياسية التي عفى عليها الزمن، بل إعادة بناء الحضارة نفسها.

وكما كانت حال جيل الثوريين سابقاً، فإن قدرنا نحن هو أن نخلق مصيرنا.

من أجل المزيد من المعلومات

حيّت الصحافة الأمريكية، وصحافة بلاد كثيرة أخرى ظهور كتبنا السابقة، كتب ألفين وهيدي توفلر، التي وصفت بأنها رائعة حسب تعبير "الواشنطن بوست"، "وشبيهه بالمتفجرات، و"مكتوبة بأسلوب رائع" بلغة ال WALL STREET JOURNAL أو ذات طراوة لا تموت، طبقاً لقول ال BUSINESS WEEK وترجمت هذه الكتب إلى ما هو أكثر من ثلاثين لغة، وطُبع منها عدة ملايين من النسخ، وقد قرئت من قبل بعض رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزراء، كريشار نيكسون، وأنديرا غاندي وياسوهيرو ناكاسون وميخائيل غورباتشيف، وكل منهم أشار إليها أمام الجماهير أوفي أحاديثه مع الأصدقاء.

وعندما ظهر كتاب "الموجة الثالثة" ووصل إلى الصين أعربت السلطات مباشرة عن رأيها في أنه مصدر، تلوث عقلي غربي، وحرّمت بيعه. وعندما سمح له من جديد بالتداول أصبح وكأنه النجاح الثاني بين الكتب المبيعة في الصين الشعبية.. وبعد خطابات DENG XIOPING أصبح "انجيل" الحركة الديمقراطية. وعندما خلع القساةُ ZHAO ZIYANG رئيس الحزب الشيوعي الذي بدا وكأنه يريد المصالحة مع الطلاب الذين كانوا يتظاهرون في ساحة TIENANMEN ليَم الرجل بين أشياء أخرى- على أنه استقبل التوفلريين.

وفي الحين الذي كانا يرفضان فيه كلمة "التنبؤ" مشيرين إلى أنه ما من أحدٍ يستطيع أن يعرف المستقبل، كانت كتبهما ومحاضراتهما قد سبقت، وأحياناً بعشرات السنين، عدداً من الحوادث الكبرى في أيامنا، لا سيما ارتفاع شأن الحاسوب، وانهيار الاتحاد السوفييتي وتوحيد ألمانيا، وتفجر الأسرة النووية، وصور التقدم التي تحققت حلال (أثناء) السنوات الأخيرة في مادتي التصور والكلوناج (أي الاستنساخ) ، والأشكال الجديدة المعادية للبيروقراطية، وتكاثر الأسواق والاتصالات، في كل مكان، من غير أن ننسى تنامي التنظيمات السياسية، القائمة حول الرهان الوحيد، أو رهان الموجة الثالثة، والحركات الأساسية والاهتمام "بالديمقراطية".

وأهم كتبهما: كتاب "صدمة المستقبل، والموجة الثالثة وتغيرات السلطة.

حول الرهان الوحيد، رهان الموجة الثالثة، والحركات الأساسية الداعمة لها، والعامل لأوسع ديمقراطية ممكنة، والاستفادة من المعارف المستحيلة في الحواسيب، والكترونيات، والمعرفة الإنسانية المتنامية، وأهم كتبهما كتاب صدق المستقبل، والموجة الثالثة وتغيرات السلطة

□□□

الفهرس

تمهيد ٥

مقدمة ٧

مقدّمة: دليل القرن الواحد والعشرين لاستخدامه من قبل المواطنين. ١٠

الفصل الأول: المعركة العظمى SUPER - COMBAT ١٧

الفصل الثالث: البديل الأخير ٣٣

الفصل الرابع: الطريقة التي تنشئ بها الثروة ٣٩

الفصل الخامس: الإمعان في المادية ٤٧

الفصل السادس. اصطدام الاشتراكية بالمستقبل. ٦١

الفصل السابع: تجابه المتنبئين ٧١

الفصل الثامن: مبادئ جدول أعمال للموجة الثالثة ٨١

الفصل التاسع: الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين ٨٧

□□□

رقم الايداع في مكتبة الأسد - الوطنية

إنشاء حضارة جديدة سياسة الموجة الثالثة: دراسة= Créer une nouvelle civilisation La politique de la troisième vague / الفين و هيدي توفلر؛ ترجمة حافظ الجمالي... دمشق : اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨ - ١٠٧ ص ؛ ٢٤ سم .

١- ٣٠٣,٤ ت و ف إ ٢- العنوان ٣- العنوان الموازي

٤ -توفلر ٥- توفلر ٦- الجمالي

ع -١٩٥٠/١١/٩٨ مكتبة الأسد


اتحاد الكتاب العرب
ARAB WRITERS UNION
DAMASCUS دمشق



هذا الكتاب

كتاب مترجم يرصد وجهة نظر المؤلفين حول مستقبل الولايات المتحدة الأميركية ودورها في صنع حضارة جديدة تعتمد على المعلوماتية.

واعتمادها على التقانة الحاسوبية في دخولها الألفية الثالثة إعلاناً منها لبداية تاريخ لا لنهاية التاريخ.

□□

مطبعة اتحاد الكتاب العرب
دمشق

ثمن النسخة ١٠٠ ل س في القطر
١٢٥ ل س في أقطار الوطن العربي